



المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

مهمّة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

أكتوبر 2023

المحور الأول: تقديم المهمة

1- إستراتيجية المهمة

تعمل مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تماشياً مع توجهات الدولة من خلال سياستها العمومية واستراتيجياتها القطاعية على تعزيز مكاسب المرأة والحفاظ على الأسرة ودعم مكانتها وحماية الأطفال وضمان حقوقهم كما تعمل على التحسين من جودة الخدمات الموجهة لكبار السن وتثمين خبراتهم وإدماجهم وذلك تفعيلاً للإحكام الدستورية وانسجاماً مع الاتفاقيات والمعايير الدولية وتكريساً للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

وتسعى المهمة لتحقيق غايتها في دعم السياسة الاجتماعية للدولة لبناء مجتمع دامج ومتوازن ومتناسك وصامد زمن الأزمات والتغيرات المناخية، يكرس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النساء والرجال وبصفة عامة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلي مكانة الأسرة ويعزز دورها التنموي ويولي الرعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائية والقانونية لكبار السن من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع وتستند مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على جملة من الالتزامات الدولية والوطنية لتحقيق غايتها لعل أهمها:

• الالتزامات الدولية:

- ✓ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي تم رفع التحفظات بشأنها في سنة 2014،
- ✓ بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو) بشأن حقوق النساء في إفريقيا وحقوق كبيرات السن (المادة 21) الذي انضمت إليه تونس منذ سنة 2018،
- ✓ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزاروتي) التي صادقت عليها تونس في 2018،

✓ قرار الجمعية العامة للأمم عدد 46/91 بتاريخ 16 ديسمبر 1996 المتضمن لمبادئ الأمم المتحدة

المتعلقة بكبار السن

✓ أهداف التنمية المستدامة في علاقة بمناهضة كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي

والتمييز ضد الأسرة وجميع مكوناتها (النساء والأطفال وكبار السن وكل الفئات في وضعيات هشاشة

اجتماعية)، وأيضا في علاقة بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وخاصة للنساء وكبار السن وكل

الفئات في وضعيات هشاشة اجتماعية وبالمشاركة في الحياة العامة، محليا ووطنيا، وضمان التمثيلية

الاجتماعية،

● الالتزامات الوطنية

✓ دستور 25 جويلية 2022 وخاصة الفصل 51 منه.

✓ مجلة حماية الطفل الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المنقح والمتمم

خاصة بالقانون عدد 41 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010.

✓ قانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين، والقوانين المتممة

له،

✓ القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل

الأموال الذي وضع أحكاما تتعلق بالعنف المسلط على المرأة في حالات الإرهاب وآليات حمايتها

والتعهد بها.

✓ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد

المرأة.

✓ القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمكافحة الاتجار

بالأشخاص،

✓ القانون عدد 37 لسنة 2021 المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي،

ورغم المكتسبات والإنجازات في علاقة بتكريس حقوق الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن، فإن المهمة تواجه التحديات التالية:

■ تواصل ارتفاع منسوب العنف المسلط خاصة على النساء والأطفال وكبار السن وعلى الأسرة في الفضاء الخاص والعام:

حيث ورد بالتقرير الوطني حول مقاوم العنف ضد المرأة في تونس بعنوان سنة 2021 أن الإشعارات الواردة على الخط الأخضر 1899 في سنة 2021 كما بينت ان العنف المسلط ضد المرأة يتوزع بين 84 % عنف معنوي و72 % عنف مادي و10 % عنف جنسي و42 % عنف اقتصادي فيما لم تتجاوز نسبة العنف السياسي 0.6 %، في حين تتجاوز العنف الزوجي 75 % حسب الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة حول محدّدات العنف الزوجي سنة 2021،

■ ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء والفتيات في الوسط الريفي وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتّفاذ المنصف والعدل إلى الخدمات والموارد

- تمثل المرأة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء وتحتل الدور الريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي وحماية هذه المناطق من التصحّر البيئي والسكاني، لكنها تعاني العديد من الصعوبات لعل من أهمها:

✓ ضعف توفر مورد رزق خاص بها مقارنة بالرجل حيث إنّ نسبة النّساء والفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19.3% مقابل 55.9% بالنسبة إلى الرجال،

✓ صعوبة التّفاذ إلى الخدمات والموارد ومسالك التوزيع،

✓ عدم ارتفاع ظروف عملهنّ إلى معايير العمل اللائق،

✓ عدم احتساب مشاركتهنّ في القطاع الفلاحي بصفتهنّ معينات للعائلة بما أنه عمل غير مؤجّر إذ

يمثلن 78.9% من مجموع اليد العاملة الموسمية و71.42% من مجموع اليد العاملة القارة، في حين

ترتفع مساهمتهن يدا عاملة معينات للعائلة وبدون أجر إلى حدود 78.5%.

- كما ارتفع عدد المعينات المنزليات إلى 40000 معضمهن فتيات 17.5% منهن تتراوح أعمارهم بين 12

و17 سنة، و60.8% تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة، و31% لم يلتحقوا بالتعليم و31% منهن

قد أجبروا على الانقطاع على التعليم،

■ تواضع التواجد النشط والفاعل للمرأة في زيادة الاعمال وفي سوق الشغل وفي مواقع صنع القرار

✓ لم تتجاوز نسبة النساء الناشطات خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 34.7% حسب احصائيات

المعهد الوطني للإحصاء كما لا تزال تمثيلية النساء في زيادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن

صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن نسبة 27%، المصدر

الخطة الوطنية للاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات 2022-2025

✓ كما لم تتجاوز نسبة النساء المنتفعات بقروض لبعث المشاريع 46.3% سنة 2015 المصدر الخطة

الوطنية لماسسة النوع الاجتماعي،

■ تطور نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والمهن غير المهيكلة لدى الأسر والنساء والأطفال وكبار السن

وتفاقمها زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء بـ 20.9% مقابل 14.1% لدى الرجال خلال الثلاثية الأولى من سنة

2022 وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة ترتفع إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة

بنظرائهم من الذكور،

✓ ارتفاع نسبة الفقر لدى الأطفال زمن الأوبئة والأزمات حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الفقر من 19% إلى 25% اثر شهرين من الحجر الصحي الشامل اي ما يقارب 216.000 طفل فقير جديد وارتفع عدد الأطفال الفقراء إثر الجائحة من 685.000 طفل إلى 900.000 طفل، "المصدر الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة"

✓ تطور نسبة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي حيث بلغت حوالي 37,5%، ومثلت نسبة الإناث 17.3% مقابل 20.2% بالنسبة إلى الذكور. "المصدر الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن اكتوبر 2022"

✓ تفاقم الآثار السلبية للأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أوفي مهن تتسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النفاذ إلى التكنولوجيا والخدمات،

■ ارتفاع نسبة الإعاقة وتزايد الاحتياجات الصحية والاجتماعية للأسرة وكبار السن

✓ أدى ارتفاع مستوى مؤشر أمل الحياة لدى النساء 78,1 سنة مقابل 74,5 للرجال سنة 2017 إلى اتساع الفجوة بين الجنسين على مستوى الخدمات اثر ظهور فئة من المسنات يعشن فرادى (دون عائل أوأرامل أو مطلقات)،

✓ تسجيل نسبة ارتفاع كبار السن المتعهد بهم من طرف أحد أفراد العائلة 23.5%، والذين لا يتمتعون بتغطية صحية (13.4%)، وكبار السن المعوقين 18.5% والذين يعانون من عجز كلي 37.2% "وفق إحصائيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات"

■ تكريس الصور النمطية للدور الرعائي للمرأة وعدم التوازن في تقاسم الأدوار داخل الأسرة

✓ وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الأم والطفل في تونس/2018 فان نسبة الأمهات اللاتي يشاركن أبناؤهن في أنشطة التعلّم والاستعدادات المدرسية تساوي 64.4% كما تفيد الدراسات

إن المرأة تخصص 08 أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجل للعمل المنزلي والاعتناء بالأطفال ورعاية كبار السن مما يحول دون تمتعهم بوقت كاف للراحة النفسية والجسدية أو المشاركة في الحياة الجمعياتية أو السياسية أو الثقافية أو الرياضية

■ ضعف نفاذ الأطفال والأطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في سن 03-05 سنوات إلى خدمات

التعليم الجيد وذوي جودة دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات وبين الطبقات:

✓ بلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي 27.6% مقابل 62.7% بالوسط الحضري وتسجل نسب ارتفاع بالتربية ما قبل المدرسية تغيرا بفارق 5 نقاط مئوية لصالح الذكور (39,7% للذكور و34,3% للإناث)

✓ كما بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2022/2021 مقابل 207 طفل مصابين بطيف التوحد لسنة 2020/2021، وكما اشارت المؤشرات لسنة 2016-2017 إلى ارتفاع معدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات إلى 1.4% مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

■ عدم ملائمة الاطار التشريعي المنظم للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن مع مقتضيات تطوير

المنظومة التشريعية لهذه الفئات.

ولتحقيق رؤيتها في بلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين وتحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييز في غضون سنة 2030 وفق أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع غاياتها وأهدافها بما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات وتطور احتياجاتهم وتنوعها، وقد اعتمدت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المحاور الإستراتيجية التالية للتقليص من الفجوة بين الجنسين:

المحور الإستراتيجي 1: القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل

الأسرة من خلال الوقاية والحماية والمشاركة

المحور الإستراتيجي 2: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والأسرة والاستثمار في كفاءات كبار السن

المحور الإستراتيجي 3: الإدماج والتمكين الاجتماعي للمرأة والطفل والأسرة وكبار السن

ولتنفيذ محاورها الإستراتيجية ضببت المهمة أولوياتها التالية لضمان تحقيق اهدافها وذلك عبر

ضبط وتطبيق خطط وبرامج وأنشطة على المدى المتوسط 2026 وعلى المدى البعيد في غضون 2030:

- القضاء على العنف والحفاظ على قداسة الحرمة الجسدية والمعنوية للإنسان وخاصة المرأة من خلال حمايتها ووقايتها من العنف واعادة إدماجها في المجتمع،

- دعم المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وخلق مواطن الشغل بما يساهم في دفع المسار التنموي والعجلة الاقتصادية،

- القضاء على الهشاشة الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي،

- النهوض بالأسرة وضمان تماسكها بالعمل على تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وخاصة منها الاسر في وضعيات خصوصية،

- وقاية الأطفال والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة،

- تحقيق الاندماج الأمثل لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية وحفظ كرامتهم ودعم مشاركتهم الفاعلة والمثمرة في المجتمع،

وقد كان للدور الأفقي الذي تضطلع به المهمة من خلال مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص تأثيرا

على دفع جميع السياسات العمومية نحو دعم تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين في مسار ادراج

مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية بتنفيذ مخرجات خطة العمل الوطنية

لإدماج وماسسة النوع الاجتماعي التالية:

- القضاء على كل اشكال التمييز والعنف ضد المرأة في التشريع وفي الممارسات،

- التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل،

- الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

وللحد من فجوة بين الجنسين وتفاقمها زمن الازمات تم ادراج مخرج جديد: " الازمات والأوبئة والتغيرات المناخية" منذ سنة 2020.

2- برامج المهمة :

وترتكز مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن لتنفيذ إستراتيجيتها على ثلاثة برامج فنية:

- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،
- برنامج الطفولة،
- برنامج كبار السن،
- علاوة على برنامج القيادة والمساندة والذي يعمل على قيادة المهمة وتوفير الدعم لفائدة البرامج الفنية والعملياتية،

3- الميزانية وإطار نفقات متوسط المدى

أ- ميزانية المهمة :

تم ضبط مشروع ميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لسنة 2024 باعتمادات قدرها 248900 أد مقابل 239000 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 9900 أد وتمثل نسبة تطور 4% دفعا مقابل 14% تعهدا.

ولا ترتقي هذه الميزانية إلى مستوى تحديات المهمة مما يعيق تنفيذ الأهداف المرسومة في مختلف البرامج العمومية لها خاصة في ظل تنامي ظواهر اجتماعية على مختلف الفئات الاجتماعية في وضعية

هشاشة والنتيجة عن الأزمة المالية والاقتصادية وارتفاع منسوب العنف .

ويحظى برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل 70% من جملة ميزانية

المهمة يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة تقدر بـ 11%، يليهما برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بنسبة

تقدر بـ 10% ثم برنامج كبار السن بنسبة تقدر بـ 9%.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م/تكميلي 2023 (1)	بيان النفقات	
% النسبة	المبلغ (1) - (2)				
-1%	1180-	150000	151180	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
-1%	1180-	150000	151180	اعتمادات الدفع	
15%	1690	13260	11570	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
15%	1690	13260	11570	اعتمادات الدفع	
8%	3212	41020	37808	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
8%	3212	41020	37808	اعتمادات الدفع	
65%	31480	80160	48680	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
16%	6178	44620	38442	اعتمادات الدفع	
0%	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
0%	0	0	0	اعتمادات الدفع	
14%	35202	284440	249238	اعتمادات التعهد	المجموع
4%	9900	248900	239000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	البرامج	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
46%	14289	45553	31264	اعتمادات التعهد	برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
20%	4099	25113	21014	اعتمادات الدفع	
10%	16935	191837	174902	اعتمادات التعهد	برنامج 2: الطفولة
0%	633	175277	174644	اعتمادات الدفع	
6%	1348	22256	20908	اعتمادات التعهد	برنامج 3: كبار السن
10%	2088	22116	20028	اعتمادات الدفع	
12%	2630	24794	22164	اعتمادات التعهد	برنامج 9: القيادة والمساندة
13%	3080	26394	23314	اعتمادات الدفع	
14%	35202	284440	249238	اعتمادات التعهد	المجموع العام
4%	9900	248900	239000	اعتمادات الدفع	

وقد حدد مشروع ميزانية سنة 2024 لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بـ **248900** أ.د وتمثل

نفقات التأجير أعلى نسبة من ميزانية المهمة أي ما يعادل **60%** من الاعتمادات والتي تقدر بـ **150000** أ.د

مقابل **151180** أ.د سنة 2023 أي بنسبة تراجع قدرها **1%**، تليها على التوالي نفقات الاستثمار بـ **18%** أي

باعتمادات قدرها **44620** أ.د مقابل **38442** أ.د سنة 2023 أي بنسبة تطور قدرها **16%**، ثم نفقات التدخل

التي تمثل **16%** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها **41020** أ.د مقابل **37808** أ.د سنة 2023 أي بنسبة تطور

قدرها **8%**، في حين بلغت نفقات التسيير **5%** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها **13260** أ.د مقابل

11570 أ.د سنة 2023 أي بنسبة تطور قدرها **15%**.

وستوجه نسبة التطور في الميزانية المقترحة لسنة 2024 إلى تغطية النفقات والأهداف التالية:

○ نفقات التأجير:

سيتم توجيه اعتمادات التأجير إلى مجابهة النفقات الالزامية مع الضغط على كتلة الاجور وذلك كما

يلي:

❖ ارتفاع عدد أعوان المهمة المرخص فيهم مقارنة بسنة 2022 حيث بلغ عدد أعوان مهمة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن في بداية سنة 2023 حوالي 4994عونا ليبلغ 5081 عونا إلى حدود شهر حدود

ديسمبر أي زيادة قدرها 87 عونا،

❖ تغطية نفقات الأجور للانتدابات المنجزة خلال سنة 2024 والمقدّر عددهم 250 في حين سيتم

انتداب عدد 210 خطة إلى موفى سنة 2023،

❖ الموافقة على 100 خطة موزعة على 50 مربي طفولة و6 متصرفين و20أخصائي اجتماعي مستشار

و24 أخصائي نفساني يتم انتدابهم في الثلاثية الأخيرة دون انعكاس مالي على ميزانية سنة 2024

❖ تغطية نفقات الترقيات العادية لسنة 2024 في حدود 20% طبقا للمنشور عدد9 المؤرخ في 20 ماي

، 2022

❖ تغطية نفقات إنتداب أعوان الحضائر دفعة سنة 2022-2023 التي قدرت بـ 266 مطلبا حيث تم

البت في عدد 262 مطلب من قبل اللجنة الوزارية وتم التأشير على 238 مطلبا في حين 12 مطلبا بصدد

التأشير عليهم إلى حدود 01 جويلية 2023،

❖ تغطية نفقات التدرج والترقيات الإستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة

المؤرخ في 03 أوت 2020،

❖ تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الأمر عدد 797 لسنة 2022 مؤرخ في 8 نوفمبر 2022

يتعلق بضبط برنامج ومقادير الزيادة العامة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحليّة

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025،

❖ تعزيز الموارد البشرية بالنقل والإلحاق،

❖ تمت إحالة 60 مطلب تقاعد قبل بلوغ السن القانونية طبقاً للأمر عدد 542 لسنة 2022 إلى حدود

مارس 2023 وسيتم إحالة 47 مطلب تقاعد إلى حدود جولية 2023.

○ نفقات التسيير:

سيتم توجيه اعتمادات نفقات التسيير للسير العادي للبرامج التي تشهد ضغطاً أمام الارتفاع المتواصل لنفقات استهلاك الطاقة والأكرية والصيانة مقابل انخفاض الاعتمادات المخصصة بحيث سيتم إعطاء الأولوية لـ:

❖ رفع الوعي ومناصرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات في وضعية هشاشة من

نساء وأطفال وكبار السن خاصة منها مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي بتنظيم

التظاهرات والموايد الوطنية والإقليمية والدولية للتحسيس

و لتنفيذ المحور الاستراتيجي الأول القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفل وكبار

السن من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والإدماج بتخصيص اعتمادات:

✓ للتصدي لظاهرة المؤسسات الفوضوية من خلال الترفيع في نسق الزيارات التفقدية والعمليات

البيداغوجية وما يترتب عنها من زيادة في المنحة الكيلوميتريّة لضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة

الطفولة بمؤسسات الطفولة المبكرة العمومية منها والخاصة في إطار تحقيق المساواة بين الأطفال

❖ توفير الاعتمادات الضرورية لتأمين نشاط نوادي الأطفال المتنقلة (تأمين الوقود)، لدعم حق الأطفال

المتواجدين بالمناطق الحدودية في التنشيط والترفيه والرفع من المؤشر المتعلق بنسبة انتفاع الأطفال

بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

- ❖ الترفيع في اعتمادات النفقات الإلزامية (الماء والكهرباء والهاتف والوقود والصيانة....) المترتبة عن استغلال مؤسسات الطفولة الجديدة للتحسين من جودة خدمات التعهد للأطفال مكفولي الدولة ومن خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وللإستجابة للارتفاع المتواصل للنفقات المذكورة
- ❖ برمجة تغطية نفقات كراء مقر جديد للوزارة بكلفة تقدر ب1400 أ.د.

○ نفقات التدخل:

سيتم توجيه اعتمادات التدخل التي شهدت نسبة تطور بلغت 8% مقارنة بسنة 2023 إلى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ❖ الرفع من المؤشر المتعلق بنسبة التغطية بخدمات التعهد لإيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين من 11 مركز سنة 2023 بولايات جندوبة وتوزر وقابس والمهدية والقيروان والقصرين(02) واريانة وسيدي بوزيد وتطاوين وبن عروس و الكاف إلى 15 مركز إيواء موفى سنة 2023 بكل من سليانة و مدنين و بنزرت و تونس عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة وعقود أهداف مع الجمعيات لمدة ثلاث سنوات وذلك في إطار تحقيق الهدف المتعلق بالقضاء على العنف المسلط على النساء والفتيات وداخل الأسرة،

- ❖ الترفيع في منح التمويل العمومي لتسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري من 03 ولايات سنة 2023 باعتمادات قدرها 550اد إلى 05 مراكز إرشاد و توجيه اسري موفى سنة 2023 و بداية سنة 2024 باعتمادات جمالية قدرها 1040 أدفي إطار اتفاقية الشراكة لمدة 3 سنوات للتحسين من جودة خدمات الارشاد والتوجيه الأسري النفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي بولايات أريانة (حي التضامن) وجندوبة (غار دماء) وباجة وولايتي تطاوين وبنزرت/ زغوان للرفع من المؤشر المتعلق بنسبة رضا الأسر على جودة خدمات القرب المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات

❖ تركيز 05 وحدات التعهد بالأولياء وأبنائهم من ذوي اضطرابات التعلم بكل من ولايات (أريانة/قيروان/مدنين/جندوبة/-باجة) ،

❖ التكفل بمعلوم 200 شهريا لفائدة الأطفال من ذوي طيف التوحد لفائدة قرابة 600 طفل في اطار البرنامج الوطني للروضات الدامجة للرفع من المؤشر المتعلق بنسبة التحاق الأطفال بفضاءات الطفولة المبكرة في اطار عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال وعدم ترك أحد خلف الركب،

❖ تخصيص نفس الاعتمادات المبرمجة لسنة 2023 و المقدرة ب 2500 أد لسنة 2024 لدعم الجمعية التونسية لقرى أطفال (SOS) بهدف مواصلة التعهد بالأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع بالعائلة في اطار الرفع من المؤشر المتعلق بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي،

❖ في اطار الرفع من المؤشر الخاص بنسبة المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لبرنامج الإيداع العائلي لكبار السن بالتوازي مع الترفيع في مقدار المنحة المسندة للعائلات الكافلة من 200 د إلى 350 د شهريا أي بنسبة 75%، وذلك تشجيعا للأسر على الإقبال على هذا البرنامج ليرتفع بذلك عدد المسنين المكفولين من 271 مسنا ومسنة إلى غاية شهر سبتمبر 2023 (82 % منهم نساء) إلى 347 مكفولا سنة 2024 % وبتطور في الاعتمادات من 840 سنة 2023 إلى 1458 أد سنة 2024.

❖ الترفيع في عدد الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت التي يبلغ عددها 34 فريقا حاليا و42 فريقا مع موفى سنة 2023، على أن يتم إحداث المزيد من الفرق في المناطق ذات الأولوية والكثافة السكانية المرتفعة لبلوغ 55 فريقا مع موفى سنة 2024. وبالتالي فإن الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج سيتم الترفيع فيها من 750 أد سنة 2023 إلى 1102 أد سنة 2024.

○ نفقات الاستثمار:

سيتم توجيه اعتمادات الاستثمار إلى مجابهة تطور النفقات التالية :

- في إطار تنفيذ المحور الإستراتيجي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية

الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر من خلال:

- ❖ تمويل المبادرات النسائية ذات نسبة تشغيلية عالية والمتجددة باعتمادات تقدر بـ 10 م د تعهدا و6مد دفعا من خلال قروض تمييزية تصل إلى 300 اد والتي تساهم في تحقيق أهداف السياسة العمومية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وكل الفئات في وضعية هشاشة قصد تدعيمهم اقتصاديا واجتماعيا وذلك للرفع من المؤشر المتعلق بنسبة المشاريع النسائية بإحداث حوالي 1800 مشروع سنويا ،
- ❖ الاستثمار في المشاريع لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة باعتمادات تقدر بـ 8 م د تعهدا و 4 م د لإحداث 500 مشروع لأسر منتجة ومهددة بالتغيرات المناخية والهجرة غير نظامية باعتمادات تقدر بـ 108 أد
- ❖ التمكين الاجتماعي للأسر باعتمادات قدرها 600 أد
- ❖ التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في القطاع الفلاحي باعتمادات تقدر بـ 6000 اد تعهدا و بـ 2500 م د دفعا لضمان حق نفاذها إلى موارد الرزق والعمل اللائق
- ❖ الإحاطة بالنساء في وضعيات هشاشة اقتصادية واجتماعية باعتمادات تقدر بـ 1 م د
- ❖ تمكين أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي باعتمادات تقدر بـ 1400 اد
- ❖ كما سيتم في إطار تنفيذ المحور الاستراتيجي الثاني القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الأسرة زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والإدماج:

❖ مواصلة تنفيذ برنامج صامدة للوقاية من العنف الزوجي باعتمادات تقدر بـ 1 م د

❖ برامج الوقاية من العنف الأسري باعتمادات تقدر بـ 50 أ د

❖ الاستثمار في كفاءات كبار السن وتحسين من جودة الخدمات المسداة بـ 15 مركز رعاية المسنين

بتخصيص الاعتمادات الضرورية لمواصلة تجهيز مؤسسات الإيواء وتهيئة 06 مراكز بما يستجيب

لحاجيات كبار السن سعياً لتحقيق الهدف المتعلق بضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن ،

❖ للرفع من مؤشر نسبة التحاق الأطفال بفضاءات الطفولة المبكرة تم:

✓ دعم مشاريع الصيانة والتهيئة للفضاءات الطفولة لمواصلة البرنامج الوطني للروضات العمومية

✓ تحديد بلوغ مؤشر 25000 طفل من أسر فقيرة ومحدودة الدخل بالمناطق الداخلية والنائية

وبالاحياء ذات الكثافة السكانية العالية للانتفاع بمعاليم التسجيل للالتحاق بفضاءات الطفولة

المبكرة للسنة التربوية 2024/2023 مقابل 20000 طفل خلال السنة التربوية 2023/2022 للحد

من أوجه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال في الوسط الحضري والريفي،

✓ التكفل بمعلوم 200 شهرياً لفائدة الأطفال من ذوي طيف التوحد لفائدة قرابة 600 طفل في إطار

البرنامج الوطني للروضات الدامجة للرفع من المؤشر المتعلق بنسبة التحاق الأطفال بفضاءات

الطفولة المبكرة في إطار عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال وعدم ترك أحد خلف

الركب،

❖ مواصلة تجديد وتدعيم وسائل العمل باقتناء الأثاث والتجهيزات لتحفيز الإطارات وتحسين ظروف

العمل لتحقيق النجاعة المطلوبة.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) :

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق.م 2023	انجازات 2022	البيان
151933	151000	150000	151180	122403	نفقات التأجير
15000	14000	13260	11570	8872	نفقات التسيير
47839	42839	41020	37808	32507	نفقات التدخلات
52000	47000	44620	38442	28390	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
266772	254839	248900	239000	192172	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
267657	255669	249657,4	239421,5	192466	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

متوسط المدى للمهمة (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	انجازات 2022	البيان
30693	27123	25113	21014	15010	برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
180547	176997	175277	174644	138313	برنامج 2: الطفولة
26295	23265	22116	20028	18384	برنامج 3: كبار السن
29237	27454	26394	23314	20465	برنامج 9: القيادة والمساندة
266772	254839	248900	239000	192172	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
267657	255669	249657,4	239421,5	192466	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم إعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2024-2026 أخذاً بعين الاعتبار للضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 11 بتاريخ 13 افريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، حيث انه تم تسجيل نسبة **7%** زيادة

بين سنة 2024 - 2026 بمعدل زيادة سنوية تقدر ب **3.5%** وهي زيادة لا تغطي النفقات الجديدة المترتبة عن تدايعيات الأزمات المتعددة الأبعاد وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الفئات في وضعية هشاشة والتي تتعهد بجزء

منهم المهمة وفق منظور اجتماعي حمائي وقائي وإدماجي.

ويتجلى نقص الاعتمادات على مختلف السياسات العمومية للمهمة بمختلف أقسام الميزانية وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق رؤية المهمة على المدى المتوسط والبعيد لبلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين و تحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييز بما يستجيب لتطلعات مختلف الفئات من الجنسين وتطور احتياجاتهم وتنوعها وذلك كما يلي:

○ نفقات التأجير:

ستشهد اعتمادات التأجير ارتفاعا بنسبة **1%** أي باعتمادات قدرها **150000أد** سنة 2024 إلى اعتمادات قدرها **151933 أد** سنة 2026 وهي اعتمادات لا تغطي:

- الحاجة المتأكدة من الانتدابات لتدعيم المهمة ببعض الاختصاصات ذات الأولوية في مجال الطفولة المبكرة و علم النفس و علم الاجتماع ومهندسي الإعلامية والبناء والتقنيين الفنيين ومندوبي حماية الطفولة المساعدين الى جانب عملة الحراسة والتنظيف والطبخ وقيم الليلي،
- الترقيات العادية لأعوان وإطارات السلك الإداري المشترك خاصة مع تحديد أسقف الترقيات، وهو ما يؤثر سلبا على التقدم على مستوى أداء مختلف السياسات العمومية للمهمة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المحور الاستراتيجي القضاء على أشكال العنف والتمييز ضد الأسرة وخاصة ضد المرأة والطفل وكبار السن زمن السلم والنزاعات والتغيرات المناخية من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والإدماج ،

○ نفقات التسيير:

تسعى المهمة إلى ترشيد والضغط على نفقات التسيير من خلال برامجها العمومية رغم الارتفاع الذي

ستشاهده الاعتمادات من سنة 2024 إلى سنة 2026 بنسبة **13%** لتغطية النفقات التالية:

- تحسين ظروف العمل من خلال كراء فضاءات إدارية وظيفية لفائدة بعض الإدارات المركزية وخاصة المندوبيات ومندوبي حماية الطفولة وهو ما ينجر عنه ارتفاع النفقات الإلزامية،
- تغطية الديون والمتخلدات،
- إحكام التصرف في وسائل النقل رغم تقادم أسطول السيارات وتجهيزها بمنظومة GPRS،
- تحسين من نسبة تأطير الأعوان والإطارات المركزية والجهوية من خلال التكوين والرسكلة المستمرة،
- رفع مستوى الوعي والتحسيس لدى العموم بقضايا المرأة وتهديدات التي تطال الطفولة والتحديات التي تستوجب رفعها لتحسين الرفاه الاجتماعي من خلال التظاهرات والأنشطة الدولية والوطنية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف المتعلق بالقضاء على العنف ضمن المحور الاستراتيجي تحقيق المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز،

○ **نفقات التدخلات:**

شهدت نسبة تطور قدرها **17%** أي بمبلغ قدره **41000أد** سنة 2024 إلى **47839أد** سنة 2026،

وسيكون لها تأثير على التوجه الوقائي للمهمة وذلك من خلال:

- الرفع من التغطية بخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف التي تسيير عن طريق منحة تمويل عمومي عبر الجمعيات (برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص) ببرمجة إحداث 14 مركز للتعهد بالنساء ضحايا العنف على دفعتين خلال سنتي 2023 و 2024 لتبلغ نسبة التغطية **50%** بخدمات التعهد بالإيواء والإنصاف في غضون سنة 2025.
- التأثير على نوعية وجودة الخدمات الموجهة للأطفال مكفولي الدولة من المراكز المندمجة للشباب والطفولة (22 مركز) ومركبات الطفولة (96 مركب طفولة) خاصة مع برمجة انتدابات جديدة

وانطلاق تأثيرها المالي بداية من سنة 2025 لتسيير وتخصيص اعتمادات إضافية لدعم خدمات الإعاشة واللوازم المدرسية والاكساء ولوازم التنظيف التي تشهد ارتفاع متواصل وذلك لحماية ووقاية الأطفال المهددين وتحقيق الهدف المتعلق بالنهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد،

- عدم الوصول إلى الطاقة القصوى لمؤسسات رعاية كبار السن نظرا لعدم الترفيع من منحة التأجير العمومي (لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي) مع استمرار عدم تفعيل فتح الانتدابات لفائدة الاتحاد والترفيف من الاعتمادات المرصودة مما يعيق من بلوغ طاقة الإيواء إلى 50 % في غضون سنة 2025 المتعلقة بمؤشر الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين،

○ نفقات الاستثمار:

بالنسبة لنفقات الاستثمار فان اعتمادات الدفع المبرمجة ستحول دون خلاص المشاريع والبرامج على مدى المتوسط وخاصة منها المشاريع المتواصلة حيث لم تتعدى نسبة التطور على مدى ثلاث سنوات 16% وذلك باعتبار المعطيات الآتي ذكرها:

- تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات تحت الإشراف حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات،
- ضعف الاعتمادات السنوية المخصصة للدفع للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي والتي تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة (كمشروع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي - مشروع المبادرة الاقتصادية في الوسط الريفي - التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي) و المرتبطة أساسا بمؤشر نسبة تطور المشاريع النسائية المؤمل بلوغ بعث 10000 مورد رزق في غضون خمس سنوات،

- التعهد بكلفة تسجيل الأطفال بفضاءات الطفولة المبكرة من منظور إدماجي في إطار تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال والجهات وتلبية مختلف حاجيات الأطفال من ذوي الحاجيات الخصوصية للرفع من المؤشر الوطني للالتحاق بفضاءات الطفولة من 39.5% إلى 45% في غضون سنة 2024،

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

إسم رئيسة البرنامج: السيدة سميرة بن حسين

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : 01 نوفمبر 2019

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية :

عملا على دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات والأسر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومناهضة أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وحفاظا على مكانة الأسرة زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية والبيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات وخاصة في مجال السياسات العمومية سيعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على المدى المتوسط من خلال غايته على:

"المحافظة على وحدة الأسرة وتماسكها وحمايتها من التفكك والانحراف وتوفير الدعم الكفيل للهوض بها من خلال التوعية المستمرة والتكوين وتطوير التشريعات في المجال وتقديم البرامج الوقائية والحمايية والعلاجية. كما يعمل البرنامج بصفة خاصة على توفير آليات اندماج الفئات المستهدفة من نساء وفتيات وأسر عبر تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ودعم قدراتهم للمشاركة في الحياة العامة والاندماج بها في الوسطين الحضري والريفي وتوفير آليات الوقاية والحماية والتعهد بالنسبة للنساء والفتيات ضحايا العنف ومساندتهم والإحاطة بهم". وذلك،

تفعيلا لأحكام الدستور والقوانين والمعاهدات والالتزامات الدولية المصادق عليها من الجمهورية

التونسية والمتمثلة أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- منهاج عمل المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة يبيّن

- الاتفاقية الدوليّة لمقاومة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)

- انضمام تونس لأجندة الأمم المتحدة 2030 الخاصة بالتنمية المستدامة

- انضمام تونس في التحالف الدولي من أجل المساواة في الأجر

- النتائج ذات الصلة للجنة وضع المرأة (CSW) بما في ذلك القرار 4/54 لعام 2010 بشأن التمكين

الاقتصادي للمرأة

- الاتفاقيات بشأن المساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية

وفي هذا الإطار وتبعاً لما تقدّم، سجل البرنامج العديد من التطورات التي تسمح بتحقيق أهدافه

ونذكر منها خاصة:

- إعداد ووضع برنامج وطني جديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات"

المصادق عليه خلال مجلس وزاري بتاريخ 08 مارس 2021،

- وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية؛

- وضع برنامج للإحاطة بالنساء في وضعيات هشاشة (خاصة منهن السجينات المسرحيات والأمهات

العازبات وعاملات المنازل وضحايا الاتجار بالأشخاص)

- التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة

- وضع برنامج يعنى بالتمكين الاقتصادي للنساء العاملات في القطاع الريفي

- وضع برنامج للإحاطة بأفراد الأسر ضحايا الهجرة غير النظامية

- إصدار أول قانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة (القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017) والذي دخل حيز التنفيذ في فيفري 2018
- إصدار القانون عدد 37 لسنة 2021 المؤرخ في 16 جويلية 2021 والمتعلق بتنظيم العمل المنزلي
- وضع إستراتيجية وطنية جديدة لمناهضة العنف ضد المرأة،
- وضع برنامج لفائدة النساء ضحايا العنف "صامدة"
- ثراء التشريع الضامن لحقوق المرأة والأسرة التي تتميز بمقاربتها الشمولية، دون اعتبار مشاريع النصوص القانونية التي هي في طور المصادقة مثل مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة.
- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير قطاع الأسرة
- الشروع في إجراءات إعداد دراسة حول القوائم بالعنف الزوجي
- الشروع في إجراءات إعداد دليل للإعداد للحياة الزوجية
- الشروع في إجراءات إعداد دراسة حول أسباب الطلاق في المجتمع التونسي من منظور متعدد الأبعاد
- الشروع في إجراءات وضع دليل للأولياء للتعهد بأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم
- الشروع في إجراءات إعداد محامل إعلامية حول التربية الوالدية
- وضع برنامج لفائدة أمهات التلاميذ المهتمين بالانقطاع المدرسي
- استمرارية التمويل المباشر على ميزانية الدولة لإحداث مشاريع متناهية الصغر لفائدة فئات النساء والفتيات والأسر ذات الدخل المحدود أو المنعدم أو الأسر ذات العائل الوحيد وذلك في إطار محاربة البطالة والفقر والهشاشة. والجدير بالذكر أن تلك المشاريع ومواطن الرزق تعرف نسبة ديمومة تقارب 90%.

- تحدي الصور النمطية للجنسين، وزيادة الوعي والدعم للتصدي للتمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة والذي يعوق المرأة ويكرّس عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع
- إحياء الذاكرة النسائية وتثمين الفعل النسائي ماضيا وحاضرا.
- وجود تمثيلات جهوية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تسهر على تنفيذ برامج الوزارة ومتابعتها على المستوى الجهوي.
- تميز المجتمع مدني باقتناعه بقضايا المرأة والأسرة وانصهاره مع برامج الوزارة في المجال من خلال الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الوزارة لتنفيذها
- وجود دعم هام من قبل المنظمات العالمية والإقليمية المانحة لوضع حيز التنفيذ استراتيجيات وبرنامج الوزارة الخاصة بقطاعي المرأة والأسرة
- معاضدة الوزارة في انجاز مهامها على مستوى المرأة خاصة من قبل الكريديف والمرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة.

لكن بالرغم من هذه المكتسبات، يواجه البرنامج عدة صعوبات نذكر من بينها:

- تواضع التواجد النشط والفاعل والعاقل للمرأة في ريادة الأعمال وفي سوق الشغل والكسب الاقتصادي حيث تجاوزت حسب المعهد الوطني للإحصاء 20.5 % مقابل 13.1 % بالنسبة للرجال خلال الثلاثي الثاني لسنة 2022
- ارتفاع نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا 17.6% لدى الذكور مقابل 40.7% لدى الإناث مما يدفع المرأة للعمل بالقطاع غير المنظم وبالمهن الهشة
- عدم تمتع المرأة في الوسط الريفي بحقوقها التربوية والاقتصادية والاجتماعية وبحقها في العمل الآمن والأجر العادل 85% من العاملات في الفلاحة لا يتمتعن بأجر باعتبار أنهن يعملن بالضيعة العائلية

- تواضع التواجد النشط والفاعل للمرأة في مواقع القرار حيث لا تتجاوز نسبة تواجدها في مختلف الخطط الوظيفية 29.7%
- تنامي عدد الأسر ذات العائل الوحيد التي بلغت نسبتها 15%
- ضعف النفاذ إلى المعلومة خاصة لدى النساء والفتيات في المناطق الريفية وعدم توفر المعطيات الإحصائية حول زيادة الأعمال النسائية،
- غياب المعطى حول عدد عاملات المنازل
- غياب المعطى حول النساء والفتيات في مواقع صنع القرار
- ضعف الديناميكيات والمبادرات لاحتضان المشاريع النسائية في تصور متجدد للخدمات مبنية على خدمات القرب،
- ضعف الديناميكية الموجهة نحو الشركات الناشئة والابتكار عند النساء،
- إشكالية الوصول إلى الخدمات والمرافقة القبلية والبعديّة خاصة لدى النساء والفتيات في الوسط الريفي،
- تضمّن بعض المجالات والنصوص القانونية لفصول وأحكام تمييزية ضد المرأة والأسرة.
- صعوبات تواجه متابعة إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع والمخططات والتي تحد بالتالي من تكريس المساواة بين الجنسين وسدّ الفجوات بينهما.
- ارتفاع نسب العنف وخاصة العنف الزوجي والذي بلغ حسب تقرير الوطني للعنف لسنة 2021 بـ 76%
- ارتفاع جرائم القتل في صفوف النساء

- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لإنفاذ مختلف محاور القانون عدد 58 لسنة 2017،-تواضع التواجد النشط والفاعل للمرأة في مواقع القرار .

- ضعف الموارد البشرية والإمكانات اللوجستية،

- محدودية البرامج التوعوية والتكوينية والتدريبية الخاصة بالمسائل الحقوقية ومقاومة العنف ضد المرأة والتعهد بالضحايا،

وعلى ضوء هذا التشخيص تصبو رؤية البرنامج إلى مواصلة تطوير الأداء المتعلق باندماج النساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحياة العامة وإيلاء الاهتمام الخاص بالأسر ذات الوضعيات الخاصة لضمان أسرة متماسكة ومتوازنة علاوة على الحدّ من نسب العنف وخاصة في الوسط الأسري.

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية اعتمد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على المحورين الإستراتيجيين التاليين:

المحور الإستراتيجي 1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر

المحور الاستراتيجي 2: مناهضة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري

وخارجه

2.1 الهياكل المتدخلة:

بوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي، يتولى مركز

البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، دعم البرنامج وذلك على ضوء مخرجات الدراسات

والبحوث التي يعدها حول الوضع الحقوقي للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي

والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة،

كما يمثل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، آلية جديدة لمعاوضة مجهود الوزارة في مجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك عن طريق تحاليل الإحصائيات من خلال تلقي الإشعارات عبر الخط الأخضر 1899 ورصد ظاهرة العنف ووضع الآليات الكفيلة بدراسة مختلف جوانبه العلمية والنفسية والاجتماعية وكلفته الاقتصادية وتجميع المعطيات حول حالات العنف المسلط على المرأة بما يمكن من رسم الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بالقضاء عليه وعلى أسبابه والعوامل التي تؤثر فيه، مع توثيق أعمال العنف وآثارها بقاعدة بيانات تحدث للغرض،

كما تعمل الجمعيات المسيرة لمراكز الإرشاد والتوجيه الأسري والجمعيات المسيرة لفضاءات مرافقة الاولياء والتعهد بانائهم ذوي اضطرابات التعلم والجمعيات المسيرة لمراكزالتعهد بالنساء ضحايا العنف على تقديم خدمات التعهد الإرشاد والتوجيه النفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي للأسر والإحاطة بالنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

2-أهداف ومؤشرات قياس الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

■ الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري

والريفي:

يندرج الهدف 1.1 ضمن المحور الاستراتيجي 1 "دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر" قصد تعزيز قدرات ومؤهلات الفئات المذكورة ماديا وفنيا حتى تكون قادرة على الصمود أمام تتالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتغيرات المناخية، ترسيخا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بما يجعلها قادرة على إحداث والتصرف في مشاريع اقتصادية، مهما كان نوعها (متناهية الصغر أو صغرى أو متوسطة) فتنحول العائلة أو المرأة المستفيدة إلى فاعلة اقتصادية مشاركة ومندمجة في عجلة التنمية وخلق الثروة المحلية والجهوية والوطنية.

■ المؤشرات المتعلقة بتقييم مدى تحقيق الهدف 1-1

يتم تقييم مدى تحقيق هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

مؤشر 1.1.1 نسبة تطوّر تمويل المشاريع الاقتصادية النسائية "رائدات"

يعتبر هذا المؤشر شكلا من أشكال المساهمة الفعالة في تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي من خلال معرفة نسبة مجموع المشاريع المحدثّة سنويا في إطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" وذلك مقارنة بالعدد الجملي المبرمج سنويا والمقدر بـ 600 مشروع. وبالتالي يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى قدرة برنامج "رائدات" على جعل النساء والفتيات على الانخراط في مجال الاستثمار الاقتصادي ذات القدرة التشغيلية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة خاصة، ومدى وقع مجهود الوزارة في خلق شريحة من النساء والفتيات رائدات تنصدر مواقع القرار في عالم الأعمال.

✓ تقديرات المؤشر 1-1-1

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
6202	5202	4202				
%111.11	%111.11	%163.63	%180	%74.62	النسبة	المؤشر 1.1.1: نسبة تطوّر تمويل المشاريع النسائية رائدات

بالنسبة لسنة 2022: في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي

للنوع الاجتماعي رائدات "تم تمويل 1050 مشروع أي بنسبة %74.62.

وينتظر ان يبلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق برنامج رائدات لسنة 2023 عدد 1100 مشروع وعليه

ستكون نسبة الإنجاز بحوالي %180 ويرجع تجاوز نسبة الإنجاز التوقعات المحددة إلى توفر الاعتمادات

بخط التمويل لدى البنك التونسي للتضامن نتيجة استخلاص صاحبات المشاريع لقروضها وإعادة استغلالها لتمويل مشاريع جديدة "رائدات" وذلك دون اعتبار اعتمادات الدفع المرصودة بميزانية البرنامج بعنوان سنة 2023 لفائدة خطوط التمويل "رائدات" بالبنوك الشريكة المقدرة بـ 5.5 م د بالنسبة لسنوات 2024 إلى 2026 : ستساهم التقديرات المتوقعة في تحقيق تكافؤ الفرص للنساء والفتيات والأسر على المستوى الحضري والريفي عبر تمكينهم اقتصاديا وسنويا وينتظر أن يبلغ مجموع عدد المشاريع "رائدات" المحدثه سنوات 2024 إلى 2026 حوالي 5800¹ بمعدل 1800 مشروع سنة 2024 باعتمادات تقدّر بـ 6 م د دفعا و 2000 مشروع سنة 2025 و 2000 مشروع سنة 2026 ويتوقع أن تصل نسبة الإنجاز إلى حوالي 180 % سنة 2023 و 163.63 % و 111.11 % سنتي 2025/2026 عوض 600 المبرمجة ، وذلك باعتبار إقرار الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة لبرنامج رائدات ابتداء من سنة 2023 تقدر بـ 40% مما سيساهم في الترفيع في حجم التمويل لمشاريع رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالمشاريع المتناهية الصغر التي سيتقلص عددها باعتبار أن الوزارة والبنوك الشريكة ستتولى حث صاحبات المشاريع ومنهن خاصة أصحاب الشهادت العليا على الاستثمار في الشركات الصغرى والمتوسطة خاصة.

المؤشر 1-1-2 : نسبة تطوّر المجامع النسائية المحدثه: (مؤشر يرجع بالنظر الى مكونات الإستراتيجية

الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي)

يمكن هذا المؤشر من تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي من خلال احتساب نسبة تطوّر المشاريع النسائية الجماعية المحدثه في إطار خطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في المناطق الريفية.

ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة تطوّر احداث هذا النوع من المشاريع التي تهدف إلى مساندة هذه الفئة من الإنتقال من ظروف العمل غير المهيكل إلى العمل المهيكل إلى جانب إدماج المرأة في كامل مسار الإنتاج

1 - لم يتم اعتماد النسب المبرمجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وذلك نظرا لأن نسبة المقبلين على البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات" فاق التقديرات التي تمت برمجتها في السنوات الفارطة

ابتداء من حلقة الحصول على المواد الأولية إلى حلقة عرض المنتج على المستهلك على اثر ابرام اتفاقيات شراكة مع مساحات الترويج الكبرى وذلك قصد تخليص المرأة من بقائها رهينة حلقات انتاج دون أخرى مما يعزز هيمنة الرجل على البعض الآخر من حلقات الإنتاج المدرة لمنافع أو أرباح لا تطال المرأة.

✓ تقديرات لمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
66.66%	66.66%	66.66%	410	306	نسبة	المؤشر 2.1.1: نسبة تطوّر 2 المجامع النسائية المحدثة .

تم في سنة 2022 إحداث 6 مجامع نسائية ويقدر معدل المنخرطات بكل منها بين 20 و50 وينتظر أن يتم إحداث سنويا 10 مجامع بمعدل انخراط يصل إلى 50 امرأة وفتاة كل سنة بداية من 2023 إلى حدود 2026 وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابا على الاستقلالية المادية للنساء والفتيات خاصة على اثر ترويج المنتج وبالتالي تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في السنوات المقبلة وهذا يساهم في اندماجهم في عجلة الاقتصادية والتنموية.

✓ المؤشر 1-1-3: نسبة تطوّر المنتفعين بموارد الرزق:

يعبّر هذا المؤشر عن تطور تمتع النساء والفتيات والأسر بمشاريع صغرى أو متناهية الصغر تمكنهم من كسب الرزق وتلبية الحاجيات والإبتعاد عن سياسة التواكل ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال الرجوع الى (برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة والتمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي وبرنامج الإحاطة بالنساء ذات الوضعيات الخاصة وبرنامج التمكين الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي وبرنامج صامدة للعنف الزوجي)،

² تم تغيير المؤشر من عدد إلى نسبة في جلسة 1 جوان 2023

³ تم اعتماد عدد في المشروع السنوي للأداء للسنة 2022.

⁴ تم اعتماد عدد في المشروع السنوي للأداء للسنة 2023

ويهدف هذا المؤشر إلى إدماج النساء والفتيات والأسر في كامل مسار الإنتاج من أجل الخروج من دائرة الفقر بسبب قلة الرزق وغياب دخل قار وذلك عبر توفير المرافقة والمتابعته قبل وبعد احداث المشروع وبالإستناد إلى معايير لاختيار المنتفعين من أسر وفتيات ونساء مع مراعات الخصوصيات الإنتاجية للجهة ومؤهلات المستفيدين والمستفيدات.

ويهدف هذا المؤشر إلى إدماج مختلف افراد الأسروالنساء والفتيات في كامل مسار الإنتاج من أجل الخروج من دائرة الفقر بسبب قلة الرزق وغياب دخل قار وذلك عبر توفير المرافقة والمتابعته قبل وبعد احداث المشروع وبالإستناد إلى معايير لإختيار المنتفعين من أسر وفتيات ونساء مع مراعات الخصوصيات الإنتاجية للجهة ومؤهلات المستفيدين والمستفيدات.

✓ تقديرات المؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
90%	80%	70%	1000 اسرة	750 اسرة	نسبة	المؤشر 3.1.1 نسبة تطوّر المنتفعين بموارد رزق من الأسر والفتيات والنساء ⁵ .

تم في سنة 2022 إحداث 750 مورد رزق لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة وسيتم استهداف حوالي 1000 أسرة سنة 2023 وحيث تم إلى حدود شهر ماي 2023 توزيع حوالي 517 مشروع . و147 مورد رزق في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي كما تم إحداث 916 مورد رزق في إطار برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي إلى حدود ماي 2022 و 173 مورد رزق من ماي إلى أكتوبر 2023.

ابتداء من سنة 2023 إلى حدود 2026 ينتظر أن يتم سنويا إحداث 100مورد رزق للنساء والفتيات

⁵ هو مؤشر جديد. تم تعديله بتاريخ 1 جوان 2023 وعليه سيتم احتسابا نسبة. موارد الرزق المحدثة بالنسبة لكل المنتفعين الذين تم ادراجهم في الجدول الأول باعتبار أنه في السنوات السابقة كان برنامج المرأة والأسرة يقتصر على احتساب في هذا الجزء على موارد الرزق المحدثة ببرنامج الأسر ذات الوضعيات الخاصة.

بالوسط الريفي في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي والتمكين الاقتصادي لـ 125 عاملة في القطاع الريفي وإحداث ما بين 50 و70 مورد رزق سنويا لفائدة أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي

ابتداء من سنة 2023 إلى حدود 2026 ينتظر أن يتم سنويا إحداث 100 مورد رزق للنساء والفتيات بالوسط الريفي في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي والتمكين الاقتصادي لـ 125 عاملة في القطاع الريفي وإحداث 100 مورد رزق سنويا لفائدة أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي و100 مورد رزق بالنسبة للنساء والفتيات في وضعيات خاصة (مسرحات من السجن وأمهات عازبات) و500 مورد رزق بداية من سنة 2024 لضحايا العنف الزوجي من النساء كما ينتظر تطور نسبة موارد الرزق بالنسبة للأسر ذات الوضعيات الخاصة بـ 106% إلى حدود 2026 نتيجة دعم تلك الأسر بمشاريع ايكولوجية تضمن لها الثبات والديمومة حتى في ضل التغيرات المناخية والأزمات، وتبعاً لذلك سيتمكن هذا المؤشر من تعزيز اندماج الفئة المستهدفة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة في الوسطين الحضري والريفي

✓ مؤشر -1-1-4: نسبة ديمومة المشاريع الممولة لفائدة الفتيات والنساء والأسر⁶

سيمكن هذا المؤشر من تقييم مدى نجاعة التدخل لفائدة المستهدفين وقدراتهم في مجال حسن التصرف المالي والفني والمثابرة على تجاوز الصعوبات وتحقيق الربح وعدم التفريط في موارد الرزق لضمان ديمومة المشاريع، كما سيمكننا هذا المؤشر من احتساب نسبة مواطن الشغل المحدثة سنويا في إطار برامج الوزارة خاصة برنامج "رائدات" الذي يعتبر ذوقيمة مضافة اقتصاديا ولاسيما على مستوى التشغيلية باعتبار أن الوزارة شرعت ابتداء من سنة 2023 في تنفيذ خطة إتصالية للتعريف بمكونات البرنامج والفرص التي يتيحها في المجال لفائدة النساء والفتيات صاحبات المشاريع وأفكار المشاريع، فانه ينتظر أن يرتفع مجموع

⁶ في السنوات الفارطة 2022 و2023 كان البرنامج يقتصر على احتساب نسبة استدامة المشاريع التي ترجع إلى :

-برنامج رائدات

- برنامج الأسر ذات الوضعيات الخاصة

- الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في المناطق الريفية

عدد مواطن الشغل بالنسبة لسنوات 2024 إلى 2026 مقارنة بما هو مبرمج سنويا ليلبلغ 6600 مواطن شغل. كما سيمكننا هذا المؤشر من احتساب نسبة ديمومة المشاريع المحدثة بالنسبة للأسر ذات الوضعيات الخاصة و أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي ومشاريع النساء والفتيات التي تعتمد سلاسل القيمة ومشاريع النساء والفتيات في وضعيات خاصة (مسرحات من السجن وأمهات عازبات) إضافة الى النساء المتعرضات لعنف زوجي قصد تمكينهن اقتصاديا .

✓ تقديرات مؤشر 4-1-1

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
100%	97%	95%	90%	%90	نسبة	المؤشر 4.1.1 نسبة ديمومة المشاريع المحدثة بالنسبة للأسر والفتيات والنساء ⁷

إنّ تطور انجاز المؤشر على مدى متوسط يعكس بصورة واضحة مدى تحقيق الهدف الأول المتعلق بتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي وذلك من خلال قياس مدى محافظة هذه الفئة على مشاريعها والتي من المنتظر ان تكون نسبة استدامة المشاريع مرتفعة تقدر بـ 95% سنة 2024 و97% لسنة 2025 لتصل إلى 100% سنة 2026، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

- ذاتية تمس مباشرة صاحبة أو صاحب المشروع حيث أثبتت التجربة أن أغلب المستفيدين والمستفيدات يتمتعون بروح التحدي سواء كانوا أصحاب مشاريع التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة أو كن صاحبات مشاريع رائدات أو مشاريع الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي

⁷ في السنوات الفارطة تم احتساب ديمومة المشاريع بالنسبة لبرنامج الأسر ذات الوضعيات الخاصة وبرنامج رائدات وبرنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي (موارد الرزق التي تعتمد سلاسل القيمة) ومنتظر أن يتم اضافة في 3 سنوات المقبلة المسرحات من السجن والأمهات العازبات والنساء ضحايا العنف الزوجي.

والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي حيث لم يفرضوا في مشاريعهم وموارد رزقهم وحرصوا على عدم الارتداد إلى البطالة والهشاشة الاقتصادية

- أسباب موضوعية تتعلق بالأليات المرافقة والمتابعة القبيلية والبعديّة التي وضعتها الوزارة لباعثي المشاريع لضمان ديمومة المشاريع كما تعمل الوزارة على توفير الأليات اللازمة لتسويق المنتوجات.

الهدف 1-2: تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص

يندرج هذا الهدف 1-2 ضمن المحور الاستراتيجي 1 " دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر على اعتبار أهميّة التوعية والتثقيف والإرشاد والتوجيه والتعهد النفسي والاجتماعي والقانوني لتعزيز قدرات الفئة المذكورة في عديد المجالات المتعلقة بحياتهم اليومية والأسرية والعلائقية والنفسيّة لضمان اندماجهم الاجتماعي

✓ المؤشر 1-1-2: نسبة تطور المنتفعين من أفراد الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه والتثقيف

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة ارتياد أفراد الأسر والنساء والفتيات بمختلف شرائحهم العمريّة على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بكل من ولاية باجة وولاية أريانة وولاية جندوبة وتطاوين ومراكز الفتاة الريفية بدجبة من ولاية باجة وجزة بالكاف والغديفات والعلا بالقيروان وعين البيّة بجندوبة ووحدات التعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلّم بكل من ولايات (أريانة، جندوبة، باجة، مدين والقيروان) كما سيمكّن هذا المؤشر من معرفة عدد المنتفعين من:

- برامج التمكين الاجتماعي للأسر والذي يندرج في اطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وذلك عن طريق تنظيم حملات تثقيف وتوعية وتقديم خدمات في مجال التوجيه والإرشاد والتعهد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية والتأهيل للإعداد للحياة الزوجية،

- برامج التعهد الاجتماعي بفضاءات المرأة الريفية

كما سيمكّننا هذا المؤشر من قياس عدد الفضاءات المتعددة الإختصاصات والتي تقدّم فعليا خدمات

على كامل الجمهورية التونسية (24 ولاية)، وينتظر أن ترتفع نسبة التغطية بهذه الخدمات في السنوات 2024-2026 لعدّة أسباب من ضمنها :

-الشروع في بناء 11 فضاء مندمج للأسرة موزعة على ولايات الكاف وسليانة والمنستير و صفاقس وباجة وسيدي بوزيد والمهدية وطريق حفوز بالقيروان ومدنين وقابس وحاجب العيون بالقيروان، كما تم الشروع في التنسيق مع المجتمع المدني بولاية زغوان لفتح مركز ارشاد وتوجيه أسري

- التنسيق مع وزارة أملاك الدولة للحصول على تخصيص مراكز الفتاة الريفية بكل من منزل حرب قابس ومطماطة القديمة وقطب الإشعاع ببوصلعة الكاف لتصبح بذلك نسبة التغطية 90 % بالنسبة لسنة 2024.

✓ تقديرات المؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
95%	90%	85%	80%	242.97%	نسبة	المؤشر عدد 1-2: نسبة تطوّر المنتفعين من أفراد الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه والتثقيف:

عند احتساب مدى التقدم في انجاز المؤشر، تم الإقتصار طيلة سنوات 2022 و2023 فحسب على المنتفعين بخدمات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري وبرنامج التمكين الاجتماعي للأسر الذي يتم تنفيذه عبر مكاتب دراسات وأخبراء والتي بلغت نسبتها سنة 2022 بـ 242.97% أي بمعدل 24297 ألف أسرة مقارنة بتقديرات نفس السنة التي حددت بـ 85 % وهي نسبة تفوق التقديرات لعدة أسباب حيث تم تنفيذ مكونات البرنامج في 19 ولاية حسب المحاور التالية وحسب عدد المنتفعين من الأسر كالتالي :

- 4239 أسرة تمتعت بخدمات التأهيل للحياة الزوجية

- 13938 أسرة تمتعت بخدمات التربية الوالدية

- 2356 أسرة تمتعت بخدمات التثقيف والتوعية

- 2754 أسرة تمتعت بخدمات الوساطة والمرافقة الأسرية

كما انتفع حوالي الف أسرة ببرنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة وأفرادها المتبقين بأرض الوطن من الأسر

بولايات سيدي بوزيد سوسة مدينين في المحاور التالية:

- التنشئة الاجتماعية للأبناء ووقايتهم من السلوكات المحفوفة بالمخاطر

- وقاية الأطفال من الإنزلاق نحو الانحراف والأفكار المتطرفة

- تشجيع الأسر المهاجرة للإستثمار داخل أرض الوطن

اما بالنسبة لسنوات 2023 إلى حدود 2026، ينتظر أن يتم احتساب المنتفعات بخدمات التمكين بمراكز

الفتاة الريفية وكذلك المنتفعين والمنتفعات بخدمات وحدات التعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات

التعلم لتبلغ نسبتها 85 % سنة 2023 و90% سنة 2024 و95 % سنة 2025 .

✓ المؤشر 2-1-2: عدد النصوص القانونية والمناشير المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى تحقيق الهدف 1-2 من خلال عدد القوانين والأوامر والقرارات

والمناشير التي تم تعديل محتواها بهدف رفع الجانب التمييزي بين المرأة والرجل الذي تتضمنه وبما يتلائم مع

الأحكام الواردة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الدولة التونسية

في المجال.

✓ تقديرات المؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء المؤشر 2-1-2: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي
2026	2025	2024				
02	02	02	02	02	العدد	

تم سنة 2022 اصدار منشور مشترك يتعلق بإعادة تنظيم اسناد الشهادة الطبية الأولية والتي تسند مجاناً لضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي في غضون 48 ساعة حتى وان كان القائم بالعنف ليس الزوج، كما تمت المصادقة في اطار مجلس وزارى على الامر المنظم لجائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة (جوان 2022)

ينتظر أن يتم سنة 2023:

- اصدار قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي شرع في دراسته منذ سنة 2017
-المصادقة على الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

- المصادقة على الاتفاقية رقم 183 حول حماية الامومة

وفي إطار مزيد التدعيم الإجماعي وضمان تكافؤ الفرص وسد الفجوات ينتظر سنتي 2024 و 2025، تعديل أوالمصادقة على نصي (02) وثيقة رسمية سواء كانت اتفاقية دولية أونص قانوني في خصوص المساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي/ مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية(التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق وإلى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة /الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية / الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

✓ المؤشر.2-1-3: نسبة تطورالمنتفعات بالمهارات القيادية للنفاذ إلى مواقع صنع القرار

يمكن هذا المؤشر من مزيد تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص من خلال تكثيف عدد البرامج التي تعنى بالقيادات النسوية وسنتمكن بالتالي من احتساب نسبة النساء والفتيات المستفيدات من سنة إلى اخرى من برامج وأنشطة تكوينية تهدف إلى صقل كفاءتهن في مجال القيادة والريادة وتمكينهن من تقنيات

التفاوض والتأور وأخذ الكلمة أمام العموم لضمان تمثيليتهم في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني وتطوره من سنة إلى أخرى إلى حدود 2025 كما سيمكننا هذا المؤشر من تقييم مدى انعكاس أعمال الوزارة ومختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية ومكونات المجتمع المدني المتعلقة بالحث والتكوين لضمان حسن مشاركة المرأة في أخذ القرار وصنعه.

✓ تقديرات المؤشر.

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
%22	%22	%22	%22	%23.66	النسبة	المؤشر 1-2-3: نسبة تطور عدد المنتفعات بدعم القدرات لمهارات القيادة للنفاذ إلى مواقع صنع القرار

عرف معدل نسبة تمثيلية النساء بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار خلال سنة 2022 بـ 23.66% وتمكنت فقط 25 امرأة من الحصول على مقاعد بمجلس نواب الشعب وهو ما يمثل 16.2% من المقاعد الجمالية في سنة 2023.

كما يبدو أن نسبة تواجد المرأة بالأحزاب لم تشهد ارتفاعا:

- نسبة تواجد المرأة ضمن أعضاء الحكومة 38.66%.

- نسبة تواجد المرأة بمجالس البلدية : 20%

- نسبة تواجد المرأة بالأحزاب السياسية 10%

ومن المنتظر أن يشتغل البرنامج خلال السنوات المقبلة وعلى مدى متوسط (2024-2025-2026) على ضمان تكافؤ الفرص من خلال الريادة النسائية والحوكمة المندمجة وتدعيم مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية والجمعياتية والمحلية لتصل هذه النسبة إلى 22% .

الهدف الإستراتيجي 1.3. مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

عملا على تحقيق المحور الاستراتيجي المتعلق بـ " مناهضة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري وخارجه" يعمل البرنامج على تحقيق هدفه الثالث المتمثل في " مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي من خلال دعم اليات التدخل على المستوى الوطني والجهوي من خلال تعزيز مؤسسات التعهد بالنساء ضحايا العنف، حيث تطوّر عدد هذه المراكز إلى 20 مركزا ، في إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات ذات خبرة في المجال، موزعة على مختلف ولايات الجمهورية، من بينهم 6 للإنصات و3 للتوجيه والإرشاد و11 للإيواء بكل من ولايات أريانة وبن عروس وتطأوين وقابس وتوزر والقيروان وجندوبة وقصرين وسيدي بوزيد ومهدية والكاف كما تم تخصيص خطّ تمويل مشاريع لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "رائدات" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهمّ المالية. وتمكين النساء ضحايا العنف الزوجي من خط تمويل ينضوي تحت برنامج صامدة للنساء ضحايا العنف الزوجي

المؤشر 1-3-1: نسبة تطوّر التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بمراكز

الايواء

نظرا لإرتفاع نسب العنف المسلط على النساء والفتيات وما لذلك من تأثير على وضعهن النفسي والاجتماعي سيمكن هذا المؤشر من تحقيق الهدف الثالث المتعلق بمناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي وذلك من خلال معرفة عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفدين بخدمات مراكز الايواء(خدمات التعهد النفسي والاجتماعي والإقتصادي) مقارنة بالسنة الفارطة وقد تم اختيار هذا المؤشر باعتباره يمكن من تقييم مجهود البرنامج في وضع الآليات اللازمة لتفعيل القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 في مجال توفير الحماية للمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها بهدف تأمين سلامتهم الجسدية والمعنوية والتكفل بهم من حيث الايواء والاعاشة والعلاج

الجسدي والنفسي كما تتولى مراكز الايواء مرافقة المرأة المعنفة في مسارها القانوني ضد القائم بالعنف ومساعدتها على استرجاع ثقمتها في ذاتها وقدراتها علاوة على تمكينها اقتصاديا ليسهل اندماجها مجددا في المجتمع.

- تقديرات المؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
138%	119%	116%	121%	78.13%	النسبة	المؤشر 1-1-3: نسبة تطور التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بمراكز الإيواء.

بخصوص خدمات مراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف تم سنة 2022 اسداء خدمات لفائدة 1172 مستفيدة، وعليه بلغت نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المنتفعات بتلك الخدمات 78.13%، ويعود ذلك إلى ارتفاع منسوب العنف في السنوات الأخيرة وخاصة العنف الزوجي 8 والجدير بالذكر أن هذه الإنجازات لم ترتقي إلى التقديرات التي سبق وحددت بـ 2000 منتفعة وذلك لأن عدد المعنفات فاق طاقة استعاب المراكز الموجودة.

أما بخصوص القيمة المستهدفة لسنة 2024، فقد ينتظر أن يبلغ عدد النساء والفتيات المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف 1140 منتفعة أي بنسبة 116 % مقارنة بـ تقديرات 2023 ، باعتبار برمجة فتح مراكز مماثلة في 2024-2026 ببقية ولايات الجمهورية التونسية ومن المأمول أن يبلغ عدد النساء المنتفعات بـ 1360 منتفعة سنة 2025 و1580 منتفعة سنة 2026 كما سيواصل البرنامج تنفيذ مشروع "من أجل أن يصبح اللأمري مرثيا" لمراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف، والذي يشمل على:

⁸ الذي مثل سنة 2021 حسب التقرير الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة في تونس بـ 76%

- تحسين أوضاع الخدمات المسداة للنساء والفتيات حاملات الاعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- تحسين البنية التحتية لمركزي تطاوين والأمان بسيدي ثابت (ولاية أريانة) وتهيئتهم لاستقبال النساء ضحايا العنف ذوات الإعاقة البصرية والسمعية.

تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف والتعريف بحقوقهنّ من خلال تنظيم دورات تدريبية في المجال

المؤشر 3-1-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

يندرج هذا المؤشر ضمن الهدف الثالث المتعلق بمناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي وذلك من خلال تقييم مدى تحقيق احدى آليات الحماية الواردة بالقانون الأساسي 58-2017 للمرأة ضحية العنف المتعلقة بتواجد مركز إيواء على مستوى كل ولاية .

- تقديرات المؤشر.

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
100%	100%	83.3%	62.5%	%41.66	النسبة	المؤشر 3-1-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

بالنسبة لسنوات 2023-2025 ينتظر أن يبلغ عدد تلك المراكز 15 سنة 2023 و 20 مركز سنة 2024 و 24 مركز سنة 2025، بنسبة تطوّر تبلغ 83.3 % سنة 2024 و 100 % سنتي 2025/2026 وتبعا للتقدم في الإنجاز سيتمكن البرنامج من تحقيق هدفه الثالث والمتمثل في مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي على اعتبار تحقيق نسبة التغطية المرجوة والتي ستحقق ضمنا جودة في الخدمات المسداة.

المؤشر 3-1-3: نسبة تطوّر العنف في الفضاء الأسري

استناداً إلى مخرجات التقارير السنوية لمدوبي حماية الطّفولة وتقدير المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة تبين أن الفضاء الأسري هو المصدر الأول للعنف والتّهديد وذلك نتيجة انحلال الضوابط الأسريّة سواء لسوء المعاملة بين أفراد الأسرة أو العنف المستمر بين الأبوين وخاصّة العنف الزّوجي بأشكاله المختلفة (اللّفظي والمادي و التّفسي و الجنسي و الاقتصادي) والذي مثل 76 % من حالات العنف⁹ سيمكننا هذا المؤشر من قياس نسب العنف وتطوّره حسب عدّة متغيرات

تقديرات المؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
50%	60%	70%	مؤشر جديد	مؤشر جديد	النسبة	المؤشر 3-1-3: نسبة تطور العنف في الفضاء الأسري

يعتبر هذا المؤشر جديد ويشمل العنف في الفضاء الاسري كافة انواع العنف المسلط على النساء والاطفال وكبار السن سواء في اطار الأسرة النواة اي من الزوج أوالاخ أوالابن أو في اطار العائلة الموسعة الجد الخال العم والمسلط على النساء والفتيات والاطفال وكبار السن (الاصول والفروع) وحيث عملت الوزارة إلى توفير الاليات والبرامج للتصدي لأشكال العنف في الفضاء الأسري وستسعى إلى التخفيض من منسوبه من 70% سنة 2024 إلى 50% سنة 2026 وذلك في اطار تحقيق الهدف الثالث والمتعلق بمناهضة العنف والتميز القائم على النوع الاجتماعي.

⁹ - المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة 2022.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف والمؤشرات

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي	المؤشر 1.1.1: نسبة تطوّر تمويل المشاريع النسائية رائدات	163.63%	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	6 م د	1/ تنفيذ خطة عمل اتصالية للتعريف بمكونات برنامج رائدات 2/ الإحاطة بالباعثات قبل وبعد احداث المشاريع من قبل ممثلي البنوك الشريكة ومصالح المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
	مؤشر 1-1-2:- نسبة تطوّر المجامع النسائية المحدثة	عدد المجامع: 10	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	300 أد	خطة اتصالية للتحفيز على احداث مجامع في اطار الاقتصاد المهيكل والتعريف بخصائه ومزاياه على مستوى التصرف في الانتاج و الترويج والريح
	المؤشر 3.1.1: نسبة تطوّر المنتفعين بموارد الرزق من الأسر والفتيات والنساء	عدد موارد الرزق الفردية: *الأسر ذات الوضعيات الخاصة 2000 * عدد موارد	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف نشاط عدد 2	4000 م د للاسر ذات الوضعيات الخاصة 100 أد للاسر الهجرة غير	*ايام مفتوحة لتشجيع النساء على بعث موارد رزق والإبتعاد عن التواكل *تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2022 بين الوزارة وزراعة التربية لمقاومة

الانقطاع المدرسي	النظامية	النهوض بالأسرة	الرزق الفردية		
* التنسيق بين المندوبيات	50 أدمشروع		للفتيات		
الجهوية لشؤون المرأة	ايكولوجية		والنساء(سلاسل		
والأسرة امنديويات	أد500		القيمة)100		
الشؤون الاجتماعية	للأمهات		* عدد 125 مورد		
لتحديد أوضبط العائلات	التلاميذ		رزق للنساء		
دات الحاجيات	المهدين		العاملات في		
الخصوصية وتقديم الدعم	بالانقطاع		القطاع الفلاحي		
لمستحققيه من الأسر	المدرسي		أمهات التلاميذ		
* اختيار سجن منوبة	1000 م د		المهدين		
كتجربة نموذجية	للإحاطة		بالانقطاع		
والتنسيق مع وزارة العدل	بالنساء في		المدرسي 50 و70		
والهيئة العامة للسجون	وضعيات		مورد رزق		
والإصلاح	هشاشة		* المسرحات من		
*التنسيق مع الهيكل ذات	2500 م د		السجن		
العلاقة وعقد اتفاقيات	للعاملات في		* النساء ذات		
شراكة مع الوزارات المعنية	القطاع		الوضعيات		
ومع الجمعيات ذات التدخل	الفلاحي		الخاصة(الأمهات		
في مجال الإحاطة بالأمهات			العازبات، عاملات		
العازبات.			(المنازل)		
*إصدار مقرر يتعلق	1000 م د		* النساء ضحايا		
بإحداث لجنة مشتركة	للنساء ضحايا		العنف الزوجي		
لإنجاز البرنامج ومتابعة	العنف				
مراحل تنفيذها...	الزوجي				
المرافقة ما قبلية والمتابعة		نشاط عدد 1	* المشاريع	مؤشر-1-1-4: نسبة ديمومة	
		تمكين المرأة	النسائية الممولة	المشاريع المحدثة بالنسبة	
		وتكافؤ الفرص	في إطار برنامج	للأسر والفتيات والنساء	
		ومناهضة	رائدات 100%		
		العنف والتمييز	* موارد الرزق		

		2 نشاط النهوض بالأسرة	المحدثة للأسر ذات الوضعيات الخاصة 95% * موارد الرزق المحدثة (سلاسل القيمة) 90% * موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي 100% * موارد الرزق المحدثة للمسرحات من السجن 80% * موارد الرزق المحدثة للأمهات العازبات 80% * موارد الرزق المحدثة للنساء ضحايا العنف الزوجي		هدف 2 تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص
--	--	-----------------------------	--	--	---

<p>*إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات لتسيير الإرشاد والتوجيه الأسري ومراكز الفتاة الريفية ووحدات اضطرابات التعلم * 2-المرافقة والمتابعة والتقييم الدوري لخدمات المراكز والوحدات</p>	<p>1053 م د لتسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري ووحدات اضطرابات التعلم + 100 أ د لمراكز الفتاة الريفية</p>	<p>النشاط عدد 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف الأسري نشاط 2 : اضطرابات التعلم + 100 أ د لمراكز الفتاة الريفية</p>	<p>85%</p>	<p>المؤشر 2-1-2: نسبة تطوّر المنتفعين من افراد الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه والتثقيف</p>	
<p>ايام مفتوحة للتعريف بالنصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية المعدلة حسب المقاربة المذكورة إسناد مهمة تعديل النصوص القانونية إلى لجنة أو هيكل خاص صلب الوزارة</p>		<p>نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتميز نشاط 2: النهوض بالأسرة</p>	<p>02</p>	<p>المؤشر-2-3.1: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمناشير المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني</p>	
<p>دورات تكوينية في مجال القيادة والتواصل ودعم القدرات</p>	<p>100 أ د</p>	<p>نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتميز</p>	<p>22%</p>	<p>المؤشر 4.1.2. نسبة تطوّر عدد المنتفعات بدعم القدرات بمهارات قيادية للنفذ الى مواقع صنع القرار</p>	
<p>- تفعيل قرار الحماية من</p>	<p>800 أ د لتسيير</p>	<p>نشاط عدد 1</p>	<p>1140</p>	<p>-المؤشر 2-3-1 : عدد الفتيات</p>	<p>الهدف 3</p>

مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الإجتماعي	والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الإيواء	تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف	قبل قاضي الأسرة ومن قبل فرق مقاومة العنف ضد المرأة والطفل -مواصلة تفعيل الشركات مع المجتمع المدني في مجال
- المؤشر 2-3-2: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن	83.3%	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	احداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن	
المؤشر 3-1-3: نسبة تطور العنف في الفضاء الأسري.	70%	نشاط 2 النهوض بالأسرة	د.1100	إنتاج محامل اتصالية حول أهمية الحوار والتواصل داخل الأسر القيام بحملات توعية وتحسيس حول الوقاية من العنف الأسري

3-2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص فاعل عمومي واحد وهو مركز البحوث والتوثيق والإعلام والتكوين حول المرأة ويعمل الكريديف كآلية علمية في مجال النوع الاجتماعي على معاوضة الخطة الوطنية التي رسمتها الوزارة مع ضبط التوجهات الإستراتيجية وتطوير مؤشرات على المدى المتوسط 2024-2026 لضمان حسن أداء وذلك من خلال:

- دعم التمكين الاقتصادي للمرأة
- دعم التمكين الاجتماعي للمرأة
- دعم المساواة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة.

جدول عدد 2

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الإعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الإعتمادات المرصوة بعنوان سنة 2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها	الفاعل العمومي
تقدر ميزانية مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة بـ. 2430 م د موزعة كالتالي: نفقات التأجير: 1550 نفقات التسيير: 260 أ د نفقات التدخلات: 624 أ د	- إعداد البحوث والدراسات وتنظيم دورات تكوينية -الإعلام والتوثيق في كل المجالات المتعلقة بالمرأة. - إعداد إحصائيات ومؤشرات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي - التعريف بثمين الزاد النسائي العلمي والأدبي والثقافي *تنظيم دورات وملتقيات تكوينية وعلمية لفائدة المتدخلين في مجال المرأة ولفائدة العموم. - نشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل	الهدف 1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات للمرأة في المناطق الحضرية والريفية الهدف 2: تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص الهدف 3: مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي	مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

الفارق		تقديرات	ق م 2023	انجازات 2022	بيان النفقة
النسبة %	المبلغ (2)-(1)	2024	(2)		
دفعاً					
10.51%	415	4363	3948	3629	نفقات التأجير
11.94%	80	750	670	580	نفقات التسيير
26.04%	624	3020	2396	1804	نفقات التدخلات
21.28%	2980	16980	14000	8997	نفقات الإستثمار
0%	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
19.50%	4099	25113	21014	15010	المجموع

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	انجازات 2022	البيان
4363	4363	4363	3948	3629	نفقات التأجير
830	760	750	670	580	نفقات التسيير

5000	3500	3020	2396	1804	نفقات التداخلات
20500	18500	16980	14000	8997	نفقات الإستثمار
		195.055			نفقات أموال المشاركة: رسكلة الدين السويدي
		627			نفقات أموال المشاركة مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
30693	27123	25113	21014	15010	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
30778	27203	25183	21084	15080	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

لضمان حسن الأداء وتحقيق الأهداف الإستراتيجية على المدى المتوسط بما في ذلك تدعيم التمكين الاقتصادي لنساء والفتيات والأسر في الوسط الحضري والريفي وتدعيم التمكين الاجتماعي للفئات المستهدفة لضمان تكافؤ الفرص وسدّ الفجوات ومناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي تم رصد اعتمادات لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2024 تقدر بـ 45513 أذ تعهدا و25111 أذ دفعا مقابل 21014 أذ دفعا بعنوان 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 19.50% وبرمجة رصد اعتمادات بقيمة 27123 أذ لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 8% و30693 أذ بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ حوالي 13.16%

تتوزع هذه الزيادة في الإعتمادات المرصودة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب طبيعة النفقة كالتالي:

نفقات التأجير:

شهد البرنامج تطورا في كتلة الأجور لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023 قدرت بـ 10.51% باعتبار أنه تم رصد

اعتمادات تقدر بـ 4363 أ.د موزعة على النحو التالي، (1550 أ.د للكريديف / 2813 أ.د لفائدة الإدارة المرأة والأسرة على المستوى المركزي والجهوي) مقابل 3948 أ.د سنة 2023 وذلك لتغطية الالتزامات التالية:

- سد الشغورات في الرتب والخطط الوظيفية الخاصة بالبرنامج على المستوى الجهوي والمؤسساتي. (حيث تم انتداب 20 أخصائي اجتماعي مستشار و24 أخصائي نفسي على أن يتم توزيعهم حسب الحاجة للمهمة وحسب حاجة البرامج)

- التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك

- تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الإتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل المؤرخ في 14 سبتمبر 2022.

تتوزع اعتمادات التأجير لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

اعتمادات 2024	النشاط
2813 أ.د	النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف
	النشاط 2: النهوض بالأسرة
	النشاط 3: تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
	النشاط 4: حوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي
1550 أ.د	النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف
4363 أ.د	المجموع

نفقات التسيير:

مقارنة بسنة 2023 شهدت اعتمادات التسيير لسنة 2024 ارتفاعا يقدر بـ 11.94% باعتبار الإلتزامات الموكولة لبرنامج المرأة والأسرة لتحقيق أهدافه الإستراتيجية والمتمثلة في تدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي وتدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتميز القائم على النوع الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال العمل الدؤوب على نشر ثقافة الوعي والمبادرة

الاقتصادية للنساء والفتيات والأسر من خلال برمجة أيام توعوية وتحسيسية وتظاهرات للإرشاد وإعلام والتوجيه في المواضيع التي تهم التمكين الاقتصادي والاجتماعي لاسيما تنظيم معارض دورية لتسويق منتجات المجمع التنموية النسائية التي أحدثتها الوزارة أو دعمتها أو من خلال تنظيم مواكب لتوزيع إشعارات لفائدة المنتفعات ببرنامج رائدات أو برامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة كما يواصل البرنامج تنفيذ التزاماته لمناهضة العنف والتمييز لكل الفئات الاجتماعية في الوسطين الحضري والريفي وذلك من خلال تنظيم أيام مفتوحة تكوينية ودراسية لمزيد التعريف بالقانون عدد 58 لمناهضة العنف ضد المرأة وبرنامج صامدة للتمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي كما يعمل النشاط عدد 02 النهوض بالأسرة على تنظيم أنشطة على المستوى الوطني والجهوي لتثمين دور الأسرة والحد من عديد الظواهر الاجتماعية التي تهدد تماسكها وفي نفس الإطار عرف النشاط عدد 04 الخاص بالفاعل العمومي ارتفاعا في نفقات تسييره مقارنة بالسنة الفارطة 2023 بنسبة 4% وهذا يجسد الدور الذي يلعبه الفاعل العمومي في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبرنامج

تتوزع اعتمادات التسيير لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

اعتمادات 2024	النشاط
186 أ د	النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف
	النشاط 2: النهوض بالأسرة
84 أ د	النشاط 3: تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
260 أ د	النشاط 4: حوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي
220 أ د	النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف
750 أ د	المجموع

نفقات التدخلات:

عرفت نفقات التدخلات تطورا مقارنة بسنة 2023 حيث قدرت نسبة التطور بـ 26.04% باعتبار انه تم رصد

اعتمادات بقيمة 3020 أد بعنوان سنة 2024 مقابل 2396 أد سنة 2023.

وأُسندت هذه الزيادة في اعتمادات لنفقات التدخلات المقدرة بـ 624 أد لـ:

- تنفيذ الهدف الإستراتيجي الخاص بمناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي نظرا لإرتفاع نسب العنف المسلط على النساء والفتيات لذلك يحرص البرنامج على مزيد إبرام اتفاقيات شراكة مع جمعيات لتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف من خلال العمل على فتح مركز بكل ولاية من ولايات الجمهورية (02 مركز في بداية سنة 2022 إلى 09 مراكز في غضون 11 في 2023 ومبرمج إحداث 20 مركز في سنة 2024). هذه المراكز تتعهد بالنساء والفتيات والأطفال المرافقين لهن من ضحايا العنف اجتماعيا وقانونيا ونفسيا لكي تتمكن من الإندماج من جديد في المجتمع.

- تنفيذ الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالتمكين الإقتصادي للفتيات والنساء والأسر والخاصة بتدعيم التمكين الإجتماعي وتكافؤ الفرص وذلك من خلال تغطية المنح المسندة للجمعيات المسيرة لمراكز الفتاة الريفية وقطب الإشعاع الناشطة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، المبرمة قبل نهاية سنة 2022 والخاصة بأقطاب الإشعاع بعين البية بجندوبة وباجة ومركز الفتاة الريفية ببوعمران بقفصة وتعمل هذه المراكز على التمكين المنخرطات اقتصاديا واجتماعيا من خلال مرافقتهن ودعم قدراتهن.

-الترفيح في قيمة المنح المسندة للجمعيات المسيرة لمراكز الإرشاد والتوجيه الأسري وذلك لتغطية نفقات التسيير لمركز الإرشاد والتوجيه الأسري بزغوان 100.أد لسنة 2024 واعتبار المنح المسندة لتسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بـ أريانة وباجة وجندوبة وتطاوين (493.332 أ.د) والمنحة التي سيقع رصدها الى الوحدات التي ستعنى باضطرابات التعلم بولايات اريانة وجندوبة وباجة والقيروان ومدنين بنا قيمته 500 أ.د في إطار اتفاقيات شراكة وعقود أهداف.

تتوزع اعتمادات التدخلات لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي :

اعتمادات 2024	النشاط
2317أد	النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف

	النشاط 2: النهوض بالأسرة
78 أد	النشاط 3: تنفيذ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
أد624	النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقارنة النوع الاجتماعي
أد1	النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات وإحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف
3020 أد	المجموع

نققات الإستثمار

يعمل البرنامج على تنفيذ أهدافه الإستراتيجية المتعلقة بتدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسطين الحضري والريفي وتدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص للوفاء بالتزاماته أمام الفئات المستهدفة من الفتيات والنساء والأسر وعليه قدرت اعتمادات الاستثمار لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2024 بـ 16980 م د أد مقابل 14 م د سنة 2023 أي بفارق يقدر بـ 2980 م د حيث تكون نسبة الإرتفاع بحوالي بـ 21.28 % دفعا ويعود هذا الترفيع لعدّة اعتبارات من أهمها نجاح واشعاع البرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي على اعتبار التسجيل المتواصل بالمنصّة الالكترونية للإنتفاع بمشاريع تمكّنهن من الإندماج الاقتصادي والإجتماعي وتحقيق ذواتهن كما عمل البرنامج استنادا على رؤية واضحة على ترسيخ فكرة عدم تخلف أحد عن الركب من خلال ادراج مشروع التمكين الاقتصادي للعاملات الفلاحيات والترفيع في الإعتمادات المخصصة للبرامج التي تعنى بالنساء والفتيات والأسر في الوضعيات الخاصة أو الهشّة من ضحايا العنف الزوجي و المسرحات من السجن والأمهات العازبات والهجرة غير النظامية ولم يكن الجانب الوقائي غائبا حيث سيعمل البرنامج بداية من سنة 2024 على اعداد خطة إتصالية وقائية و تثقيفية للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

1-توزيع اعتمادات الاستثمار لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

النشاط	اعتمادات الدفع 2024
النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	9940 أد

النشاط 2: النهوض بالأسرة	أد6940
النشاط 7 : رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	أد100
المجموع	أد16980

2- توزيع الاعتمادات الاستثمار المرصودة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بين برامج جديدة وبرامج متواصلة كما يلي:

برامج الوحدة العملياتية 1 المرأة :

قدرت الاعتمادات المرصودة لفائدة الوحدة العمالية 1 المرأة بـ 9940أد دفعا موزعة بين البرامج المتواصلة والجديدة موزعة على النحو التالي:

البرامج المتواصلة :

1- البرنامج الوطني للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي " رائدات " و 14000 أد تعهدا و 6000 أد دفعا

2- الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في المناطق الريفية في محورها المتعلق بإحداث مشاريع سلاسل القيمة: 300 أد تعهدا و دفعا

3- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 " المرأة والسلم والامن " 80أد تعهدا و دفعا وذلك لصياغة خطة العمل الثانية ودعم قدرات أعضاء لجنة القيادة والمجتمع المدني

4- التنمية الاجتماعية للمرأة والأسرة: 400 أد تعهدا و 400 أد دفعا. وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتعهد الشمولي بالنساء والفتيات في وضعيات هشة وتنظيم دورات تكوينية وتحسياسة قصد تفعيل القانون

عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بالعمل المنزلي

5- الخطة الوطنية لإدماج وماسسة النوع الاجتماعي: 10 أد تعهد و دفعا

6- دراسة إحداث فضاء لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بقابس: 50أد دفعا

7- دراسة إحداه فضاء لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بسليانة / قعفرور: 50 أد دفعا

8- دراسة إحداه فضاء لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بالقصرين: 50 أد دفعا

9- برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي: 1400 أد تعهدا و500 أد دفعا

10- الإحاطة بالنساء في وضعيات هشاشة 1000 اد تعهدا

11- برنامج صامدة لضحايا العنف الزوجي 1000 أد تعهدا

البرامج الجديدة

1- التمكين الاقتصادي للنساء العاملات في القطاع الفلاحي : 6000 أد تعهدا و2500 أد دفعا

برامج الوحدة العمليانية 2 الأسرة

قدرت الاعتمادات المرصودة لفائدة الوحدة العمليانية 2 الأسرة بـ 6940 أد دفعا موزعة كالتالي:

(الوحدة: ألف دينار)

مشروع متواصلة			
الدفع	التعهد	البيان	ع/ر
100	-	برنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة	1.
4500	10000	برنامج النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة	2.
400	600	الخطوة الوطنية للنهوض بالأسرة	3.
420	600	برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر للوقاية من الهجرة غير النظامية	4.
400	400	برنامج بعث مشاريع إيكولوجية لفائدة الأسر	5.
60	100	برنامج التأهيل المقبلين على الزواج	6.
50	100	برنامج التربية الوالدية	7.
20	-	دراسة حول الطلاق في تونس من منظور متعدد الأبعاد	8.
20	-	دراسة حول أثر الأزمات على الأسرة	9.
10	10	اقتناء تجهيزات إعلامية لإدارة الأسرة	10.
10	10	اقتناء تجهيزات مختلفة لإدارة الأسرة	11.

مشاريع جديدة			
50	100	الوقاية من العنف الأسري	.12
100	100	منصة الالكترونية للتمكين الاقتصادي للأسر	.13
800	800	خطة اتصالية وقائية وتنقيفية للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	.14
6940	12820	المجموع	

برنامج الوحدة العملية مرصد مناهضة العنف ضد المرأة

شهد قسم الإستثمار ارتفاعا مقارنا بسنة 2023 للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة حيث قدرت قيمته 100 أد

تتوزع الاعتمادات المرصودة لسنة 2024 على النحو التالي:

-بحوث ودراسات : 50 أد تعهدا ودفعاً

-طبع ونشر التقرير الوطني لمناهضة العنف: 50 أد تعهد ودفعاً

كما سيتم الإعتماد على نفقات أموال المشاركة (رسكلة الدين السويدي والإسباني) وذلك للبرنامج المتعلق باضطرابات التعلم وتعزيز قدرات الأمهات في المجال والبرنامج المتعلق بدعم الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي.

البرنامج عدد 2 : الطفولة

إسم رئيس البرنامج: السيد سمير بن مريم

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : مارس 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية :

يسعى برنامج الطفولة إلى ضمان نماء الأطفال فتيانا وفتيانا ورفاههم وحمايتهم من كافة أشكال التمييز وتهيئة الفرص لهم للتعبير عن قدراتهم ومهاراتهم ضمن بيئة سليمة وآمنة ومستدامة تمكنهم من حق المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتندرج هذه الغاية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها وترجمتها على ارض الواقع وذلك من منطلق أن هذا الحق هو من حقوق الطفل الأساسية التي تفرضها التعهدات والالتزامات الدولية والوطنية، ويكفلها الدستور وضمانه واجب على الدولة.

وتتمثل أهمّ الالتزامات الدولية ضمن هذا المجال في انخراط تونس في الحركة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الفئات الهشة، وتوفير الصحة والرفاه والتغذية السليمة والتربية ذات الجودة للأطفال دون تمييز. هذا بالإضافة إلى إمضاءها على جملة من التعهدات الدولية، لعلّ أهمّها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي رنت إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما انضمت تونس خلال سنة 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، ويعتبر بذلك أول بلد ينضمّ إلى هذه الاتفاقية من خارج الفضاء الأوروبي، وهو ما يعد تفعيلًا

لتوجهاتها في حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد.

وقد أثرت تونس منظومتها التشريعية في مجال الطفولة بإصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995 وتعزيزها بإحداث خطة مندوب حماية الطفولة لتفعيل آليات الحماية والوقاية وخاصة تأهيل الخدمات المؤسساتية ومرافقتها في إيواء الأطفال في وضعيات الهشاشة، والمهمشين، واحتضانهم والتعهد بهم نفسانيا واجتماعيا وتربويا، إلى جانب العمل على دعم دور الأسرة ومرافقتها لتنمية قدراتها في التعهد بأبنائها ورعايتهم، والتمكن -بالتالي- من تهيئة أطر أرحب لتنفيذ السياسة الرعائية وإرساء آليات برنامج التعهد اللامؤسستي الذي شرع فيه انطلاقا من السنة التربوية 2012/2013 من خلال برنامج الإيداع العائلي الذي يقدم خدمات موقعية للأطفال الذين تقتصر صعوبات رعايتهم العائلية على العجز المادي.

وعلى اعتبار أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهيكل ذات الصلة فقد سعت الوزارة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة وتهدف إلى وقاية الأطفال وضمان انطلاقة جيدة لهم في الحياة والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال.
- المصادقة على الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وتنفيذ الخطة الإجرائية لتنفيذها.
- إعداد الخطة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل والتغيرات المناخية 2023-2030 بهدف وضع حوكمة مناخية دامجة للأطفال ومراعية لحقوقهم.
- اعداد خطة عمل للتصدي للعنف المسلط على الطفل في الفضاء الرقمي

• إعداد حملة اتصالية وطنية للتصدي للعنف المسلط على الطفل بجميع أشكاله

إن ما تحقق من إنجازات ومكاسب لفائدة الطفولة على المستوى التشريعي، رافقه إستراتيجيات وخطط عمل ونسيج مؤسسات يمت نامي ومتنوع يعنى برعاية الطفولة وحمايتها ويوفّر خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من قبل إطارات مختصة في المجال التربوي، البيداغوجي، الاجتماعي والنفسي.

وقد مثل مندوبو حماية الطفولة البالغ عددهم 79 والموزعين على جميع الولايات ركيزة أساسية في حماية الأطفال من خلال التعهد بالأطفال المهددين والضحايا وفي خلاف مع القانون بالتنسيق بين جميع الهياكل الاجتماعية والقضائية بالإضافة إلى دوره الوقائي في نشر ثقافة حقوق الطفل والتحسيس والتوعية.

وانطلاقا من أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال، وضعت الوزارة برنامجا للتعهد بالأطفال داخل عائلاتهم وخارج مؤسسات الرعاية على غرار برنامج اللامؤسسية الذي يهدف إلى مرافقة العائلة ومساعدتها على استرجاع دورها في الإحاطة بطفلها بنفسها من خلال الدعم المادي وتأمين المتابعة التربوية، النفسية والاجتماعية.

هذا واعتمدت الوزارة في جميع برامجها على مبدأ التمييز الإيجابي لتقليص الفجوة بين المناطق والحد من التفاوت الجهوي في مجال الخدمات الموجهة للطفولة حيث تركزت الإحداثيات الجديدة لنوادي الأطفال القارة والمتنقلة ومركبات الطفولة ورياض الأطفال العمومية على المناطق الداخلية والمحرومة.

كما عمل برنامج الطفولة على إحداث منظومة لجمع وتحليل المعطيات في مجال الطفولة.

ونظرا لما يشهده المجتمع التونسي مؤخرا من تنامي لظواهر اجتماعية سلبية وباعتبار قابلية الأطفال واليافعين للتأثر أكثر من غيرهم فقد تعمقت عوامل الهشاشة المتعلقة بهم مما أفرز مظاهر تهديد جديدة إلى جانب ما كان يوجد من أشكال تهديد متعارف عليها لعل أبرز هذه المظاهر، محاولات الانتحار في سن مبكرة، الاستقطاب والإرهاب، عمالة الأطفال، التعرض للاستغلال الجنسي ومخاطر الفضاء السيبراني، التغيرات

ورغم الجهود المبذولة للتقدم بوضعية الطفل ورغم الإستراتيجيات والخطط الطموحة التي تمت صياغتها فإن التقدم في الخدمات الموجهة للأطفال يبقى بطيئا وغير كاف إذ لا توجد حلول للوضعيات المستجدة والتي تعوزها الدراسات العلمية وكذلك الميدانية كما أن المنظومة الحالية تشكو نقائصا مادية وبشرية ولوجستية تحول دون أداءها لمهامها على الوجه الأكمل.

حيث يتسم واقع الطفولة:

- بتفاوت جهوي وطبقي وبين الجنسين وبين الفئات فيما يتعلق بالإنفاذ وضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة والحماية والتنشيط التربوي الاجتماعي ونستشف ذلك من خلال المعطيات الإحصائية التالية:

- بلغ عدد السكان 11718881 نسمة سنة 2020 منهم 3464274 طفلا مقسمين 1937829 ذكور متجاوزا بذلك عدد الاناث البالغ 1826446
- تمثل نسبة الأطفال في سن ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات 37 % ، وترتفع إلى 67 % في سن 4 سنوات، لتصل إلى 86 % في سن 5 سنوات.
- بلغ معدل نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 51 % ذكور مقابل 49 % اناث وبلغت نسبة الالتحاق في الوسط الريفي في سن 3 سنوات 13,7% مقابل 47,4% في الوسط الحضري ويرجع ذلك إلى تسجيل فوارق على مستوى المعيشي للأسر والمستوى التعليمي للوالدين وخاصة للأم حيث تكون فرص الالتحاق أفضل عندما تكون أحوال الأسرة أوفر حظًا اجتماعيًا واقتصاديًا (61,9%)، في حين تكون الفرص أضعف في الأسر التي تنتهي إلى الشرائح الاجتماعية الأوفر (7,5%). كما تنخفض نسبة الالتحاق إلى 5% عند عدم تلقي الأم أي تعليم، وترتفع إلى 58% عندما تكون قد التحقت بالتعليم العالي (احتمال نسبة أعلى بـ 12,5 مرة).

- نقص خدمات الطفولة المبكرة والتربية ما قبل المدرسية لفائدة أطفال العائلات بالمؤسسات الصناعية بالمناطق الصناعية حسب دراسة الجدوى للمشروع النموذجي مع (unicef et giz)
 - الأطفال الذين لم يلتحقوا بخدمات التعليم الجيد وذي جودة في سن 3-5 سنوات هم أكثر عرضة لتفاقم مشاكل الانقطاع والتسرب المدرسي حيث بينت الدراسة حول الأطفال غير المتمدرسين مع منظمة اليونسيف 2015 أن قرابة 73 % من الأطفال اللذين زاولوا دراسة ما قبل مدرسية لم ينقطعوا عن الدراسة ولم يواجهوا صعوبات في التعلم بالمرحلة الإبتدائية
 - عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين فئات الاطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية وضعف نسبة إلتحاقهم بخدمات الطفولة المبكرة حيث بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2021/2020 من بينهم 68 طفل مصاب بطيف التوحد منهم 26 طفلة و42 طفل.
- هذا وبالرجوع لآخر تحليل وضعية مجال الطفولة المبكرة حسب المؤشرات لسنة 2016-2017 فقد أشارت المعطيات لأنمعدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات بلغ 1.4 % مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.
- هذا وقد تم تسجيل فوارق جزئية في عدد الذكور والإناث المسجلين برياض الأطفال لسنة التربوية 2022-2023،

عدد الإناث	عدد الذكور	عدد المسجلين
119.907	125.316	245223

كما تشكو السياسة العمومية للطفولة من :

■ تفاوت وضعف في نسبة انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية البالغة 15% فقط على المستوى الوطني من الأطفال المتأروحة أعمارهم بين 05 و 19 سنة والبالغ عددهم 2820745 طفلا حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء في جويلية 2021.

■ تسجيل نسب فقر مرتفعة في المناطق الداخلية على غرار إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي التي سجلت أعلى نسب الفقر بـ 25.8% و 29.3% رافقه غياب للاستثمار الخاص واستثمار عمومي ناشئ في قطاع الطفولة بهذه المناطق ونتج عنه نسبا منخفضة في الالتحاق بخدمات الطفولة، الشيء الذي من شأنه أن يساهم في

حرمان الأطفال من حقوقهم في الحماية والرعاية والترفيه ويعرضهم للتهديد، في حين كان من المفترض أن يتمتع الأطفال بخدمات جوار قريبة لتطوير كفاءاتهم وتنشيطهم ووقايتهم وحمايتهم لاستكمال التنشئة السليمة لهم.

■ **ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأطفال** حيث يفيد التقرير الوطني حول وضع الطفولة لسنة 2021-2020 ان:

- الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة قد ارتفعت من 15202 إشعار سنة 2020 إلى

17069 سنة 2021 منهم 8043 اشعار للفتيات أي بنسبة 47% مقابل 53% ذكورا،

- ويتوزع مؤشر الأطفال ضحايا العنف من بينهم فتيات سنة 2021:

✓ العنف الأسري بلغ عدد 8473 منهم 4007 عنف ضد الفتيات

✓ عدد الأطفال المتعهد بهم من قبل الوحدات الأمنية بلغ 8473 طفل منهم 4230 طفلة

✓ العنف المادي 5267 منهم 3237 طفلة،

✓ العنف المعنوي 1894 منهم 1252 ذكور،

✓ العنف الجنسي 1178 منهم 922 ذكور،

✓ العنف الاقتصادي 134 منهم 95 طفلة،

✓ العنف الإلكتروني 16 منهم 12 طفلة،

ويعتبر التقصير البين في التربية والرعاية أهم صنف من أصناف التهديد بنسبة 27.91% (حسب التقرير الإحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021).

كما تطور عدد الإشعارات عن وضعيات التهديد خلال العشرية الأخيرة بنسبة 112%، وتشكل الأسرة المصدر الأبرز للتهديد بنسبة 60% من جملة وضعيات التهديد يليه التهديدات الواقعة بالشارع بنسبة 19% (حسب التقرير الإحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021).

- **نقص في الرقابة على مؤسسات الطفولة** الذي يعود إلى ضعف عدد المتفقدين 46 والمساعدين

البيداغوجيين 165 أمام عدد هام من المؤسسات العمومية والخاصة البالغة 10049 وعدد هام من

الإطارات بالقطاع العمومي والقطاع الخاص مع غياب التكوين المستمر لفائدة الإطارات التربوية

وهو ما يحول دون تطوير أداء المؤسسات والإطارات.

وفي هذا الإطار يتنزل برنامج الطفولة لدعم الآليات الكفيلة بضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال

فتياتا وفتيانا دون تمييز ونمائهم ورفاههم وتربيتهم تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع

الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتأزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل

والعائلة فيها محورا شريكا.

وبناء على التحليل السابق، يتجه التركيز على المحاور الإستراتيجية التالية والتي تنزل في إطارها هيكلية

البرنامج:

• وقاية الأطفال دون تمييز

• حماية ورعاية الأطفال في وضعيات الهشاشة

وهذا على اعتبار أن النماء والرفاه والحماية حق لجميع الأطفال دون تمييز وهو من أوكد الأولويات وأهم

الخيارات الإستراتيجية للدولة خاصة وأن الطفولة والاستثمار فيها أساس كل توجه يهدف إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتعدد الهياكل المتدخلة في تنفيذ السياسة العمومية لبرنامج الطفولة ولعل أبرزها مؤسسات الطفولة المتمثلة في المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة التي تعنى برعاية وتربية الأطفال الفاقدين للسند والمهددين إلى غاية زوال حالة التهديد واندماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى نوادي الأطفال التي تعمل على تنشئة وتربية الأطفال المتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة من خلال خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي الترفيهية والثقافية والعلمية

والرياضية والفنية خارج أوقات الدراسة كما تعد رياض الأطفال العمومية والخاصة كذلك من أبرز المتدخلين في تنفيذ سياسة برنامج الطفولة المتعلقة بنماء ورفاه الأطفال للشريحة العمرية بين 0 و8 سنوات.

هذا وتعد الجمعية التونسية لقرى أطفال "س.و.س" الفاعل العمومي الذي يشترك مع برنامج الطفولة في حماية ورعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

■ الهدف 1-2: تيسير النفاذ الأطفال دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول لبرنامج الطفولة والمتعلق بوقاية الأطفال دون تمييز والتي تكون بإعمال حقوق الطفل التي تمر بالضرورة عبر مؤسسات التي تعنى بالطفولة ونذكر منها مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي (رياض أطفال، نوادي أطفال قارة ومتنقلة) ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة ذات الجودة وفي إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين

جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيهم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

■ المؤشرات:

✓ مؤشر 1-1-2: نسبة الالتحاق برياض الأطفال العمومية والخاصة:

هو نسبة التحاق الأطفال في سن الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) برياض الأطفال من مجموع الأطفال المولودين في هذه السن.

هذا وتم اعتماد المؤشر لأنه يمكننا من احتساب نسبة الأطفال الذين انتفعوا بخدمات التربية المبكرة ويستشرف مدى نجاعة الاستثمار في العنصر البشري منذ مراحل النمو الأولى إلى جانب انه يحدد موقع تونس في المسار العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 ومنها بالخصوص الهدف الرابع والمتعلق بضمان التعليم الجيد، المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع "

(الغاية 2-4: ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل سن المدرسة حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول سنة 2030

○ تقديرات المؤشر: 1-1-2:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء	
2026	2025	2024					
45	44	42	41	39.5	%	اناث	نسبة الالتحاق برياض الأطفال العمومية والخاصة
50	49.7	49.2	48.87	48	%	ذكور	

وحيث يمنح مؤشر احتساب معدل التحاق الأطفال برياض الأطفال العمومية والخاصة بمناسبة كل سنة تربية دليلا على مدى نجاعة برامج النهوض بالطفولة المبكرة في ضمان النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه باعتباره يشير إلى نسبة ارتفاع الأطفال في سن الروضة 3-5 سنوات خدمات التربية

المبكرة ذات جودة من مجموع الأطفال في نفس السن ويمهد أليا لوضع برامج وخطط تدخل إستراتيجية لتمكين جميع الأطفال بهذه الخدمات و "أن لا يكون أي طفل خارج السرب "

✓ مؤشر 2-1-2: نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال:

هو نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل الذين هم في سن الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) المنتفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" من إجمالي عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة،

هذا وتم اعتماد المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مدى انتفاع أطفال الفئات الهشة اقتصاديا من خدمات التربية المبكرة في إطار تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال المنتمين لمختلف الطبقات.

حيث يساهم هذا المؤشر في ضمان حق الأطفال من أبناء العائلات المعوزة من التردد على مؤسسا الطفولة المبكرة ومن النفاذ إلى خدمات التربية ما قبل المدرسية وبالتالي الترفيع في نسبة التغطية بـ 8%

○ تقديرات المؤشر: 2-1-2:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
12	10	8.2	5.65	5.31	%	نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال

أحدثت برامج العمل التي انتهجتها الوزارة لسنتي 2021-2022 نقلة نوعية في معالجة مؤشرات الالتحاق برياض الأطفال العمومية والخاصة من خلال إتاحة الفرصة للأطفال الأكثر هشاشة سواء من الناحية الاجتماعية أو الصحية من الانتفاع بمجموعة النظم المجانية للتسجيل بمؤسسات الطفولة المبكرة من خلال البرامج التالية والتي ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الترفيع في نسب الالتحاق الجهوية والوطنية، وذلك من خلال:

1/ تم تفتح حوالي 20 ألف طفل من أطفال العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من مجانية التسجيل برياض

الأطفال ضمن برنامج النهوض بالطفولة المبكرة والمتداول تحت شعار "روضتنا في حومتنا" مع الترفيه في المعلوم الشهري من 50 د الى 70 دينار.

2/ ارتفاع حوالي 900 طفل من ضمن 1800 بصفة مجانية بخدمات رياض الأطفال العمومية وهو ما يمثل نصف طاقة استيعابها وذلك عملا بمقتضيات القرار الصادر عن وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المؤرخ في 28 بتاريخ 12 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط معالم قبول الأطفال برياض الأطفال العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حيث تم تحديد معلوم التسجيل السنوي 30 د ومعلوم الاشتراك الشهري 50 د ومعلوم التأمين الطفل الواحد 5 دنانير ويعفى الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وفاقدي السند والأطفال ذوي الإعاقة وخاصة المصابين باضطرابات طيف التوحد والمتنفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة من خلاص هذه المعالم.

3/ ارتفاع حوالي 600 طفل مصاب باضطراب طيف التوحد خلال السنة التربوية 2022-2023 بمجانبة الالتحاق برياض الأطفال المنخرطة ببرنامج إدماج الأطفال ذوي الحاجيات الخصوصية وارتفاعهم بخدمات الإحاطة الاجتماعية والمرافقة الطبية اللازمة وفق بيان وضعياتهم المعروضة على لجنة القبول المتكونة في الغرض،

4/ ارتفاع حوالي 3500 طفل بالتسعييرة الاجتماعية التي توفرها رياض الأطفال البلدية بما هي مرفق عمومي يقدم خدمات جوار ذو جودة تربوية عالية، حيث عملت الوزارة منذ سنة 2014 على التدخل من اجل إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية التي تم التخلي على نشاطها وتهيئة وإعادة صيانة مقرات حوالي 50 مؤسسة بقيمة تدخل تجاوزت 9 مليون دينار،

5/ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تسويغ 4 مقرات رياض اطفال (ماطر/بنزرت، جبل الوسط وحمام الزريبة /زغوان، شواط /منوبة) كتجربة نموذجية أولى لباعثين مختصين ممن طالت بطالتهم ويتنزل هذا البرنامج في نطاق تنفيذ بنود الإتفاقية الإطارية المبرمة بين الوزارة ووزارة الصناعة والمناجم

والطاقة ومنظمة اليونيسيف ومكتب منظمة التعاون الألماني بتاريخ 22 افريل 2022.

ويضمن هذا البرنامج لأبناء الشغاليين الذين يعملون في الوحدات الصناعية خدمات تربية ذات جودة عالية مقابل تسعيرة مدروسة يتكفل بها المشغل في نطاق إرساء المساهمة المجتمعية التضامنية.

ويتم العمل خلال هذه السنة على مضاعفة جميع المجهودات التي تم وضعها من اجل تحسين نسبة التحاق الأطفال وبلوغ نسبة 50 % مطلع سنة 2026 باعتبار انه سيتم البحث عن آليات الدعم والمناصرة الوطنية والدولية من اجل استكمال مشاريع إحداث 100 روضة أطفال عمومية بجميع الولايات والمناطق التي تفتقر إلى مرافق عمومية ومضاعفة عدد الأطفال المنتفعين ببرامج النهوض بالطفولة المبكرة إلى 30 ألف طفل وفق ما يمكن توفيره من اعتمادات وموازنات مالية، واستكمال مشاريع تهيئة رياض الأطفال البلدية لتكون حوالي 60 روضة أطفال بلدية وظيفية، ومضاعفة عدد الأطفال ليصل إلى 1000 طفل من ذوي الوضعيات الخصوصية المندمجين برياض الأطفال بصفة مجانية،

✓ المؤشر 3.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي

هو معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من قبل الأطفال ولقد تم اختيار هذا المؤشر لأنه يمكننا من التعرف على مدى انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من أجل تكريس حق الطفل في التمتع بخدمات الطفولة وتكافؤ الفرص

من أجل تحقيق المساواة واحترام الذات الإنسانية كما أن هذا المؤشر له علاقة مباشرة بتحقيق الهدف حيث أنه كلما سجلنا ارتفاعا في المؤشر كلما كان لذلك انعكاس إيجابي ومساهمة فعالة في تحقيق الهدف والمتمثل في ضمان النفاذ دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي، إذ أنه هناك علاقة مباشرة بين تطور عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وضمان النفاذ دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

○ تقديرات المؤشر: 3-1-2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
19	10	8	5	22-	%	المؤشر 3-1-2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 وذلك اعتمادا على إنجازات سنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة انجاز سلبية تقدر بـ 22% وذلك نظرا لتراجع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2022 إلى 333507 طفل بعد أن كان عددهم 430283 طفل سنة 2021 ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز في حدود 5% سنة 2023 كما تم ضبط نسبة تقديرات بـ 8% سنة 2024 و 10% سنة 2025 و 19% سنة 2026 ولتحقيق هذه النسب يجب

أن يكون عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي 350 ألف طفل سنة 2023 و 380 ألف طفل سنة 2024 و 420 ألف طفل سنة 2025 و 500 ألف طفل سنة 2026 وفي هذا الإطار ستدخل العديد من المؤسسات الجديدة حيز النشاط بالإضافة للحرص على الترفيه في نسبة التأطير بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي وتنوع الأنشطة المقدمة بها وتركيز الأنشطة التكنولوجية الحديثة مثل الروبوتيك وحث المؤسسات والمندوبيات الجهوية على تنظيم التظاهرات التنشيطية مثل المهرجان الوطني لنوادي الأطفال المتنقلة الذي تنظمه الوزارة سنويا بالشراكة مع إحدى المندوبيات الجهوية وطلب الترفيه التدريجي في منحة مستلزمات التنشيط في مشاريع الميزانيات للسنوات المذكورة أعلاه بالإضافة للعمل على وضع الإطار القانوني لهذه المؤسسات الذي من شأنه أن يمكنها من اكتساب الشخصية القانونية ومرونة التصرف والترفيه من مردوديتها بهدف استقطاب أكبر عدد من الأطفال المنتفعين بخدمات هذه المؤسسات وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

■ الهدف 2-2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة برعاية وحماية الأطفال المهددين والفاقدين للسند من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع وتجنبيهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقارنة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

■ المؤشرات:

✓ المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة: يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من بين مجموع الإشعارات الواردة، أي وضعيات الأطفال التي استفادت من خدمات الحماية الاجتماعية التي يقدمها مندوبو حماية الطفولة

كما يهدف إلى العناية بمرحلة متابعة وضعيات الأطفال المتعهد بهم على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

○ تقديرات المؤشر: 1-2-2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
99.9	99.8	99.7	99.6	99	%	المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة

تم تحديد تقديرات نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة على مدى ثلاث سنوات بناء على دراسة تطور نسبة الإشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة حول وضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون لسنة 2022 حيث شهدت ارتفاع ملحوظا حيث بلغ عدد الإشعارات حوالي 22000 إشعار مقارنة بـ 17069 إشعارا سنة 2021،

وعليه فمن المرجح أن ترتفع نسبة التعهدات بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجموع الإشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة مع إحداث موقع مندوب حماية الطفولة الذي انطلق العمل به فعليا يوم 22 ديسمبر 2022 وخصوصا مع العمل على إحداث خدمات قرب للمواطن في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من خلال تركيز مكاتب جهوية ثانية بكل من ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدينين.

✓ المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا:

يمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتنا من خلال الإحاطة والرعاية ومتابعتهم نفسيا وتربويا حتى انتفاء أسباب التهديد ويتم إدماجهم سواء بالعائلة أو الشغل أو الزواج، وحيث أنه كلما تم إدماج نسبة أعلى من الأطفال كلما كان التعهد بمؤسسات الرعاية ناجحا وبالتالي انتفاء سبب التهديد الذي قبل من أجله الطفل بمؤسسة الرعاية.

○ تقديرات المؤشر: 2-2-2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
13	12	11.5	11	10.5	ذكور%	المؤشر 2-2-2 نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيانا
13	12	11	10.75	10.5	إناث%	

بالنسبة للإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيانا بمؤسسات الرعاية فهي تتقدم بنسق بطيء، وقد شهدت نسبة التطور في عدد إدماج الأطفال الذكور أكثر من الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 11% في حين بلغت نسبة الإناث 10.75% بالنسبة لسنة 2023 ويعود هذا التقدم الطفيف في نسبة الإدماج إلى فتح عدد من مؤسسات الرعاية الجديدة وبالتالي زادت نسبة القبول مقارنة بالإدماج، هذا بالإضافة إلى صغر سن الأطفال المكفولين حيث نجد معدل الأعمار في كافة المؤسسات بين 9 و16

سنة وهو ما يفسر مزاولة الأطفال لتعليمهم وحاجتهم إلى خدمات الرعاية. ومن المرجح تطور النسبة وصولاً إلى سنة 2026 حيث سيرتفع معدل عمر الأطفال. هذا وتبقى نسبة إدماج الأطفال بالتشغيل وانتهاء التكوين من أكثر النسب إدماجاً.

المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال من الجنسين المتعهد بهم والذين تم إعدادهم للإدماج الاقتصادي:

لا توجد مؤشرات دقيقة بالنسبة للسنة التربوية 2023/2022 وهي تتراوح بين 6 و 8% كمعدل يقاس على مؤشرات السنوات العشر الأخيرة التي راهنت فيها المراكز المندمجة للشباب والطفولة على مرافقة المكفولين الذين تلقوا تكويناً أو تدريباً مهنيين أو المتخرجين من التعليم العالي لتلتحق أكثر نسبة منهم بسوق الشغل، ويعالج النهج الشمولي لإعادة الإدماج القائم على حقوق الطفل احتياجات الطفل العاجلة والطويلة الأجل في إطار اتفاقية حقوق الطفل. وتشمل هذه الاحتياجات تطوير العلاقات والمهارات الاجتماعية والعاطفية و النفسية والحياتية والوصول إلى التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية من جانب الأسرة من جهة عند بلوغ سن الرشد أو من جانب مؤسسات الرعاية قبل بلوغ سن الرشد بما يتلاءم مع نماء الطفل. وباعتبار أن هذا المؤشر جديد فإنه سيتم العمل أساساً على نسب الإدماج بالتشغيل ومساعدة أبناء العائلات التي تشكو عوزاً مادياً على دخول سوق الشغل وبالتالي نرجح ارتفاع هذه النسب خلال السنوات القادمة مما يساهم في تحقيق الهدف.

○ تقديرات المؤشر: 2-2-3:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
10	9	8	0	0	ذكور%	المؤشر 2-2-3 نسبة للأطفال من الجنسين المتعهد بهم الذين تم إعدادهم للإدماج الاقتصادي (مؤشر ستعمل عليه بداية من سنة 2024)
10	10	9	0	0	إناث%	

✓ المؤشر: 4-2-2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يسعى البرنامج لإنجاحه لما له من أهمية للطفل وللعائلة والتي تساهم في بناء شخصية سليمة للطفل مما يساهم في حمايته من جميع أشكال التهديد ورغم أن نسبة التعهد اللامؤسستي لا تعتبر مرتفعة منذ انطلاق البرنامج سنة 2010 إلا أن النسب ترتفع سنة تلو الأخرى وهو ما يفسر عودة العائلة وتمسكها للاعتناء بأبنائها في حال توفرت لها بعض الموارد الماليّة وهو ما يساهم في الابتعاد بالأطفال فتيانا وفتياتا من التهديد وتنشئته تنشئة سليمة داخل عائلته.

○ تقديرات المؤشر: 4-2-2:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
76	75	74	73	72	%	المؤشر 4-2-2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي

تتواصل مجهودات الوزارة في الترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي خلال السنوات القادمة لما للأسرة من دور كبير في التعهد بأبنائها خاصة أطفال الأسر التي تشكو عجزا ماديا بالأساس ومزيد تأهيلها للتعهد بأبنائها من خلال تطوير الروابط الأسرية والتكثيف من زيارات المتابعة. هذا ونسعى للترفيع في منحة الإيداع العائلي وذلك بسبب أن المنحة لا تفي بالحاجة مقارنة بالغلاء المعيشي وتراجع المقدرة الشرائية للأسر.

وحيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي 287 خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 الذي كان عددهم 261 طفلا.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
	نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة	%44			- إعداد مشروع إرساء المجلس الأعلى للطفولة -وضع مخطط لتقييم ومتابعة مدى تنفيذ الإستراتيجية المتعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة
الهدف 1-2: ضمان النفاز دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	نسبة اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال	%8.2	التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة	15.750	- اعداد مذكرات تنظيمية وضع خطة تقييمية للبرنامج
	نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	%8			العمل على وضع الإطار القانوني لهذه المؤسسات الذي من شأنه أن يمكنها من اكتساب الشخصية القانونية ومرونة التصرف والترفع من مردوديتها

<p>إعداد مذكرات مندوبي حماية الطفولة حول: -التعهد بحالات الاستغلال الجنسي للأطفال واعتياد سوء المعاملة.</p> <p>-تنظيم طرق التعهد بالأطفال في حالات الإهمال والتشرد. (وذلك باعداد مذكرات عمل داخلية، التكوين) -التعهد بالأطفال في خلاف مع القانون -التعهد بالأطفال المولودين خارج اطار الزواج والأطفال الفاقرين للسند العائلي -التعهد بالأطفال المعتدى عليهم -حول استغلال الفتيات في العمل المنزلي.</p>	<p>448</p>	<p>أنشطة مندوبي حماية الطفولة</p>	<p>99.6%</p>	<p>نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة</p>	<p>الهدف 2-2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال (التهديد)</p>
---	------------	--	--------------	---	---

<p>إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة -متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل -إعداد الطفل والعائلة للإدماج تكثيف الزيارات العائلية</p>		<p>رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي + رعاية الأطفال وإدماجهم</p>	<p>11.5% ذكور 11% إناث</p>	<p>نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا</p>	
<p>-التنسيق مع الجمعيات والدوائر المختصة لإكساب منظورينا بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة تقنيات التربية المالية وثقافة المبادرة بالإضافة إلى تكثيف الحوافز من خلال برامج التدخل الإفرادية</p>	<p>13792</p>		<p>8% ذكور 9% إناث</p>	<p>نسبة الإدماج الاقتصادي للأطفال المتعهد بهم إناثا وذكورا</p>	
<p>متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.</p>		<p>رعاية الأطفال وإدماجهم</p>	<p>74%</p>	<p>نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي</p>	

تدعيم العمل الشبكي لربط الصلة بين الطفل والعائلة					
--	--	--	--	--	--

(*) دعائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد الأهداف مع الجمعية التونسية لقرى الأطفال "س وس" ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة كما سيأخذ هذا العقد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للمخطط التنموي في مجال النهوض بالطفولة.

وتتمثل الأهداف فيما يلي:

الهدف الإستراتيجي 1: ضمان النفاذ دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي، ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها وقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية.

الهدف الإستراتيجي 2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد) ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الطفولة من كافة المخاطر التي تتهددها.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة2024	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2500	<ul style="list-style-type: none"> - توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للأطفال المهددين بفقدان السند العائلي عبر أربعة برامج موزعة حول القرى الأربعة: قمرت، سليانة، محرس، أكودة - تأمين خدمات الإعاشة للأطفال المكفولين بالقرى. - تأمين المتابعة التربوية والنفسية والاجتماعية والصحية. - دعم قدرات العائلات من خلال مساعدتهم على بعث مشاريع صغرى حسب مؤهلاتهم العلمية والمهنية لممارسة وظائفهم في التنشئة السليمة لأطفالها بتدعيم قدراتها في رعاية أبنائها وحمايتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد 	الجمعية التونسية لقرى الأطفال س وس
	<ul style="list-style-type: none"> - توفير مستلزمات العيش والحياة الكريمة للأطفال داخل أسرهم الطبيعية من خلال دعم قدراتهم - توفير خدمات التنشيط التربوي 	<ul style="list-style-type: none"> النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا 	

	<p>الاجتماعي والترفيه.</p> <p>- تأمين حملات توعوية و تثقيفية للحد من المشاكل الاجتماعية والأسرية</p> <p>- التي تواجهها الأسرة في مختلف المجالات.</p> <p>- تنظيم أنشطة ترفيهية تستجيب حسب الإمكان لحاجيات الأطفال ولاهتماماتهم</p>		
--	---	--	--

هذا وقد تم تجديد اتفاقية الشراكة وعقد الأهداف مع هذه الجمعية في شهر فيفري 2023 لمدة ثلاث سنوات 2026/2023 بدعم قدره 7.5 م د بمعدل 2.5 م د ومواصلة العمل على نفس الأهداف السابقة مع التركيز على دعم خدمات الرعاية بتوفير خدمات الدعم المدرسي لتحسين نسبة التحصيل الدراسي التي ستعمل على تنفيذها الجمعية التونسية لقرى الأطفال "س.و.س" ومدى ملائمتها مع سياسة الوزارة وأولوياتها.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
-2,37%	-3143	129477	132620	105434	نفقات التأجير
1,88%	100	5420	5320	4206	نفقات التسيير
2,82%	478	17440	16962	9186	نفقات التدخلات

16,20%	3198	22940	19742	15561	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0,36%	633	175277	174644	143144	المجموع

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
130627	130177	129477	132620	105434	نفقات التأجير
5540	5440	5420	5320	4206	نفقات التسيير
19440	17940	17440	16962	9186	نفقات التدخلات
24940	23440	22940	19742	15561	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
180547	176997	175277	174644	143144	<u>المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
181347	177747	175964,4	174995,5	138537	<u>المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

قدر برنامج الطفولة ميزانيته لسنة 2023 بـ 175277 أد بنسبة تطور تناهز 0.36 % مقارنة بسنة 2023.

وتمثل نفقات التأجير النسبة الأهم بـ 73.78 %، مقابل 3.09 % لنفقات التسيير و 9.95 % لنفقات التدخلات ثم 13.09 % لنفقات الاستثمار.

ويتوقع برنامج الطفولة مواصلة ارتفاع نفقات برنامج الطفولة خلال السنوات الثلاث القادمة حيث يتجه العمل خلال السنوات المتراوحة بين 2024 - 2026 في جميع الاستراتيجيات المتعلقة بالطفولة إلى تمكين جميع الأطفال ودون تمييز من مقومات النماء وتمتعهم بحقوقهم وأساسا الحق في التربية ذات الجودة

والحماية.

فبخصوص **نفقات التأجير**، فإن هذا التطور هو نتيجة الانتدابات خاصة بسلك الإطارات التربوية والإطارات المختصة على غرار الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسانيين ومدوبي حماية الطفولة بالإضافة إلى سلك العملة بانتداب عملة الحضائر والتي ستمكن من تغطية النقص بعديد المؤسسات وإلى فتح المؤسسات الجديدة التي بصدد الإنجاز، هذا بالإضافة إلى الترقيات العادية لمختلف الأسلاك الراجعة بالنظر لبرنامج الطفولة وإلى الزيادة في الأجور.

وعليه سيتم الترفيع في **نفقات التسيير** على مدى ثلاث سنوات لتغطية مصاريف المؤسسات الجديدة وخاصة منها رياض الأطفال العمومية وتحسين التغطية بخدمات التفقد البيداغوجي وخدمات مندوبي حماية الطفولة.

وبالنسبة ل**نفقات التدخلات**، فسيتم العمل على تدعيمها باعتبار أثرها المباشر على جودة الخدمات المسداة بمؤسسات الطفولة المتعلقة أساسا بخدمات رعاية الأطفال المهددين والفاقدين للسند وخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وخدمات الطفولة المبكرة.

أما **نفقات الاستثمار**، فسيتم العمل على تعزيزها بهدف مواصلة تمكين الأطفال في سن الطفولة المبكرة من الالتحاق برياض الأطفال الدامجة وتقريب خدمات الطفولة من مستحقيها وتحسين جاذبية مؤسسات الطفولة من خلال تطوير بنيتها الأساسية وتجهيزها بالإضافة إلى دعم أسطول السيارات والحافلات لتساند مؤسسات الرعاية والتنشيط في مهامها.

﴿ بخصوص المؤشر 1.1.2: نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة، فسيتم العمل على:

* مواصلة إرساء برنامج الروضة العمومية وتعميمها على مستوى جميع الولايات،

* مواصلة دعم رياض الأطفال البلدية الناشطة بتهيئة عدد منها بكلفة 1300 أ.د.

* إسناد منحة خصوصية لـ 600 من الأطفال المصابين بطيف التوحد ومناصرة حقهم في الانتفاع بخدمات

التربية قبل المدرسية دامجة وذات جودة،

✎ بخصوص المؤشر: عدد أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال، فسيتم

العمل على:

* دعم برنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث تم اقتراح 13500 أذ تعهدا بعنوان سنة 2024 لتمتيع 25 ألف

طفلا من الالتحاق برياض الأطفال مع الترفيع في معلوم رياض الأطفال من 50 إلى 70 د.

* تهيئة رياض الأطفال العمومية بكلفة 2 م د.

* إحداث رياض الأطفال العمومية بكلفة 2.5 م د.

* تحيين السجلات الاجتماعية للأسر وحصر عدد الأطفال في سن ما قبل الدراسة

* إحداث رياض أطفال قرب المصانع والمؤسسات الصناعية لدعم تشغيلية المرأة واستقرارها في العمل

والرفع من مردوديتها

✎ أما فيما يتعلق بالمؤشر 2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي،

* تطوير البنية الأساسية لنوادي الأطفال من خلال برمجة تهيئتها وللغرض تم ضمن ميزانية سنة 2024

تخصيص 3.5 مليون دينار تعهدا لتهيئة نوادي الأطفال العمومية.

* طلب اقتناء وتجهيز 3 نوادي أطفال متنقلة ضمن ميزانية سنة 2024 لضمان النفاذ دون تمييز لخدمات

التنشيط التربوي الاجتماعي.

✎ وبالنسبة للمؤشر 1.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على

مندوبي حماية الطفولة، فسيتم العمل على:

* دعم الوسائل اللوجستية لسلك مندوبي حماية الطفولة على المستوى الجهوي والمركزي حيث تم رصد

396 أذ لكل مكاتب مندوبي حماية طفولة كنفقات تسيير و52.8 أذ تدخلات. هذا وسيتم مواصلة تجهيز

مكاتب مندوبي حماية الطفولة بكلفة 50 أد.

*توفير وسائل النقل لتأمين متابعة التعهد بالأطفال المهددين.

- وبخصوص المؤشر 2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتنا، وبلوغ

النسب المقدرة خلال الفترة 2023-2025 فسيتم العمل أساسا على:

*إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة

*إعطاء أولوية لمكفولات الدولة من اجل بعث مشاريعهم الخاص لضمان مورد رزق قار والاستقلالية المادية

في نطاق برنامج رائدة،

*متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل

*إعداد الطفل والعائلة للإدماج

*توفير وسائل النقل الكفيلة بتنفيذ الزيارات العائلية.

- وبالنسبة للمؤشر 2.3: نسبة الإدماج الاقتصادي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتنا، فسيتم

العمل على:

*التنسيق مع الجمعيات والدوائر المختصة لإكساب منظورينا تقنيات التربية المالية وثقافة المبادرة

بالإضافة إلى تكثيف الحوافز من خلال برامج التدخل الإفرادية ومشاريع الحياة

* دعم قدرات الإطارات العاملة بالمراكز المندمجة في بيداغوجيا التربية المالية بالتنسيق مع الجمعيات وإدارة

المرأة بوزارة الإشراف.

*دعوة محاضرين وخبراء لتحقيق الفائدة العلمية والميدانية.

- وبالنسبة للمؤشر 2.4: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي،

يتم العمل على:

* مواصلة منح منحة للطفل الواحد (200 د شهريا) أي قرابة 626 أد لـ 261 طفلا.

* متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.

* إدماج الأطفال بعائلاتهم أو بالتشغيل أو بالزواج.

البرنامج عدد 3 : كبار السن

إسم رئيسة البرنامج: السيدة إيمان بالشيخ

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : 02 جانفي 2019

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية :

ينبني برنامج كبار السن على غاية اساسها "شيخوخة نشيطة و حياة كريمة" وذلك من خلال تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم الاجتماعي والصحي، وقد تم خلال سنة 2022 إعداد الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن والمصادقة عليها ذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تهدف اساسا إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وضمان رعايتهم في بيئة آمنة، وتحقيق مواطنة فاعلة ونشيطة لفائدتهم، كما تُراهن الإستراتيجية الوطنية على دعم المقاربة الأسرية والمحافظة على كبار السن في محيطهم الطبيعي، إضافة إلى مساندة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ومساعدتها على رعاية مسنهما. إلى جانب دعم مقاربة الشيخوخة النشيطة وضمان رعايتهم في بيئات آمنة خاصة في الظروف الاستثنائية. وحاليا بصدد إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030.

كما تتوجه البرامج في مجال رعاية كبار السن و حمايتهم خلال الفترة القادمة إلى مزيد توفير بيئة آمنة لكبار السن بدعم منظومة تشريعية مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات وتحسين الخدمات المسداة بمؤسسات الرعاية والنوادي النهارية، فضلا عن دعم الاستثمار في هذا القطاع.

وعلى المستوى العربي، تمت المصادقة على الإستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029 ، كما قام فريق عمل تونسي وبمبادرة من وزارة المرأة والأسرة وكبار السن إعداد مشروع قانون عربي إيطاري استرشادي لحماية كبار السن ودعم حقوقهم وتم بتاريخ 01 أكتوبر 2022 تنظيم المؤتمر العربي حول " تنفيذ الابعاد الاجتماعية والتنمية لإستراتيجية القمة العربية لكبار السن بين الامكانيات والتحديات في ظل الازمات " بتونس وعقد اجتماع حول القانون العربي الاسترشادي بحضور ممثلين عن 16 دولة عربية، إلى جانب إعداد دراسة عربية حول العنف الموجه ضد كبار السن.

اما على مستوى التعهدات الدولية، فان الوزارة تواصل مشاركتها في "مشروع تطوير نموذج اجتماعي واخلاقي وعبر الثقافات للمسنين في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط (Projet Tec-Med) والذي يرمي إلى بناء رؤية موحدة في منطقة البحر الابيض المتوسط عبر ارسال نماذج رعاية اجتماعية مبتكرة ومستدامة تحمي كبار السن في وضعيات الهشاشة الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

تشخيص و اقع البرنامج:

ومن ابرز عناصر القوة التي ينبني عليها برنامج كبار السن:

- المصادقة على الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030.
- إعداد مشروع مجلة كبار السن.
- العمل بالشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني لتمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لما توفره الجمعيات من مرونة في التصرف والتوقيت.
- تمكين كبار السن على حد السواء من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية.

ويعمل البرنامج على تجاوز نقاط الضعف التالية:

- ارتفاع منسوب العنف في فئة كبار السن وعدم توفر الاليات الناجعة للحد من هذه الظاهرة.
- ضعف الاعتمادات والموارد البشرية العاملة في برنامج كبار السن.

- اعتماد الجمعيات العاملة في مجال كبار السن على التمويل العمومي المقدم من الوزارة دون السعي إلى تنمية مواردها الذاتية.
- عدم إيجاد هيكل أو وحدة أجمعية للتصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب إحصائيات وطنية دقيقة ودراسات حول كبار السن.
- نقص متابعة الوضعيات المعنية ببرنامج الإيداع لعائلي وعدم توفر بنك معلومات في العائلات الراغبة في التكفل بكبير سن.
- غياب التكوين المستمر لفائدة الإطارات العاملة بمؤسسات الرعاية.

اما رؤية برنامج كبار السن على المدى المتوسط فتتمثل في : "كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم".

وبناء على هذه الرؤية تم ضبط المحاور الإستراتيجية التالية:

- محور إستراتيجي 1: حماية ورعاية كبار السن وذلك من خلال:

* تحسين الخدمات الرعائية والاجتماعية والصحية وجعلها ملائمة أكثر لخصوصية كبار السن ودعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن من خلال إحداث مؤسسات استشفائية اقليمية لكبار السن اعتمادا على معايير الجودة العالمية لخدمات الرعاية المؤسساتية.

* تطوير المنظومة التشريعية من خلال إتمام إجراءات إصدار مجلة كبار السن، إعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن، مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن، إعداد كراس شروط مؤسسات صحية لرعاية كبار السن بالتنسيق مع وزارة الصحة (طور الانجاز).

* إعداد إستراتيجية وطنية متعددة القطاعات لتطوير قطاع كبار السن بمختلف أبعاده وبرنامجها التنفيذي والمصادقة عليها.

* مناهضة العنف وكل أشكال التمييز ضد كبار السن.

- محور إستراتيجي 2: إدماج كبار السن في الحياة العامة والإستفادة من كفاءاتهم من خلال:

* اعتماد مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة صعوبات اندماج كبار السن.

* التشجيع على إحداث مؤسسات لكبار السن (نوادي نهائية) واعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات

لضمان استثمار خبرات ومعارف المتقاعدين وكبار السن لفائدة التنمية.

1.2 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج كبار السن من برنامج فرعي مركزي و24 وحدة عملياتية (المصالح الجهوية كبار السن) وفاعل

عمومي هوالاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي حيث يساهم في تنفيذ سياسة برنامج كبار السن ويشرف

على تسيير 12 مؤسسة ويقدم خدمات الرعاية لفائدة 378 مقيما ومقيمة يتوزعون بين 243 رجالا و135

نساء وفق اتفاقية شراكة وعقد الأداء.

كما ان من أبرز أهداف الاتحاد تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية والرفع من جودة الخدمات

الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن المقيمين.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

■ الهدف 1-3:- ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "حماية كبار السن ورعايتهم" حيث يرمي اساسا إلى الترفيع في

جودة الخدمات المسداة لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي من خلال العمل على الترفيع في عدد كبار

السن المكفولين لدى أسر حاضنة أو بمؤسسات الرعاية بتطوير نسبة التغطية بالخدمات الرعائية (الترفيع في

طاقة استيعاب المؤسسات ونسبة التغطية بالموارد البشرية - تهيئة وصيانة المؤسسات وتجهيزها...)،

■ المؤشرات :

يتم قياس وتقييم الهدف الاستراتيجي الأول من خلال ثلاث مؤشرات وهي كالآتي:

✓ المؤشر 3-1-1: نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين:

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة لطلبات الخدمات الرعائية الواردة عليها، وذلك بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية: يسمح هذا المؤشر بتقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفاء للإحاطة بالمقيمين بهذه المراكز وكذلك مدى توفر الخدمات الرعائية لمنظوري هذه المؤسسات.

ويساهم هذا المؤشر (نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء) في بيان مدى تطوّر نسبة التغطية بالخدمات الرعائية بمؤسسات الرعاية التي تُمكن من استقبال عدد أكبر من طالبي الإيواء وتمتعهم بخدمات ذات جودة وبالتالي ضمان ظروف عيش ملائمة لفائدتهم.

✓ تقديرات المؤشر 3-1-1: نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من

الجنسين:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
72	70	65	60	44.5	نسبة	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين نساء: 34% رجال: 66%

لم يتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة، ونعتمد خلال السنوات القادمة العمل على تدعيم هذه المؤسسات بالإطار البشري الملائم والمختص لبلوغ الأهداف

المرجوة والمتمثلة أساسا في تحقيق رضا المقيمين والمقيمتات بمؤسسات الرعاية على نوعية الخدمات المقدمة لفائدتهم.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2022 بقيت محدودة مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب تواصل غلق بعض مؤسسات رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين وجندوبة لإعادة التهيئة والبناء وتوزيع المقيمين بها على بقية المؤسسات علاوة على توزيع 33 مقيم ومقيمة كانوا بمؤسسة رعاية المسنين بصفاقس إثر قرار السيدة الوزيرة القاضي بغلق المؤسسة. ومن المتوقع خلال سنة 2024 ان ترتفع هذه النسبة خاصة بعد استئناف نشاط مؤسسة رعاية المسنين بالقيروان. كما هو مأمول أيضا بالنسبة إلى السنتين القادمتين وذلك إثر الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الرعاية وانطلاق نشاط مؤسسة "ام الخير لرعاية المسنين باريانة" ومؤسسة "أمنة عطية" لرعاية المسنين بسليانة وتدعيم بقية المؤسسات بالموارد البشرية لتحتضن أكبر عدد ممكن من المقيمين.

وبناء على ما تقدم فإن نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء لسنة 2022 تُعدُّ نسبة ضعيفة مما ينعكس سلبا على بلوغ الهدف (ضمان ظروف ملائمة لكبار السن)، لذلك سيتم تركيز العمل بالنسبة إلى السنوات القادمة على الرفع من طاقة الاستيعاب بمؤسسات الرعاية باستكمال بناء المؤسسات الجديدة وتجهيزها وتهيئة بقية المؤسسات الأخرى.

✓ المؤشر 3-1-2: تطوّر عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار

السن بالبيت

أما فيما يتعلق بمؤشر تطوّر عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت، فيمكن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات المسداة والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة. مما يعكس مدى تحسن ظروف عيش كبار السن بمحيطهم الطبيعي واستفادتهم من خدمات القرب.

✓ تقديرات المؤشر 2-1-3

تقديرات			2023	إنجازات		مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	الوحدة	
80	75	65	60	50	نسبة	تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت نساء: رجالا:

تركز عمل الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية طيلة سنة 2022 على توفير خدمات القرب لمنظوريتها. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الاعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها، كما تم سنة 2023 التركيز على إحداث فرق متنقلة جديدة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية وخاصة التي تفتقر لمثل هذه الخدمات، وسيجري العمل خلال سنة 2024 والسنوات القادمة على الترفيع في منح تسيير الفرق المتنقلة ومنح التعاقد مع الاعوان العاملين بها (الأطباء-السواق-أعوان الإحاطة الحياتية) والترفيع في عدد المنتفعين من خدمات الفرق المتنقلة. بالإضافة إلى العديد من الإحداثيات الجديدة التي من المنتظر أن تدخل حيز النشاط في السنوات المقبلة مما سيساهم في تطور عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

✓ المؤشر 3-1-3: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:

يمكن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي والعاطفي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي. كما يساهم في تأمين محيط عائلي طبيعي يوفر للمسنة المكفولة الراحة والطمأنينة والعيش الكريم، مع إبراز مكانة الأسرة ودورها في حياة كبار السن وتوفير وسط عائلي بديل لكبار

السن الفاقدين للسند.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 350 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

ويضمن تطوّر هذا المؤشر علوة على تحقيق "ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن" تحقيق التوازن النفسي والعاطفي لكبار السن في محيط طبيعي.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.3

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
400	220	210	219	148	كبي/عدد	عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة. نساء: 84% رجالا: 16%

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر سنة 2022 للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).
- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

سيتواصل عمل الوزارة وهيكلها الجهوية على مزيد التعريف بهذا البرنامج على مستوى جهوي وإعداد قاعدة بيانات في العائلات الراغبة في كفالة مسنين وقائمة كبار السن الفاقدين للسند والراغبين في العيش لدى أسر بديلة.

تم بداية من سنة 2023 الترفيع في قيمة المنحة المسندة لكفالة مسن لدى عائلة حاضنة من 200 د إلى 350 د وذلك لتشجيع العائلات على الاقبال على البرنامج كنتيجة لهذا تم تجاوز المؤشر 200 مسن مكفول من قبل عائلة بديلة (271 مسنا ومسنة في شهر اكتوبر 2023).

كما نقترح سنة 2024 تخصيص اعتماد قدره 1458 اد لتغطية منح 346 عائلة كافلة لمسن معوز وذلك بالعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من عدد الوثائق المطلوبة والتسويق الاجتماعي للبرنامج عبر وسائل الإعلام الجهوية والمحلية .

وينعكس تطوّر هذا المؤشر ايجابا على تحقيق الهدف المنشود "ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن" خاصة تلك المسداة في وسط عائلي طبيعي يضمن توازنهم النفسي والعاطفي.

■ الهدف 2-3:- حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد

أدى تنامي ظاهرة العنف تجاه كبار السن في بلادنا إلى العمل على تحقيق هدف جديد حول حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف والتهديد القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ويهدف إلى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ما هو من شأنه ان يشكل تهديدا على حياة كبير السن أو المسن من كرامته ويهدف التصدي لمختلف أشكال التهديد بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم". كما يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول "حماية كبار السن ورعايتهم".

■ المؤشرات :

يتم قياس وتقييم الهدف الاستراتيجي الثاني من خلال مؤشرين وهما كالآتي:

✓ المؤشر 1.2.3: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

يساهم هذا المؤشر في قياس مدى تفاعل الإدارة مع الإشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخل الإدارة في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها. وفي تطوّر نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن علاقة وثيقة بضمان حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.

وقد تلقى الخط الأخضر 1833 الذي تم إطلاقه يوم 15 جوان 2023 إلى حدود 12 سبتمبر الجاري حوالي 1089 رسالة صوتية. وقد بلغ عدد الرسائل المتعلقة بطلب تدخل لفائدة المسنين/ ات 563 رسالة حيث احتلت ولاية تونس المرتبة الأولى بـ 157 رسالة صوتية.

كما تلقى الخط الأخضر، خلال الفترة ذاتها، في إطار خدمات الرعاية والتوجيه والإرشاد حوالي:

* 22 طلبا للانتفاع ببرنامج الإيداع العائلي لكبار السنّ

* 41 حالة تمّ توجيهها للانتفاع بخدمات الفريق المتنقل لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت

* 69 طلبا واردا من فئة كبار السنّ للانتفاع بآليات وبرامج مختلفة للوزارة تمّ توجيهها إلى مصالح المندوبيات الجهوية،

* 249 طلبا للانتفاع بخدمات العلاج المجاني وتوفير المنحة القارة وتحسين مسكن تمّت إحالتها على السلط المحلية والمصالح المختصة للشؤون الاجتماعية.

كما تلقى الخط الأخضر، خلال الفترة ذاتها 65 إشعارا حول العنف المسلط على المسنين (نساء: 69.25%، رجالا 30.75%) تتوزع بين:

* 51 حالة عنف ماديّ ولفظي واقتصادي (نساء: 72.5% ، رجالا 27.5%)

* 14 حالة إهمال وتقصير في الرعاية (نساء: 57% ، رجالا 43%).

✓ تقديرات المؤشر 1-2-3

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
91%	90%	97%	96%	80%	نسبة	نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

تواصل العمل سنة 2022 مركزيا وجهويا على وقاية كبار السن من اشكال التهديد والعنف المسلط

عليهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة بالنسبة إلى مؤشر التعهد بحالات التهديد المسلط

على كبار السن (95%) نظرا ل:

➤ عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:

- عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
- انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
- زوال أسباب التهديد،
- وفاة المعني بالأمر،
- تعذر الاتصال به.

وأمام تنامي ظاهرة العنف المسلط على كبار السن في مجتمعنا والإشعارات الواردة على الوزارة

وبوسائل التواصل الاجتماعي بات من الضروري التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد والتدخل لفائدتها في

أفضل الاجال، وستواصل العمل عليه خلال السنة الحالية 2023 والسنوات القادمة بالتنسيق مع الوحدات

العملية للبرنامج مع إعداد تقارير سنوية في الغرض وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الموضوع. كما

تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها

حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا لبلوغ المؤشر الذي تم ضبطه. كما ان إرساء خطة مندوب حماية كبار السن تعد من الاليات الضرورية لضمان نجاعة التدخل.

وفي ارتفاع نسبة التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات العنف والتهديد وتطور اليات التعهد بكبار السن نساء ورجالا على حد السواء انعكاسا ايجابيا على تحقيق الهدف.

✓ المؤشر 3-2-2: معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد:

مؤشر جديد يعكس مدى سرعة التدخل والاستجابة من قبل الإدارة لرفع التهديد على كبير السن وتمكينه من حياة كريمة.

✓ تقديرات المؤشر 3.2.2. (مؤشر جديد)

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
70	72	96	168	540	ساعة	معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد

◀ قدر معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد لسنة 2022 بـ 336 ساعة وهو ما يعادل أسبوعين يقع خلالها التنسيق مركزيا وجهويا لإيجاد الحلول الممكنة لرفع حالة التهديد على كبير السن غير ان معدل التدخل لسنة 2022 كان مرتفعا 540 مقارنة بالتقديرات وذلك لعدم توحيد الاجراءات وتوفير اليات تسهل عمل المتدخلين في عملية التعهد بكبار السن في وضعيات تهديد.

◀ وسيقع العمل خلال السنوات القادمة على التخفيض في معدل مدة التدخل لحماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف لتبلغ سنة 2024، 96 ساعة. حيث يعكس انخفاض معدل التعهد بوضعيات التهديد نجاعة التدخل ووجود اليات معمة على كل الجهات دون تمييز، تحقيق حماية افضل لكبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.

■ الهدف 3-3:- دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية:

يتناغم الهدف الثالث الخاص ببرنامج كبار السن مع المحور الاستراتيجي المتعلق بإدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم ويعود اختيار العمل على تنفيذ هذا الهدف إلى تطوّر ملامح وكفايات كبار السن الذين يمثلون خزاناً من الخبرات والتجارب ورصيدين من المعارف والطاقات الواجب عدم إهدارها واستثمارها في خدمة التنمية والاجيال القادمة. وفي هذا الإطار سيتوجه العمل على الترفيع في عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن.

■ المؤشرات:

يتم قياس وتقييم الهدف الاستراتيجي الثالث من خلال مؤشر واحد وهو كالتالي:

✓ المؤشر 1.3.3: نسبة تطوّر عدد المنخرطين في النوادي النهارية:

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قياس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة هذه النوادي بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنها أثناء فترات تغييرها للعمل أو للدراسة.

ويساهم هذا المؤشر في بيان مدى تطوّر نسبة التغطية بالخدمات الترفيهية وبالتالي مزيد دعم إدماج

كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

✓ إنجازات وتقديرات المؤشر 1-3-1:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
30	25	20	17	6%	نسبة	نسبة تطوّر عدد المنخرطين بالنوادي النهارية

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2021 نظرا للعودة التدريجية لاستئناف أنشطة النوادي النهارية حيث بلغ عدد رواد النوادي النهارية 1002 منخرط وذلك مع مراعاة البروتوكول الصحي.

ويتوقع خلال سنة 2024 والسنتين القادمتين ارتفاع نسبة تطوّر عدد المنخرطين خاصة بعد امضاء اتفاقية الشراكة مع الجمعية التونسية للمتقاعدين التي تشرف بدورها على قرابة 30 نادي نهارية لكبار السن. والعمل على مزيد تشريك كبار السن في الحياة العامة وادماخهم في المجتمع. مما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
الهدف1: ضمان ظروف ملائمة لكبار السن	1. نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين	65 %	ن1: التعهد بكبار السن في مؤسسات الإيواء	18500 أد	
	2. تطوّر عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت.	65 %	ن2: خدمات قرب	1102 أد (فرق متنقلة)	
	3. عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:	210		1458 أد (إيداع عائلي)	التعريف بالبرنامج عبر وسائل الإعلام لاستقطاب اكبر

عدد من العائلات الراغبة في التكفل بتمويل من fnup					
	956 أ د	ن:3: قيادة ومساندة برنامج كبار السن.	97 %	1. نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بجالات التهديد المسلط على كبار السن	الهدف:2: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة
			معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد: 96 %	2. معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد.	
	100 أ د	ن:4: إعادة إدماج وتعزيز مهارات كبار السن	1نسبة تطوّر عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن : 20 %	1نسبة تطوّر عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن	الهدف :3: دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والترفيهية
	22116 أ د	المجموع:			

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الفاعل العمومي الأساسي لبرنامج كبار السن وتمثل نسبة الاعتمادات المرصودة له 77.3% من جملة الاعتماد المرصود لبرنامج كبار السن.

ويساهم الاتحاد في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرامي إلى ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن بمؤسسات الرعاية من خلال إشرافه على تسيير 12 مؤسسة بمختلف ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية- منزل بوقريبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصيرين- سوسة- قفصة- قمرت- سيدي بوزيد).

وتتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكّل ومشرب وملبس وعلاج وتنشيط وترفيه وكل ما من شأنه تحقيق الإقامة اللائقة لمنظورهما، وللغرض نقترح رصد اعتمادا خاصا بتأجير الاعوان العاملين بهذه المؤسسات قدره 13700 أ د واعتماد تسيير قدره 2300 أ د.

ويبقى العمل على توفير أحسن الظروف للمقيمين (الذين يبلغ عددهم 64 378 % منهم رجالا)

وتقديم خدمات ذات جودة، من أبرز أولويات برنامج كبار السن والفاعل العمومي على حد سواء وذلك بدعم الانتدابات بمؤسسات الرعاية حال الانتهاء من أشغال التهيئة بمؤسستي القصرين والقيروان واستكمال أشغال التوسعة بمؤسسة باجة. حيث سيتم الترفيع في طاقة استيعاب هذه المؤسسات مما يستوجب الترفيع في عدد الأعوان العاملين بها.

كما سيعمل الفاعل العمومي على توفير أفضل الخدمات وذلك بتحسين الوجبات المقدمة لفائدة المقيمين وتقديم العلاج والدواء واللباس. حيث سيتم دعم باب التغذية في ميزانية سنة 2024 لتصبح في حدود 10 د كمعدل للكلفة اليومية المبرمجة للمسن الواحد بعد ما كانت في حدود 4 د سنة 2020 وذلك ضمانا لأكلة متوازنة ومتماشية مع خصائص كبار السن. بالتالي الرفع من جودة الخدمات وضمن ظروف عيش ملائمة لكبار السن. يتجلى هذا في تطوّر مؤشر نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين.

جدول عدد2:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
13700 (تاجير) 2300 (تسيير)	التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية من خلال توفير محيط ملائم لتعايش كبار السن وتقديم خدمات صحية اجتماعية وترفيهية تستجيب لحاجياتهم.	ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
16000 أ د		المجموع	

3. الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات	انجازات 2022	ق.م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				النسبة %	المبلغ (1) - (2)
نفقات التأجير	720	798	866	8%	68
نفقات التسيير	28	80	90	11%	10
نفقات التدخلات	15940	16650	18660	11%	2010
نفقات الاستثمار	1696	2500	2500	0%	0
المجموع	18384	20028	22116	9%	2088

شهدت ميزانية برنامج كبار السن لسنة 2024 تطورا مقارنة بسنة 2023 ويقدر هذا التطور بنسبة 9

% وشمل النفقات التالية:

● **نفقات التأجير:** سجلت نفقات تأجير برنامج كبار السن سنة 2024 تطورا بنسبة 8 % مقارنة بسنة

2023 لتبلغ 866 أد وذلك على اثر عملية جرد الاعوان والإطارات العاملة في مجال كبار السن

ولدعم المصالح المركزية والجهوية لكبار السن بالموارد البشرية وتغطية نفقات الخطط والترقيات

الجديدة. وتغطية نفقات الخطط والترقيات الجديدة وذلك للرفع من جودة الخدمات المقدمة

لفائدة كبار السن.

● **نفقات التسيير:** كما شهدت نفقات التسيير تطورا بـ 11% اذ تطورت من 80 أد سنة 2023 إلى 90 أد

سنة 2024 وخصصت هذه الزيادة أساسا لدعم تسيير الوحدات العملية الجهوية لبرنامج كبار

السن وتمكين كل مندوبية من 2.5 أد حتى يتمكنون تنفيذ إستراتيجية برنامج كبار السن على

الصعيد الجهوي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات كبار السن في مختلف الجهات وتعزيز تكافؤ الفرص بينهم.

- **نفقات التدخل:** شهدت نفقات التدخل تطورا طفيفا حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 11 % مقارنة بسنة 2023 حيث قدرت بـ 16650 أ.د. وقد شملت الزيادة المقدرة 2010 أ.د ، الترفيع في منحة الايداع العائلي لكبار السن بما يضمن بقاءهم في محيطهم العائلي من 200 د شهريا إلى 350 د وارتفاع عدد العائلات الحاضنة (توفر بنك في العائلات الراغبة في التكفل بمسن معوز). وشملت كذلك الترفيع في المنحة المرصودة للفرق المتنقلة لضمان تغطية بكامل الولايات بخدمات الفرق المتنقلة والترفيع ايضا في منحة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تأجيرا وتسييرا ووذلك استعدادا لانطلاق نشاط بعض المؤسسات على غرار مؤسسة رعاية كبار السن بالقيروان وما يترتب عنه من الترفيع في طاقة استيعاب عدد آخر منها استجابة إلى مطالب الإيواء المتزايدة. وسينعكس الترفيع في المنح المرصودة إلى الايداع العائلي والفرق المتنقلة وخاصة المنح المسندة إلى مؤسسات الرعاية على ضمان ظروف ملائمة لكبار السن.

- **نفقات الاستثمار:** لم تشهد نفقات الاستثمار تطورا مقارنة بسنة 2023 حيث بقيت اعتمادات الاستثمار بـ 2500 أ.د سنة 2022 هي نفسها بالنسبة الى سنة 2023 دفعا. وسيخصص الاعتماد المرصود للاستثمار بعنوان سنة 2024 لدعم البنية الاساسية لمؤسسات الرعاية واستكمال مشاريع تهيئة وإعادة بنائها كذلك لاقتناء وسيلة نقل لضمان حقوق كبار السن ورعايتهم في بيئة امنة ودامجة. وهوما ستتجلى انعكساته الايجابية على تحقيق الهدف المنشود " ضمان ظروف ملائمة لكبار السن "

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026): التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق. م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	720	798	866	866	866
نفقات التسيير	28	80	90	100	130
نفقات التدخلات	15940	16650	18660	19499	21499
نفقات الاستثمار	1696	2500	2500	2800	3800
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية	18384	20028	22116	23265	26295
المجموع باعتبار الموارد الذاتية	18384	20028	22116	23265	26295

هذا وقد تم المحافظة على نفس اعتمادات التأجير لثلاث سنوات متتالية والترفيح في اعتمادات التسيير والتدخلات والاستثمار لسنتي 2025-2026 لكل نفقة مع وذلك تماشيا مع تطوّر البرامج وتزامنا مع انتهاء اشغال التهيئة وإعادة البناء بمؤسسات رعاية كبار السن وانطلاق نشاط مؤسسات جديدة فتتطور بذلك اعتمادات تأجيرها وتسييرها وتجهيزها. أما بخصوص خدمات القرب ومهن الجوار، فيتطلب تطويرها والنهوض بها الترفيح في اعتمادات التدخل وبالاساس الاعتمادات المرصودة للايداع العائلي (الترفيح في المنحة لتشجيع العائلات على التكفل بمسنيها وابقائهم في وسط طبيعي) وبالتالي الرفع من مؤشري تطوّر عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت وعدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة.

كما سيتم خلال سنة 2024 والسنوات الموالية، استكمال أشغال البناء بمؤسسة سليانة وتجهيزها وبداية الاشغال بمؤسسة بلارجيا بجندوبة وهوما سيتطلب اعتمادات هامة في كل من الاستثمار والتدخل تتجاوز 20000 أ.د.

وعموما رغم الامكانيات البشرية المحدودة لبرنامج كبار السن والتي لاتتجاوز 29 إطارا مركزيا وجهويا،

يسعى البرنامج إلى تحقيق الاهداف المنشودة من خلال الرفع في اعتمادات تسيير مؤسسات الرعاية وتمهيتها والرفع من اعتمادات الايداع العائلي والفرق المتنقلة وبالتالي ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن. وايضا من خلال الرفع في منح تسيير الوحدات العملية وتاجير اعوان البرنامج وما ينجر عنه من دعم إدماج كبار السن في الحياة العامة وحمايتهم من كل اشكال التهديد.

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد نايل العيادي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 04 نوفمبر 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة بمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في تأمين وإسداء الخدمات ذات الاختصاص وتوفير الدعم اللوجستي والمادّي لجميع البرامج والتنسيق في ما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة منسجمة مع المبادئ العامّة والمعايير الدولية والوطنية.

حيث يسعى برنامج القيادة والمساندة من خلال إستراتيجيتها للإيفاء بتعهداته الدولية من خلال

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الهدف 8 و10 و16).

كما يعمل هذا البرنامج على تنفيذ التعهدات الوطنية من خلال الحرص على معاضدة المجهود الوطني ومواكبة الإصلاحات الوطنية الكبرى الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور وحسن التصرف في الاعتمادات المالية بغاية المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان ديمومة الميزانية وكذلك عن طريق دعم ومساندة الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الاجتماعية المناطة بعهدة الوزارة خاصة في ما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة،

وفي هذا الإطار فإنّ الطبيعة الأفقية للبرنامج القيادة والمساندة من شأنها أن تعزّز قدرته على تحقيق

نقاط القوة التالية:

- حسن تنفيذ ميزانية الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية،

- تعزيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة والقيادة الرشيدة والتصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية ضمانا لديمومة ميزانية المهمة،
- تطوير المنظومة التشريعية في القطاعات الراجعة بالنظر للمهمة من خلال توفير إطار تشريعي وترتيبي مواكب لمختلف التطورات وملائم لتعزيز وتحسين الخدمات الموجهة للعموم.
- تدعيم قدرات الموارد البشرية وإعادة توظيفها وتعزيز مهاراتها المهنية بما يتلاءم مع الحاجيات،
- ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال ومختلف فئات المجتمع لا سيما من خلال العمل على توسيع قاعدة النساء في الخطط الوظيفية العليا بالوزارة مع تقليص الفوارق على مستوى الخدمات الإدارية المسداة على غرار التكوين والمناظرات....
- ترشيد التصرف في الموارد المادية للوزارة وممتلكاتها والتحكم في مصاريف التسيير،
- ضمان النفاذ إلى المعلومة وتركيز منظومة معلوماتية متطورة،
- تحديث ورقمنة الإدارة داخل المهمة في إطار التبادل الالكتروني للمعطيات بين البرامج والمتعاملين معها مع الترفيع في عدد الخدمات التي تسديها الوزارة لمنظورها،
- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية وإرساء نظام الشفافية والمساءلة والمسؤولية.
- وللاستجابة لمختلف حاجيات المتدخلين على المستوى المركزي والجهوي، يحرص برنامج القيادة والمساندة على إسداء خدمات ذات جودة مع مختلف المتعاملين معه من خلال تجاوز نقاط الضعف التالية:
- النقص في الأعوان والإطارات وتطور ظاهرة النقل والإلحاق بوزارات أخرى،
- ضعف الاعتمادات المخصصة للتكوين
- النقص في التجهيزات، المعدات، المكاتب،

● غياب مقرات خاصة بالوزارة ومؤسسات تحت الإشراف، في مقابل عدم وظيفية المقرات الموجودة وتقدمها،

● ارتفاع نسبة الاعتمادات المخصصة للنفقات الإلزامية من ماء وكهرباء والوقود والهاتف والأكرية، وصيانة السيارات ...

● تراكم الديون وتأثيرها على ديمومة الميزانية

● ضعف نسبة انجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط التنمية

● عدم احترام روزنامة ومخطط السنوي للصفقات

● غياب منوال حوكمة رشيدة

وتتمثل رؤية البرنامج على المدى المتوسط 2023-2026 في تركيز نظام حوكمة متطور وانتهاج أسلوب تصرف ناجع في مختلف الموارد بما يساهم في دفع جميع برامج الوزارة نحو تحقيق أهدافها وضمان النجاعة والفاعلية في تنفيذ المشاريع والأنشطة وذلك في ظلّ تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة مع العمل على إرساء منظومة معلوماتية متطورة وسياسة اتصالية ناجعة.

حيث أضحى من الضروري توجيه الجهد نحو رفع التحديات من خلال جملة من المحاور المشتركة لبرامج القيادة والمساندة بمختلف الوزارات:

المحور الأول "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية": وذلك من خلال تعزيز آليات القيادة من قبل رئيس المهمة، رئيس الديوان والديوان، التي تتمثل مهمتهم الرئيسية في التنسيق، والتناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة الأداء لمختلف البرامج من خلال التواصل بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية ولجان القيادة والمتابعة والتقييم وندوة المديرين والمديرين العامين.

المحور الثاني "ترشيد التصرف في الموارد (البشرية، المالية، اللوجستية) باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا": وذلك بتقليص الفوارق بين الرجال

والنساء من خلال العمل على تطوير نسبة تحقيق المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

الهيكل المتدخلة

يعتبر برنامج القيادة والمساندة القاطرة التي تقوم بدفع جميع برامج الوزارة نحو تحقيق أهدافها فهو بالتالي يجمع كل المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. ويتنزل برنامج القيادة والمساندة على:

- المستوى المركزي: وتخص القيادة والمساندة وتضم جميع مصالح الديوان والإدارة العامة للمصالح المشتركة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتخطيط والبرمجة ومصالح الحوكمة الرشيدة والتعاون الدولي وإدارة الشؤون القانونية والاتصال.
- المستوى الجهوي: وتخص الإدارات الفرعية للمصالح المشتركة 24 مندوبية جهوية لشؤون المرأة والأسرة

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

يسهر برنامج القيادة والمساندة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

الهدف 1.9 : تطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم حوكمة المهمة من خلال تطوير منظومة الحوكمة صلب الأنشطة التي يضطلع بها ويعتبر هذا الهدف محوريا وقد تم ضبطه وفق التوجيهات العامة، وتحديات ورهانات المرحلة، وحسب التعهدات التي انخرطت فيها مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال إرساء وتطبيق القواعد الخاصة بالحوكمة الرشيدة المتمثلة أساسا في:

متابعة وتقييم والمصادقة على أداء برامج المهمة،

إرساء سياسة اتصالية ناجعة تقوم على إحكام التنسيق بين البرامج ومع مختلف الهياكل الحكومية

والغير حكومية في المسائل الأفقية.

المراقبة والبرمجة والدراسات إضافة إلى اعتماد آلية متابعة دورية للمشاريع والأنشطة المدرجة بمخطط التنمية وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها والوقوف على الإشكاليات وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدّم انجازها

تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة عبر استغلال التطبيقات الإعلامية لتحسين الخدمات المسداة عن بعد لكافة المتعاملين مع الوزارة بهدف معاضدة الجهود الوطني لتركيز الإدارة الالكترونية.

تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقيس قدرة الإدارات والهياكل المعنية على تحقيق هدف ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية موزعة كالتالي:

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

المؤشر 2.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

المؤشر 3.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

المؤشرات :

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

يندرج هذا المؤشر خاصة في إطار مجهودات برنامج القيادة والمساندة في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها من خلال قيادة لجان حوار التصرف وتحيين البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بمختلف البرامج وقيادة إعداد وثيقة ميثاق التصرف ووثائق الأداء السنوي بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية التي تعقد بإشراف رئيسة المهمة (ندوة المديرين والمندوبين الجهويين) لمتابعة انجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط التنمية، كما يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور التنسيق العام بين مختلف المتدخلين سواء على المستوى القيادي أو على مستوى الدعم والمساندة في تنفيذ مختلف التوصيات المنبثقة عن مختلف اللجان،

وقد تم اختيار هذا المؤشر لمتابعة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة بالوزارة بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان، حيث يساهم تطوّر هذا المؤشر في تطوير منظومة الحوكمة بالوزارة باعتبار أهمية تنفيذ هذه التوصيات في دفع وتحسين أداء المهمة ومتابعة مدى التقدم في انجاز المشاريع المبرمجة،

تقديرات المؤشر:

تقديرات				إنجازات	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	2021		
75	75	65	55	55	20	%	المؤشر :النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

بالنسبة لتقديرات المؤشر خلال الثلاث السنوات القادمة فإنها تعكس تطوّر مقارنة بسنة 2023 (55%) لكن بنسق بطيء باعتبار عدم تركيز لجنة قيادة لإرساء نظام للرقابة الداخلية وهو هدف يسعى لتحقيقه برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، هذا إضافة إلى محدودية الإطارات البشرية المكلفة بمتابعة تنفيذ ودعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

هذا سيتم العمل على تحقيق هذه نسبة من خلال سعي الوزارة إلى تنظيم وتجميع المعطيات ومتابعة مدى تنفيذ مختلف التوصيات والقرارات عبر تحديد المهام والمسؤوليات وإرساء خلية متابعة لإضفاء النجاعة المطلوبة للقرارات والتوصيات المتخذة والارتقاء بنسبة إنجازها حتى يتسنى بلوغ نسبة 75 % سنتي 2025 و2026 ولكن تبقى الإشكالية التي تحول دون تجاوز نسبة 75 بالمائة وبلوغ نسبة 100% هي نقص الموارد البشرية الموضوعية على ذمة الوزارة بالإضافة إلى ضعف التنسيق وذلك باعتبار عدم وجود آليات ومنظومات اتصالية متطورة تسهل عملية الولوج إلى مختلف القرارات والتوصيات ومتابعة تنفيذها

المؤشر 2.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

تندرج نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1.9

والمتعلق بتطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية حيث يساهم هذا المؤشر في مدى تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة (هياكل المجتمع المدني، المستثمرين، المؤسسات الإعلامية وعموم المواطنين) كما يعكس هذا المؤشر فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتدعيم انفتاح الوزارة للعموم بمزيد التعريف بمشمولاتها وبرامجها وأنشطتها والقطاعات المشرفة عليها ونشر جميع الأطر القانونية والنصوص الترتيبية الخاصة بمجالات تدخلها مما يعزز الثقة في مؤسساتها ومصالحها المركزية والجهوية.

وقد تم اختيار هذا المؤشر لمعرفة مدى التزام الإدارة بإعداد التقارير المتعلقة بمختلف القطاعات الراجعة لها بالنظر ومدى إتاحة المعلومة للعموم خاصة في ما يتعلق بالمعطيات الإحصائية والوثائق التي تعرف بالخدمات المسداة للمواطن والوثائق الإدارية، حيث يكتسي نشر التقارير الدورية حول المهمة ونشاط الهياكل العمومية أهمية بالغة لدى للعموم سواء عن طريق موقع الواب الخاص بالوزارة أو عن طريق ملتقيات إعلامية وذلك تكريسا لمبدأ الشفافية الإدارية وضمانا لحق النفاذ إلى المعلومة

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات				انجازات 2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023		2021		
90	80	80	80	80	60	%	المؤشر : نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

حيث تم إدراج هذا المؤشر الذي عرف تطورا منتظما في نسبة الإنجاز حيث ارتفع من 60% سنة 2021 إلى 80% في موفى 2022 ومن المتوقع أن يعرف خلال الثلاث السنوات القادمة نسبة إنجاز مستقرة في حدود 80% وذلك باعتبار محدودية الإمكانيات اللوجستية المتوفرة، لكن بلوغ نسبة 80 بالمائة من شأنه أن يعكس تحسّن الجانب الاتصالي والإعلامي للوزارة أمام زيادة اهتمام العموم بنشرياتهما خلال السنوات الأخيرة خاصة منها المتعلقة بالتقارير الدورية الخاصة بالقدرة على الأداء والتصرف في الميزانية وبالإحصائيات المرتبطة

بتقارير مندوب حماية الطفولة وبمناهضة العنف ضدّ المرأة، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 90 % سنة 2026 مع تحسّن الإمكانيات اللوجستية.

المؤشر 3.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

تندرج نسبة رقمنة الخدمات الإدارية في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1.9 والمتعلق بتطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية حيث تعتبر من أولويات المرحلة وقد تم اختيار هذا المؤشر "نسبة رقمنة الخدمات الإدارية" لمعرفة مدى تطوّر السياسة الاتصالية ومدى انخراطها في المجهود الوطني والاستحقاقات الدولية المتعلقة بانفتاح الإدارة على المواطن انخراط الوزارة في تبسيط الإجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد وتسهيل حصولهم على الوثائق الإدارية تفاديا لما يتكبده المواطنون من عناء التنقل وتكبد مصاريف ناجمة عن التنقل والانتظار.

كما يغطي هذا المؤشر أنشطة المهمة وتدخلاتها عن بعد ونجاعة مهام إطاراتها بالعمل عن بعد.

تقديرات المؤشر:

تقديرات				نجازات 2022	انجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
80	80	75	70	70	60	%	المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

وقد تم إدراج هذا المؤشر الذي عرف تطوّرًا متوسط في نسبة الإنجاز حيث ارتفعت نسبة رقمنة الخدمات الإدارية من 60 % سنة 2021 إلى 70 % سنة 2022 ونأمل تحقيق نسبة 75 % سنة 2024 وهي نسبة تطوّر معقولة تدل على انتهاج الوزارة لسياسة اتصالية منفتحة على المتعاملين معها من خلال توفير المعلومة لطلابها وتقريب الخدمات للمواطن تكريسا لمبدأ الشفافية والنجاعة في العمل، حيث من المتوقع أن تصل إلى 80 % في موفّي سنة 2025 رغم التأخر في صيانة وتجديد معدّات الشبكة المعلوماتية الذي من شأنه أن يعيق مواكبة التطوّرات التكنولوجية بالإضافة إلى نقص التكوين في مجال الإعلامية والتقنيات الحديثة

الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات

لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا

يعتبر التصرف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها حيث يعد هذا الهدف معيار أساسي في تحديد إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة وبلوغ مرحلة هامة في حوكمة التصرف ضمن البرنامج ككل، وقد تمّ تحديد الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا وذلك عبر تطوير آليات العمل والتركيز على التكوين والتحفيز باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وإتباع الأساليب الحديثة التي تقوم على التوصيف الوظيفي والتكويني ليتسنى إرساء الخصال القيادية والبشرية المبنية على النتائج.

تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقيس قدرة الإدارات والهيكل المعنية من تحقيق ترشيد التصرف في الموارد البشرية وهي كما يلي:

المؤشرات:

المؤشر 1.2.9: نسبة إنجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور:

تندرج نسبة إنجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور في إطار الهدف الاستراتيجي ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال نسبة الاعتمادات المنجزة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة وقد تم اختيار هذا المؤشر بهدف التقليل من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانيات التنمية وما لذلك من انعكاس مالي يرتبط بالقدرة على إحكام التصرف في الموارد البشرية من حيث توافق التقديرات والتخطيط لبرنامج الترقيات والإنجاز الفعلي وفق التخطيط والبرمجة مع الحرص على إيفاء مستحقات

الأعوان في أجالها تجنباً لتراكم مستحقات بعنوان سنة مالية وتأجيلها لسنوات مالية لاحقة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
100	98	97	96	%92	92	%	المؤشر: نسبة إنجاز كتلة الأجور

تم ضبط التقديرات لثلاث السنوات 2024-2026 بالاعتماد على ما تم تنفيذه سنة 2022 من استهلاك لاعتمادات التأجير مقارنة بالمفتوح وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار سياق التنظيم الإداري للموارد البشرية باعتماد المنظور البرامجي من خلال العمل على توزيع الأعوان حسب البرامج بما يمكن من حصر كتلة التأجير حسب البرامج بدقة ويجنبنا التحويلات المالية بين البرامج بالإضافة لاستيعاب مختلف التغييرات من ترقية ونقل وانتدابات وتقاعد والإيفاء بمستحقات الأعوان حيث يتم خلاص المستحقات المترتبة عنها خلال السنة المالية المعنية إضافة لإعطاء أولوية في تسوية المستحقات الراجعة لسنوات سابقة وتجنب تراكمها للسنة المالية اللاحقة. وعليه فقد تم الترفيع من التقديرات بنقطة من سنة أخرى لنتوقع بلوغ نسبة 97 بالمائة سنة 2024 و98 بالمائة سنة 2025 لتصل إلى 100 بالمائة سنة 2026.

ورغم محدودية الاعتمادات فإنّ البرنامج حرص على التعهد بمستحقات المهمة في أجالها ذلك أنه وبالرجوع إلى توقعات كلفة الأجور فإن نفقات التأجير لسنة 2023 شهدت ارتفاعا ملحوظا وسيوجه هذا الارتفاع أساسا لتغطية:

❖ الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020 والمتعلق

بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.

❖ الترقية الاستثنائية للسلك الإداري المشترك طبقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت

2020، وذلك تفعيلا للأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق

بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية حيث تجرى دورتين في

كل سنة

❖ إعادة توظيف أعوان وزارة المرأة والأسرة وكبار السن على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة

2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 وعلى ثلاثة سنوات 2021 و2022 و2023 لفائدة 250 عون، وذلك

لحد من الطلبات المتكررة لأعوان وإطارات الوزارة في النقل إلى وزارات أخرى نظرا لوجود امتيازات

أفضل خاصة في ظل وجود فوارق كبيرة بين الأسلاك والمنح الخصوصية التي تتمتع بها أغلب

الوزارات خلافا لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن

❖ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل

المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق القانون عدد 12 لسنة 1985 وخاصة الفصلين

37 و38 منه حيث ورد بالفصل 37 (جديد) كما نقح بمقتضى القانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في

25 جوان 2007.

❖ تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي والمؤسسات تحت الإشراف

والخاصة بجميع البرامج،

❖ التعهد بجميع المستحقات المالية المتجلدة بذمة الوزارة بعنوان اتفاقيات التأجير ومساهمات المشغل

ومنح وكلاء المقايض وساعات العمل الليلي والساعات الإضافية وجميع مستحقات المغادرين

(منحة إنتاج، منحة مسؤولية، منحة مكلف بأمورية).

❖ تغطية كلفة الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي

❖ تغطية الانتدابات الجديدة لسنة 2023-2024 والمتمثلة 27 إطار بعنوان 2023 (سلك المهندسين

المعماريين (01) ومهندس إعلامية (01) ومهندس إحصاء (01) ومتصرفين (19) وعون تقني

(02))، هذا وقد تمت الموافقة على 100 خطة موزعة كما يلي: 50 مربي طفولة و6 متصرفين و20

أخصائي اجتماعي مستشار و24 أخصائي نفسي يتم انتدابهم في الثلاثية الأخيرة دون انعكاس مالي

على ميزانية سنة 2024.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينية من مجموع المشاركين. وتعود أسباب اختيار هذا المؤشر لأهمية التكوين في إعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلد مناصب ومهام عليا وكذلك ضامنا لمبدأ المشاركة وتكافؤ الفرص وبإبنا معززا لفرص التأثير في البيئة المهنية

تقديرات				إنجازات	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	2021		
85	80	75	70	70	55	%	المؤشر: نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين ذو الأولوية

واتخاذ القرار.

وقد تطرق المنشور الخاص بإعداد الميزانية إلى مزيد تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يخص الانتفاع ببرامج التكوين واعتماد دعم القدرات النسائية في جميع المجالات باعتبار وجود فوارق مبنية على النوع الاجتماعي وجب التقليل فيها.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.2:

❖ من المقترح خلال السنوات الثلاث القادمة الترفيع في نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين المدرجة ضمن مخطط التكوين الخاص بالمهم، حيث من المأمول تحقيق 75% وذلك خلال سنة 2024، على أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال سنتي 2025-2026 بالمقارنة مع النسبة المقدرة لسنة 2024 لتصل إلى 85 بالمائة سنة 2026 وذلك باعتبار ارتفاع عدد الأعوان والإطارات من النساء بالوزارة مقارنة بالذكور، هذا وقد تم الترفيع في النسبة المقدرة لمشاركة النساء في التكوين مقارنة بالرجال خلال سنة

2024 بالمقارنة مع سنة 2023 بخمسة نقاط وذلك في إطار الحرص على دعم الكفاءات النسائية باعتبار أهمية التكوين في إعداد وفتح الأفاق أمام النساء لتقلد مناصب ومهام عليا وذلك في إطار التفاعل الإيجابي مع مقاربة النوع الاجتماعي.

أما فيما يخص المحاور ذات الأولوية والتي تعكس بدرجة كبيرة مدى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي من حيث الاستفادة من الخدمات الموجهة للنساء في ما يتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة والتمكين الاقتصادي للنساء والقيادة النسائية و التغييرات المناخية وغيرها من المحاور... فإن نسبة التغطية من حيث التكوين في هذه المحاور المذكورة تعدّ ضعيفة من حيث عدد الإطارات النسائية المستفيدة أو من حيث عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا وذلك باعتبار عدم إدراج هذا الصنف من التكوين بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه من طرف رئاسة الحكومة، بالإضافة إلى ارتباط تنفيذه بتمويلات الأطراف الشريكة خاصة أمام ارتفاع كلفته مقارنة بمحدودية الاعتمادات المخصصة للتكوين هذا إلى جانب اقتصره على الإطارات التي لها ارتباط مباشر بالملف دون سواها، فعلى سبيل المثال فإن الدورات التكوينية بالنسبة لمجال مناهضة العنف ضد المرأة لم يتعدى عدد الدورات التكوينية 3 دورات لم تشمل سوى 37 إطار نسائي (04 من إطارات النسائية بالإدارات المركزية للمهمة و22 من الإطارات النسائية الجهوية للمهمة و11 من المديرات المسيرات لمراكز العنف) ويمكن أن يرتفع هذا العدد خلال سنة 2024 بارتفاع عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف، كذلك الشأن بالنسبة للتكوين في مجال التمكين الاقتصادي والذي يتعلق بالخصوص ببرامج رائدات، حيث انتظمت ضمن هذا البرنامج دورة تكوينية واحدة خلال السداسي الأول من سنة 2023 لم ينتفع بها سوى 25 إطار نسائي من اللاتي لهن ارتباط مباشر بتسيير المشروع وهن إطار نسائي إدارة مركزية و22 رئيسة مشروع.

الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد

تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة والتي تهدف إلى ضمان

التوازنات المالية للمهمة من خلال تحسين التصرف في الاعتمادات والموارد وحسن تنفيذ الميزانية بالاعتماد على إحكام التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية والضغط على مصاريف التسيير.

وعليه تم اعتماد 3 مؤشرات وذلك لقيس قدرة الإدارات والهيكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية

وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة وهي كما يلي:

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية:

تندرج نسبة تنفيذ الميزانية في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة وتعود أسباب اختيار هذا المؤشر لما يختزله من معطيات ولما يستبطنه من ظروف وسياقات وآليات تصرف وتنفيذ تقبل التحليل والنقد والتدقيق والتقييم بحيث تعكس نسبة التنفيذ للميزانية معطيات مباشرة كمية وتختزل معطيات غير مباشرة كيفية ونوعية وهيكلية وجب الوقوف عليها وتحليلها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها وللوقوف على نقاط الضعف وتذليلها لنضمن أكبر قدر ممكن من ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة والحد من تراكم الديون والمتخلدات وهو الهدف الإستراتيجي الذي نحن بصدد تحليله. ويعكس هذا المؤشر الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية للسنة المالية المعنية.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات				انجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
99	98	97	96	96	95	%	المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية

من المؤمل أن يشهد تنفيذ اعتمادات الميزانية تطورا بنقطة واحدة لكل سنة (2024-2026) مقارنة

بنسبة تنفيذ سنة 2022 وتبني هذه التقديرات على نسق استهلاك الاعتمادات لسنتي 2021

و2022 بالإضافة لمواصلة الإدارة لعملية تركيز أسس الرقابة الداخلية وتدعيم الموارد البشرية في

الاختصاصات التي تشهد نقص في الأعوان وخصوصا في مجال الصفقات والشراءات وشؤون الإدارية

والمالية بإعتماد آليات النقلة أو الإلحاق أو إعادة التوظيف بهدف تحسين تنفيذ المخططات السنوية للتكوين وللشراءات و خلاص الديون والمتجندات ضمانا لديمومة الميزانية وترشيدا للتصرف فيها.

المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:

تندرج نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة ويتم احتساب هذا المؤشر بتحديد نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة من جملة الاعتمادات المخصصة للمهمة. تعود أسباب اختيار هذا المؤشر لأهمية الاعتمادات المخصصة للبرنامج قصد تنفيذ المهام والأدوار التي يضطلع بها خاصة في مجال التصرف في الموارد المالية والبشرية والمعدات والتجهيزات اللوجستية تأطيرا ومساندة وحوكمة ودعمًا لمختلف البرامج والوحدات العملية والفاعلين العموميين، بحيث أن الضغط على قيمة المؤشر من شأنه أن يرفع من فاعلية البرنامج.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات				2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023		2021		
11	10.70	10.60	9.75	9.2	9	%	المؤشر 2.2.2 نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة

من المنتظر أن تشهد الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة نسب تطوّر طفيفة حيث من المتوقع أن تبلغ سنة 2024 10.60 بالمائة مقارنة بسنة 2023 وهي نسبة تبقى مستقرة ومن المتوقع أن تتطوّر في السنوات القادمة باعتبار الترفيع في اعتمادات الكراء وذلك في إطار تحسين وظيفية الإدارة بكراء مقر جديد للوزارة هذا إلى جانب حاجة المهمة إلى مقرات خاصة بمندوبياتها حديثة الإنشاء (2014) وهو ما يفسر تطوّر ميزانية البرنامج على المدى المتوسط إذ يتوقع تنفيذ ميزانية الاستثمار (بناء مقرات للمندوبيات الجهوية-اقتناء وسائل نقل وتجهيزات-تهيئة شاملة لمقر الوزارة...) بالإضافة لمنحة التسيير للأعوان المنتظر

المصادقة عليها وللزيادة المحتملة في عدد الأعوان وللبرامج التكوينية ويعود هذا الارتفاع الضعيف خاصة لتقدينا بمخطط النفقات متوسط المدى وللمناشير التوجيهية في إعداد الميزانيات.

هذا بالإضافة إلى دعم المندوبيات الجهوية والتي تقدم الدعم اللوجستي لبقية البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالجهات من خلال التعهد بنفقات الأكرية وخلص الشركات الوطنية (كهرباء، ماء، وقود) مع دعمهم المتواصل في التعهد بوسائل التصرف الإداري وصيانة وسائل النقل وتعمد وصيانة البناءات.

المؤشر 3.3.9: : كلفة التسيير حسب الأعوان:

تندرج كلفة التسيير حسب الأعوان في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة ويتم احتساب هذا المؤشر بقسمة الكلفة الجملية لقسم التسيير على عدد الأعوان المرخص فيهم للمهمة.

تعود أسباب اختيار المؤشر لأهميته في مساعدتنا على معرفة جزء من الكلفة غير المباشرة للأعوان ولتسيير المرفق العام تناغما مع إرساء المحاسبة التحليلية وفق الإستراتيجية الوطنية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، ولا تظهر أهمية هذا المؤشر إلا بتحليل دقيق للنفقات التي تؤثر مباشرة في مهام وأدوار العون (الكراء، الماء والكهرباء والمحروقات، معدات التسيير الإداري، مستلزمات العمل الإداري والمكتبي، التكوين...) بحيث تساعدنا نتائج التحليل على معرفة أسباب انخفاض أو ارتفاع الاعتمادات ومدى حاجة العون لها لتنفيذ أنشطة تساعد في عمله.

✓ تقديرات المؤشر:

تقديرات				انجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
2.760	2.500	2.652	2314	1787.631	2301	أد	المؤشر 2.3.3 كلفة التسيير حسب الأعوان

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاع خلال الثلاث سنوات القادمة باعتبار أن نسبة التأخير على مستوى المهمة هي نسبة عالية وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة أساسا بالترفيغ في كلفة العون من سنة إلى أخرى لإعتمادنا على فرضيات أهمها:

- ارتفاع نسبة التضخم بشهر أبريل لسنة 2022 بنسبة تقدر بـ 5% وتواصلها للسنوات اللاحقة
- انكماش الناتج المحلي الإجمالي لتونس بمقدار 1.7%
- ارتفاع النفقات الخاصة بالأكرية وذلك ببرمجة كراء مكاتب جديدة سواء على المستوى المركزي أو بعض المندوبيات الجهوية، وذلك باضافة معيّن الكراء الخاص بمقر الوزارة الجديد والمقدّر بـ 1400 أ.د.
- تطوّر الاعتمادات المخصصة للتعمد والصيانة
- ارتفاع أسعار الطاقة
- كما أن تكلفة الرفع من نسبة التأخير عن طريق التسميات في الخطط الوظيفية العليا تتطلب الترفيع في كلفة إسناد مقتطعات الوقود وإسناد السيارات وصيانتها علاوة على تكلفة البرنامج التكويني المزمع تنفيذه والذي بدوره شهد ارتفاعا في التكلفة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف الإستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة	65%	نشاط	15294	القيام بجدد للجان القيادة المحدثة على مستوى الوزارة
	المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير الخاصة بالمهمة للعموم	80%			متابعة الخدمات الإدارية على الخط والقيام باستشارات واستبيان في الغرض
	المؤشر 4.1.9: نسبة	75%			برمجة دورات التكوين في مجال

الإعلامية والتقنيات الحديثة لإطارات وأعاون المهمة.		القيادة والمساندة والتنسيق	رقمته الخدمات الإدارية		
الضبط الدقيق لتقديرات التأجير متابعة نسق استهلاك اعتمادات التأجير الضغط على كلفة الساعات الإضافية.			المؤشر 1.2.9: نسبة إنجاز كتلة الأجور:	97%	الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعاون نساء ورجالا
توزيع متكافئ للملفات الإدارية بما يضمن القدرة على التوفيق بين توقيت انجاز الملفات الإدارية والتوقيت المخصص للتكوين بالإضافة الى مزيد التدقيق في تحديد حاجيات التكوين			المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين	75%	
إعداد مذكرات خاصة بإجراءات التصرف في الميزانية لتجنب تسجيل متخلدات والعمل على تقليص آجال التعهد والصرف.	2200		المؤشر 1.3.9: نسبة إنجاز الميزانية: (نفقات الاستثمار)	97%	الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة
مزيد التدقيق في تحديد المهام الراجعة بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة	24013		المؤشر 2.3.9: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:	9.76%	
التحكم في مصاريف المواد الاستهلاكية من المواد المكتتبية ومواد التصرف الإداري - تحسين وظيفية الإدارة من خلال كراء مقر جديد مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج من خلال تفعيل جلسات العمل والاجتماعات عن بعد. العمل على تنفيذ سياسة ترشيد استهلاك الطاقة من خلال تركيز الواح فولطا ضوئية للمؤسسات التابعة للوزارة واستعمال الفوانيس المقتصدة في الطاقة وتجديد اسطول السيارات.	2.652	نشاط القيادة والمساندة والتنسيق	المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير حسب الأعاون	أ.د 2.652	
التنسيق الجيد بين جميع المتدخلين لمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمندوبيات		نشاط المصالح المشتركة			

الجهوية					
	26394	المجموع			

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

النسبة %	المبلغ (1)-(2)	تقديرات		إنجازات 2022	البيان
		2024	ق م 2023 تعديلي (1)		
11%	1480	15294	13814	12633	نفقات التأجير
27%	1500	7000	5500	4034	نفقات التسيير
6%	100	1900	1800	1713	نفقات التدخلات
0%	0	2200	2200	2085	نفقات الاستثمار
0%	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
13%	3080	26394	23314	20465	<u>المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
13%	3080	26394	23314	20465	<u>المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

2- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026:

تم اقتراح اعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2022 بمبلغ قدره ب 20339.أ.د على أن تبلغ اعتمادات سنة 2023 مبلغا قدره 23314.أ.د أي بنسبة زيادة تقدر ب 13% أما بالنسبة لسنة 2024 تم اقتراح اعتمادات تقدر ب 26394.أ.د أي بنسبة تطوّر تقدر ب 13% وذلك من خلال الموافقة على كراء مقر جديد للوزارة باعتمادات تقدر ب 1400.أ.د وكما تقدر نسبة الاعتمادات المبرمجة لسنة 2025 ب 27454.أ.د بنسبة تطوّر 11%. وكما تقدر نسبة الاعتمادات المبرمجة لسنة 2026 ب 29237 بنسبة تطوّر تقدر ب 6.49%.

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2023)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات	ق م 2023	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2022		2024	2025	2026
نفقات التأجير	12633	13814	15294	15594	16077
نفقات التسيير	4034	5500	7000	7700	8500
نفقات التدخلات	1713	1800	1900	1900	1900
نفقات الاستثمار	2085	2200	2200	2260	2760
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
<u>المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	20465	23314	26394	27454	29.237
<u>المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	20465	23314	26394	27454	29.237

نفقات التأجير:

في إطار إعداد كتلة الأجور (نفقات التأجير)، توقع البرنامج تطوّرًا مستمرًا في كتلة الأجور خلال السنوات القادمة وقدّرت نسبة الارتفاع خلال سنة 2024 بـ 11% إلا أن الاعتمادات المرصودة للبرنامج والتي من المتوقع أن تصل إلى 15294 م د سنة 2024 سيتم توجيهها إلى مجابهة تطوّر النفقات التالية:

✓ تغطية كلفة الترقّيات والتي قدّرت بـ 259.000 د.

✓ تغطية نفقات الانتدابات الجديدة لسنة 2023-2024 والمتمثلة بـ 27 إطار بعنوان 2023، حيث

قدّرت كلفة الانتدابات بـ 175.000 د سيتم تفعيل أثرها المالي على الميزانية سنة 2024، وهي

(سلك المهندسين المعماريين (01) ومهندس إعلامية (01) ومهندس إحصاء (01) ومتصرفين (19)

وعون تقني (02))، هذا وقد تمت الموافقة على 100 خطة موزّعة كما يلي: 50 مربي طفولة

و6متصرفين و20 أخصائي اجتماعي مستشار و24 أخصائي نفسي يتم انتدابهم في الثلاثية

الأخيرة دون انعكاس مالي على ميزانية سنة 2024.

✓ تغطية نفقات انتداب أعوان الحصاصر دفعة سنة 2023.

✓ تغطية نفقات إعادة التوظيف أعوان المهمة على معنى الأمر الحكومي عدد1143 لسنة 2016،

✓ تغطية نفقات التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة

المؤرخ في 03 أوت 2020،

✓ تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الاتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام

التونسي للشغل المؤرخ في 14 سبتمبر 2022 حيث سيصرف القسط الثاني من هذه الزيادة

انطلاقا من جانفي 2024 بمفعول مالي يقدر بـ 632 أ.د.

✓ إضافة لتعزيز الموارد البشرية بالنقل والإلحاق.

✓ مواصلة تسديد الشغورات الخطط الوظيفية.

✓ تدعيم قدرات مختلف الأعوان خاصة منهم المنتدبين الجدد من خلال دورات تكوينية.

✓ في إطار الضغط على كتلة الأجور تم إحالة 60 عون على التقاعد بعنوان سنة 2022 والذي تم

فعليا بمفعول مالي خلال شهر مارس 2023 وإلى حدود جوان 2023 تم قبول 47 ملف إحالة على

التقاعد طبقا للأمر عدد 542 لسنة 2022.

نفقات التسيير:

من المتوقع ان تشهد نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا خلال السنوات 2024-2026 ليتم اقتراح 7000 أد سنة

2024 أي بزيادة قدرها 27% مقارنة بـ 2023 وذلك باعتبار التحسين في وظيفية الإدارة من خلال كراء مقر

جديد للوزارة، ولكن رغم ذلك تبقى نفقات التسيير في مجملها مستقرة وذلك يعود أساسا إلى محاولة

البرنامج ترشيد نفقات التسيير وفق مخطط عمل يهدف إلى:

✓ ترشيد استهلاك الطاقة

✓ استعمال منظومات إعلامية لمتابعة التصرف في المخزون

✓ توفير منظومة GPS خاصة في ظل اقتناء وسائل نقل جديدة وتعزيز أسطول سيارات المصلحة.

✓ التفويت في السيارات المهترئة والتي استهلكت اعتمادات هامة لصيانتها في ظل تقادمها.

✓ ترشيد استهلاك الطاقة من خلال العمل على تركيز محطات فوطوضوية بجملة من المؤسسات

الراجعة لها بالنظر وخاصة التي تستجيب للشروط الخاصة بتركيزها واقتناء معدات وتجهيزات

وفوائيس مقتصدة للطاقة وذلك للحد من ارتفاع كلفة استهلاك الكهرباء حيث يتم الأخذ بعين

الاعتبار توجهات الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

✓ كما تم تعيين مكلف بالطاقة للقيام بالمراقبة الدورية للعدادات والفواتير الخاصة بالكهرباء، الماء،

الهاتف والوقود والعمل على الحد من استهلاك الطاقة دون موجب من خلال مراسلاتهم في الغرض

في صورة الإفراط في الاستهلاك.

✓ القيام بأشغال تهيئة الوزارة الأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في استهلاك الطاقة

✓ صيانة المعدات والسيارات كذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من تكاليف الصيانة

واستهلاك الوقود حيث تم العمل على تجديد المرجلي للمعدات وذلك حسب الاعتمادات المتوفرة

من ذلك اقتناء آلات ناسخة جديدة وتجهيزات إعلامية باعتبار أن المعدات المتوفرة حاليا

تجاوزت الـ 05 سنوات وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الصيانة.

✓ تم اعتماد منظومة agilis التي أعدتها الشركة الوطنية لتوزيع البترول والتي مكنت الوزارة من

التخفيض في كمية استهلاك الوقود وعدم الترفيع في ميزانية الوزارة الخاصة بقيمة 80 ألف دينار.

نفقات التدخل:

من المتوقع أن تشهد نفقات التدخل تطوّرًا حيث لتصل إلى 1900 أد سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 6% بالمقارنة مع سنة 2023 ، وذلك لتمكين المنخرطين من منحة المساعدات الاجتماعية بعنوان العودة المدرسية مع احترام المناشير الصادرة في الغرض، هذا وسيتواصل هذا التطوّر خلال السنوات الثلاث القادمة بنفس النسق باعتبار وجود توجهات بخصوص انتدابات جديدة من شأنه إن يجعل عدد المنتفعين بخدمات الودادية يشهد تطوّرًا وذلك من خلال انتداب 27 إطار بعنوان 2023 (سلك المهندسين المعماريين (01) ومهندس إعلامية (01) ومهندس إحصاء (01) ومتصرفين (19) وعون تقني (02)) وبرمجة انتدابات جديدة سنة 2024، هذا وقد تمت الموافقة على 100 خطة موزعة كما يلي: 50 مربي طفولة و6 متصرفين و20 أخصائي اجتماعي مستشار و24 أخصائي نفسي يتم انتدابهم في الثلاثية الأخيرة دون انعكاس مالي على ميزانية سنة 2024.

هذا مع تقييد التمويل العمومي للودادية بمنشور رئاسة الحكومة والذي ضبط شروط انتفاع الأعوان العموميين بتذاكر الأكل والمنح الاجتماعية.

نفقات الاستثمار:

من المتوقع إن تشهد خلال السنوات الثلاث القادمة نفقات الاستثمار دفعا ارتفاعا ملحوظا وضغطا لا يمكن لإطار نفقات متوسط المدى تلبيته خاصة في ظل الاعتمادات الإضافية التكميلية التي تتطلبها المشاريع بصدد الانجاز في ظل تباين بين ما تم رصده فعلياً في السنوات المالية السابقة وما تتطلبه المشاريع من اعتمادات دفع فعلية بعد سنوات من انجاز التقديرات الخاصة بها بالإضافة إلى التضخم الهام الذي تشهده أثمان مواد البناء واليد العاملة والتي تشهد ارتفاعا شهريا يصعب معه تقدير الاعتمادات التكميلية المطلوبة.

إن الاعتمادات المتوقعة بقسم الاستثمار لسنة 2024 تقدر بـ 2200 م د وستخصص لتنفيذ مشاريع

وبرامج متواصلة ولتنفيذ مشاريع وبرامج جديدة

وسيرصد البرنامج اعتمادات تقدر بـ 2260 سنة 2025 خاصة في ظل خروج بعض مشاريع بناء المندوبيات من مرحلة الدراسات إلى مرحلة البناء (المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بقفصة وسيدي بوزيد) إلى جانب الدراسات بكل من قبلي وسوسة ومنستير وباجة ودراسة إحداث بتوزر وأشغال التهيئة والبناء بكل من بنزرت وسليانة علاوة عن إعادة بناء مقر الأرشيف

وتتمحور أهم توجهات البرنامج لمشروع إطار النفقات المتوسط المدى 2023-2026 والتي إنبتت عليها التقديرات المالية في المحاور التالية:

مواصلة بناء المقرات الجهوية: في إطار دعم اللامركزية وتقريب الخدمات لمستحقيها وإضفاء فاعلية واستقلالية للمرفق العمومي حيث من المنتظر استكمال الدراسات الخاصة بإحداث 08 مندوبيات جهوية بكل من ولايات قبلي وسوسة والمنستير وباجة وشفاقس والكاف وتوزر وزغوان برنامج 2022-2025 والانطلاق في دراسة إحداث 08 المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات بن عروس-جندوبة-أريانة-القيروان-نابل-تونس-تطاوين-المهدية سنتي 2023-2025.

مواصلة تجهيز المندوبيات الجهوية : باعتمادات جملية قدرها 100 أد

وسيتم الانتهاء من أشغال بناء 03 مندوبيات قفصة وبنزرت وسيدي بوزيد سنتي 2022-2023 والانطلاق في بناء 06 مندوبيات سنتي 2023-2024 قبلي-باجة-شفاقس-الكاف-توزر-سوسة:

تطوير النظم المعلوماتية والتجهيزات الإعلامية على المستوى المركزي والجهوي باعتمادات قدرها 500 أد: حرصا على توحيد آليات العمل ورقمنتها وحوكمة التصرف في الموارد البشرية ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصبغة الجهوية سوف يتم إحداث منظومات وتطبيقات إعلامية تشمل مجال الموارد البشرية والمشاريع والوضعيات العقارية

مواصلة تجديد أسطول النقل باعتمادات جملية قدرها 550 اد : يتم اعتماد تمشي مرحلي في تجديد وسائل

النقل خاصة التي تجاوز استغلالها أكثر من 10 سنوات (في إطار التحكم صيانة وسائل النقل وترشيد الطاقة) واقتناء سيارات لتغطية النقص المسجل بالإدارات المركزية والجهوية وضمان تسيير المرفق العمومي.

بطاقات مؤشرات الأداء للبرامج العمومية

بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ
الفرص

بطاقة مؤشر الأداء 1-: نسبة تطور تمويل المشاريع الاقتصادية النسائية رائدات

رمز المؤشر 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي
2. تعريف المؤشر: نسبة تطور تمويل المشاريع النسائية رائدات المحدثه سنويا مقارنة بما هو مبرمج سنويا .
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de resultat)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. (Formule): يتم احتساب المؤشر كالتالي:
نسبة المشاريع رائدات الممولة خلال السنة / عدد المشاريع رائدات المبرمج تمويلها خلال السنة
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- اللجنة المركزية لمشاريع الممولة بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي
- لجنة قيادة البرنامج "رائدات"
5. تاريخ توقّر المؤشر: في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

6. القيمة المستهدفة للمؤشر 10 (Valeur cible de l'indicateur):

7. نسبة تطور تمويل المشاريع النسائية رائدات: 163.63%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العملياتية 1 "المرأة"

III- قراءة في نتائج المؤشر

1/ سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الإنجازات		
2000 مشروع %111.11	2000 مشروع %111.11	1800 مشروع %163.63	1100 مشروع %180	1050 %74.62	النسبة المئوية من المشاريع	المؤشر 1.1.1: نسبة تطور تمويل المشاريع الاقتصادية النسائية رائدات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

بالنسبة لسنة 2022: في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي

للنوع الاجتماعي رائدات" تمت برمجة تمويل 600 مشروع جديد سنويا طيلة الفترة الممتدة من سنة

2022 إلى سنة 2025.

وينتظر ان يبلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق برنامج رائدات 1100 مشروع وعليه ستكون نسبة الإنجاز

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

بحوالي 180% سنة 2023 و 163.63% سنة 2024 و 111.11% سنتي 2025/2025.

يرجع تجاؤز نسبة الإنجاز لسنة 2023 التوقعات المحددة إلى توفر الاعتمادات بخطط التمويل لدى البنك التونسي للتضامن المقدرة بحوالي 6 م د وهي ناتجة عن استخلاص صاحبات المشاريع "رائدة" لقروضها وإعادة استغلالها لتمويل مشاريع جديدة "رائدات" وذلك دون اعتبار اعتمادات الدفع المرصودة بميزانية البرنامج بعنوان سنة 2023 لفائدة خطوط التمويل "رائدات" بالبنوك الشريكة المقدرة بـ 6 م د إلى حدود 22 ديسمبر الجاري.

بالنسبة لسنوات 2024 إلى 2026 : يتوقع أن تقدر نسبة المشاريع المحدثة خلال المدة 2024-2026 تصل إلى حوالي 111.11 % أي 2000 مشروع سنويا عوض 600 المبرمجة ، وذلك باعتبار إقرار الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة لبرنامج رائدات ابتداء من سنة 2023 تقدر بـ 40% مما سيساهم في الترفيع في حجم التمويل لمشاريع رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالمشاريع المتناهية الصغر التي سيتقلص عددها باعتبار أن الوزارة والبنوك الشريكة ستتولى حث صاحبات المشاريع ومنهن خاصة أصحاب الشهادت العليا على الاستثمار في الشركات الصغرى والمتوسطة خاصة.

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مؤشر إجمالي لا يبين فوارق الإنجاز بين خطوط التمويل لمشاريع رائدات.
- مؤشر يتأثر بالوضع الاقتصادية للبلاد.

بطاقة مؤشر الأداء 2-: نسبة تطور مواطن الشغل رائدات

رمز المؤشر: 2-1-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي
2. تعريف المؤشر: مؤشر كمي يمكن من احتساب نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثه سنويا عن طريق إحداث مشاريع رائدات مقارنة بما هو مبرمج.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثه عن طريق مشاريع رائدات خلال السنة / عدد مواطن الشغل النسائية المبرمج إحداثها في إطار برنامج رائدات
7. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
-اللجنة المركزية المشتركة مع كل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي .
-لجنة قيادة البرنامج.
9. تاريخ توفّر المؤشر: : في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

10. القيمة المستهدفة للمؤشر¹¹ (Valeur cible de l'indicateur): سنة 2024: 123%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العملياتية 1 "المرأة"

IV- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2025	2025	2024		الإنجازات		
2338/1680 139.16%	2200/1680 137.5%	2063/1680 123%	1952/1680 %116	%126.19	النسبة المئوية من مواطن الشغل	المؤشر 2.1.1: نسبة تطور مواطن الشغل "رائدات"

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2023: ينتظر أن يبلغ عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق مشاريع "رائدات" قرابة 1952 مشروع أي ما يوازي 116% من عدد المشاريع المبرمجة سنويا (1680).

تعود أسباب ذلك إلى ارتفاع عدد المشاريع المتناهية الصغر المقدر بـ 86.7% من مجموع المشاريع المحدثة وهي مشاريع تتميز بقدرة تشغيلية ضعيفة جدا قدرت بمعدل 1.5 موطن شغل بالنسبة لكل مشروع. وذلك نظرا لغياب ثقافة العمل الجماعي والمجازفة في احداث مشاريع ذات رأس مال مرتفع

لدى المستفيدات بالتمويل كما يرجع ذلك إلى ضعف مشاركة صاحبات الشهادت العليا

بالنسبة لسنوات 2024 إلى 2026: باعتبار أن الوزارة ستشرع ابتداء من سنة 2023 في تنفيذ خطة

إتصالية للتعريف بمكونات البرنامج والفرص التي يتيحها في المجال لفائدة النساء والفتيات صاحبات

¹¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذا الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

المشاريع وأفكار المشاريع، فإنه ينتظر أن يرتفع عدد مواطن الشغل مقارنة بما هو مبرمج سنويا إلى حوالي 1952 سنة 2023 أي بنسبة 116% من عدد مواطن الشغل المبرمج سنويا لتصل إلى 123% سنة 2024 و137.5% سنة 2025 .

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-مؤشر عام وغير دقيق .

-مؤشر يتأثر بالوضعية الاقتصادية التي تمر بها للبلاد

بطاقة مؤشر الأداء 4: نسبة تطور المجامع النسائية المحدثه

رمز المؤشر: 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر

في الوسط الحضري والريفي

2. تعريف المؤشر: مؤشر كمي سيمكن من احتساب نسبة المجامع النسائية المحدثه في اطار الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني المحدثه سنويا

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- مجموع عدد المجامع المحدثه سنويا بمختلف الولايات في مجال سلاسل القيمة.

2. وحدة المؤشر:

- نسبة المجامع النسائية المحدثه

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات

التدخل

4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية ديسمبر من كل سنة

5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹² (Valeur cible de l'indicateur):

-عدد المجامع النسائية المحدثة: 10 مجمع نسائي ابتداء من سنة 2023 إلى سنة 2026

6 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العملياتية 1 "المرأة"

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
66.66%	66.66%	66.66%	66.66%	06	نسبة المجامع	المؤشر 4.1.1: نسبة تطور المجامع النسائية المحدثة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تم في سنة 2022 إحداث 6 مجامع نسائية ويقدر معدل المنخرطات بكل منها بين 20 و50 ابتداء من سنة 2024 إلى حدود 2026 ينتظر أن يتم إحداث سنويا 10 مجامع بمعدل انخراط يصل إلى 50 امرأة وفتاة أي بنسب 66.66% ،

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

11. تأثر المؤشر بعزوف النساء والفتيات في بعض المناطق من البلاد عن العمل الجماعي.
12. نقص في حوكمة إحداث ومتابعة وتقييم المجامع النسائية التي تتولى الوزارة احداثها عن طريق ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

بطاقة مؤشر الأداء عدد 5: نسبة تطور المنتفعين بموارد الرزق من الأسر والفتيات والنساء

رمز المؤشر: 5-1-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي
2. تعريف المؤشر: تطور المنتفعين بموارد الرزق المحدثة بالنسبة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وللأسر ذات الوضعيات الخاصة وموارد الرزق المحدثة للنساء والفتيات في وضعيات خاصة (المسرحات من السجن والأمهات العازبات) والنساء ضحايا العنف الزوجي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultat).
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

6- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- نسبة موارد الرزق المحدثة سنويا (للأسر ذات الوضعيات الخاصة، للنساء والفتيات في وضعيات خاصة (المسرحات من السجن والأمهات العازبات) والنساء ضحايا العنف الزوجي وأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والعاملات في القطاع الفلاحي) = مجموع عدد المشاريع المحدثة خلال السنة على مستوى كل الولايات المعنية.
- نسبة التلاميذ المنتفعين بالعودة إلى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة = مجموع عدد التلاميذ الذين عادوا إلى مقاعد الدراسة خلال سنة معينة
- نسبة المعنفات زوجيا واللاتي انتفعن بموارد رزق وحقن الإستقلالية المادية

-نسبة الأسر في وضعيات خاصة التي انتفعت بموارد رزق

-نسبة العاملات في القطاع الفلاحي المنتفعت بموارد رزق

7. وحدة المؤشر: -نسب المشاريع.

8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اللجنة الجهوية المشتركة: المندوبية الجهوية لشؤون المرأة

والأسرة – المندوبية الجهوية للتربية - السلط الجهوية والمحلية، الهيئة العليا للسجون والإصلاح

تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: -نسبة موارد الرزق المحدثة سنويا: 70% سنة 2024 وصولا إلى 90% سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: : رئيس/ة الوحدة العمالية 1 "المرأة"/الوحدة العمالية الأسرة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الإنجازات		
90%	80%	70%	-	-	نسبة	المؤشر 5.1.1: نسبة تطور المنتفعين بموارد الرزق من الأسر والفتيات والنساء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تم في سنة 2022 إحداث 716 مورد رزق لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة و147 مورد رزق في إطار

الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي كما تم إحداث 173

مورد رزق لأمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي .

ابتداء من سنة 2023 إلى حدود 2026 ينتظر أن يتم سنويا إحداث 100 مورد رزق للنساء والفتيات

بالوسط الريفي في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي

وتمكن 125 امرأة عاملة في القطاع الريفي وإحداث 100 مورد رزق سنويا لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي و100 مورد رزق بالنسبة للنساء والفتيات في وضعيات خاصة (مسرحات من السجن وأمهات عازبات) و500 مورد رزق بداية من سنة 2024 لضحايا العنف الزوجي من النساء كما ينتظر تطور نسبة موارد الرزق بالنسبة للأسر ذات الوضعيات الخاصة بـ106% إلى حدود 2026 نتيجة دعم تلك الأسر بمشاريع إيكولوجية تضمن لها الثبات والديمومة حتى في ظل التغيرات المناخية والأزمات، وتبعاً لذلك سيتمكن هذا المؤشر من تعزيز اندماج الفئة المستهدفة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة في الوسطين الحضري والريفي

الوحدة	2022	2023	2024	2025	2026
عدد موارد الرزق المحدثة للأسر ذات الوضعيات الخاصة 13	750	1000	2000	3000	4000
عدد موارد الرزق المحدثة لفائدة أسر الهجرة غير النظامية	-	100	500	1000	1500
عدد موارد الرزق المحدثة لفائدة ضحايا العنف الزوجي في إطار برنامج صامدة		350	500	600	700
عدد موارد الرزق الفردية والنساء (سلاسل القيمة)	147	100	100	100	100
عدد موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي	173	100	100	100	100
عدد موارد الرزق المحدثة			125	265	265

¹³ ملاحظة تم الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب المؤشر (التقديرات / الإنجازات) بالنسبة لسنة 2022 :

-قيمة الإعتمادات المرصودة لبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بعنوان سنة 2022 والتي قدرت بـ 2450 م د عوض (3 م د ما تم تقديره في المشروع السنوي للأداء 2022)
-الترفيغ في قيمة الإعتمادات التي تمت برمجتها لكل مشروع في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة من 5 أد للمشروع الواحد لتتراوح بين 10 أد و20 أد
وعليه تم التخفيض من عدد الأسر عند احتساب المؤشر من 750 أسرة (ما تم ادراجه في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022) إلى 500 أسرة
وتبعاً لما تقدم سيتم الحفاظ على هذا التمشي عند احتساب عدد الأسر التي ستنتفع ببرنامج التمكين الاقتصادي لسنة 2024 مع الترفيع في الإتمادات خاصة وإن قائمة الانتظار تفوق 2500 أسرة مع العلم أنه تم تحويل اعتمادات من برنامج النهوض بالأسرة بالنسبة للولايات التي تم اضافتها للتمتع ببرنامج التمكين الاقتصادي

					للعاملات في القطاع الفلاحي
200	150	100	50	-	عدد موارد الرزق المحدثة للنساء والفتيات في وضعيات خاصة (المسرحات من السجن والأمهات العازبات)
700	600	500	350	-	عدد موارد الرزق المحدثة للنساء ضحايا العنف الزوجي

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

ضعف الإعتمادات المخصصة لبرامج التمكين الاقتصادي أمام الإرتفاع المتزايد للأطفال المنقطعين عن التعليم نتيجة الظروف المادية للأسرة وضعف مواردها المادية دون أن ننسى ارتفاع نسب العنف الزوجي إلى

78%

مؤشر عدد6: نسبة ديمومة المشاريع المحدثة بالنسبة للأسر والفتيات والنساء

رمز المؤشر: 6-1-1-

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي
2. تعريف المؤشر: كمي /نسبة الأسر والفتيات والنساء المنتفعين بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعهم المعيشية وحافظوا على ديمومة مشاريعهم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- نسبة ديمومة المشاريع المسندة للأسر والفتيات والنساء= مجموع المشاريع المسندة خلال سنة معينة للفئة المستهدفة التي لازالت في طور الإنتاج/ مجموع المشاريع المسندة خلال نفس تلك السنة
7. وحدة المؤشر: -نسبة مئوية من الأسر والفتيات والنساء / -نسبة مئوية من المشاريع
 8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
 9. تاريخ توفر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة .
 10. القيمة المستهدفة للمؤشر:

-القيمة المستهدفة لنسبة ديمومة المشاريع

- القيمة المستهدفة لنسبة ديمومة المشاريع المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية لسنة 2023 :

%95

11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العملياتية الأسرة/ الوحدة العملياتية المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
100%	97%	95%	90%	90%	نسبة	المؤشر 6.1.1: نسبة ديمومة المشاريع المحدثة بالنسبة للأسر والفتيات والنساء

3. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

. من المنتظر أن تكون نسبة استدامة المشاريع مرتفعة تقدر بـ 95 % سنة 2024 و97% لسنة 2025 لتصل إلى

100% سنة 2026، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

الأسباب الذاتية التي تمس مباشرة صاحبة أو صاحب المشروع حيث أثبتت التجربة أن أغلب المستفيدين والمستفيدات يتمتعون بروح التحدي سواء كن صاحبات مشاريع رائدات أو مشاريع الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي أو أصحاب مشاريع التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة حيث لم يفرطوا في مشاريعهم وموارد رزقهم وحرصوا على عدم الارتداد إلى البطالة والهشاشة الاقتصادية

أسباب موضوعية تتعلق بالأليات المرافقة والمتابعة القبلية والبعديّة التي وضعتها الوزارة لباعثي المشاريع لضمان ديمومة المشاريع كما عملت الوزارة على توفير الأليات اللازمة لتسويق المنتوجات

1. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبات متعلقة بمتابعة المشاريع المنجزة لفائدة الأسر وتقييمها نتيجة الامتداد الجغرافي خاصة بولايات الجنوب التونسي،

- نقص في الإطار البشري الجهوي المخول له متابعة المشاريع المنجزة وتقديم المرافقة الضرورية لها،
- صعوبات لوجستية متعلقة بنقص توفر وسائل النقل والتنقل بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

مؤشر7: نسبة تطور المنتفعين من أفراد الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه والتثقيف

رمز المؤشر: 1-2-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: نسبة المراكز المحدثة على كامل ولايات الجمهورية ونسبة المنتفعين بخدمات هذه المراكز
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
- عدد المنتفعين / عدد المراكز الناشطة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية من الأسر
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة- تقارير الخبراء ومكاتب الدراسات المكلفة بتنفيذ البرنامج
4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2024 : 90%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئس/ة الوحدة العملياتية 1 الأسرة/الوحدة العملياتية المرأة

14 قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022 الإنجازات	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024				
95%	90%	85%	80%	-	نسبة المنتفعين بفضاءات المرأة الريفية	المؤشر عدد 1-2.1: نسبة تطور المنتفعين من الفتيات والنساء والأسر بخدمات التمكين الاجتماعي
					نسبة المنتفعين بفضاءات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري	
					نسبة فضاءات التعهد بأولياء وبنائهم ذوي اضطرابات التعلم	

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من مقترح سنة 2023 ان تبلغ نسبة 80%.

اما بالنسبة لسنوات 2024، ينتظر أن يتم تغطية مختلف ولايات الجمهورية (350 بلدية) بالنسبة إلى برامج الإرشاد والتوجيه الأسري و5 ولايات بالنسبة للتعهد بأولياء وبنائهم ذوي اضطرابات التعلم و5 مراكز فتاة ريفية لتبلغ نسبة المنتفعين بخدمات التمكين الاجتماعي 85 % سنة 2024 و90% سنة 2025 و95% سنة 2026

يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد النسب المبينة بالجدول بداية من سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة تحديد عدد المستفيدين من خدمات التمكين الاجتماعي باعتبار أن المنتفعين يتأرجح بين

عدد الأسر وعدد أفراد الأسر

بطاقة مؤشر الأداء 8: عدد النصوص القانونية والمناشير المعدلة حسب مقارنة النوع الاجتماعي

رمز المؤشر 1-2-3

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: عدد القوانين والمراسيم والمناشير المعدلة حسب مقارنة النوع الاجتماعي
طبيعة المؤشر: ، مؤشر فاعلية.

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد القوانين والمناشير التي تم اصدارها أو تعديلها حسب النوع الاجتماعي خلال السنة
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية – إدارة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية - المناشير والمذكرات الصادرة عن الوزارات .
4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2024 : 02 وثيقة رسمية
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد/ة رئيس وحدة العمالياتية1: المرأة /الوحدة العملياتيّة الأسرة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023				
02	02	02	01	02	العدد	المؤشر 1-2-3 عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمناشير والمذكرات المعدلة حسب مقارنة النوع الاجتماعي

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم سنة 2022 تعديل المنشور المشترك بين الوزارة ووزارة الصحة المتعلق بالشهادة الطبية الأولية حسب مقارنة النوع الاجتماعي التي تضمنت التنصيص على اسناد تلك الشهادة ضرورة في حال تعنيف حتى وان كان القائم بالعنف غير الزوج كما نصّت على الزامية اسناد الشهادة في غضون 48 من موعد طلبها.

وينتظر تعديل أوالمصادقة على نصي (02) وثيقة رسمية سواء كانت اتفاقية دولية أونص قانوني خلال سنة 2023 و2024 و2025 تتعلق ب:

- المساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي

- مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية (التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق وإلى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة
-مصادقة الدولة التونسية على :

.الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

.الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.

مؤشر يتطلب تنسيق واسع بين المتدخلين ويقضي بمصادقة أطراف أخرى غالبا ما تطول إجراءاتها مما يعطل احتساب المؤشر خلال سنة العرض على المصادقة.

بطاقة مؤشر الأداء: 9: نسبة تطور عدد المنتفعات بدعم القدرات بمهارات القيادة للنفاز إلى مواقع صنع

القرار

رمز المؤشر: رقم البرنامج 1-2-4

الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني
3. طبيعة المؤشر: ، -
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني على اثر دعم قدراتهم = عدد النساء ضمن فريق الحكومة + عدد النساء في الخطط العليا للوظيفة العمومية + عدد النساء رؤساء الأحزاب السياسية عدد النساء بالمجالس المنتخبة / مجموع أعضاء الفريق الحكومي + عدد الإطارات في الخطط العليا للوظيفة العمومية + عدد رؤساء الأحزاب السياسية + عدد أعضاء المجالس المنتخبة الوطنية والجهوية والمحلية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية من النساء والفتيات
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الأمر المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة - المركز الوطني للإعلامية- محضر جلسة الهيئة المستقلة للانتخابات التشريعية والبلدية + محاضر جلسات انتخاب الهيئات الدستورية
3. تاريخ توفر المؤشر: استكمال المسار الانتخابي لسنة 2022

4 القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2023 : 22% من النساء في مواقع صنع القرار .

5.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد/ة رئيس/ة الوحدة العملياتية:1: المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الاداء
2025	2024	2023				
%22	%22	%22	%22.9	%22.9	النسبة	المؤشر 1-2-4: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

على اثر قرار السيد رئيس الدولة المؤرخ في 25 جويلية وما تبعه من قرارات استثنائية شملت تعليق البرلمان ثم التحويل الوزاري، ثم حل مجلس النواب، عرف معدل نسبة تمثيلية النساء بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار التي تم استشرافها سنة 2020-2021 تغييرا هاما.

ففي سنة 2023، قدر معدل نسبة تواجد المرأة ضمن الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار بحوالي 22 % وذلك باعتبار أنه سيتم في غضون 2022 انتخاب نواب مجلس الشعب الجديد وباعتبار ما تعرضت له النائبات السابقات من عنف وهرسلة قائمة على النوع الاجتماعي ينتظر أن تكون نسبة حضورهن بتلك الهياكل أقل من تلك التي كان عليها البرلمان المنحل .

كما يبدو أن نسبة تواجد المرأة بالأحزاب لن تعرف ارتفاعا لنفس السبب المذكور.

سنة 2024 : يتوقع أن لا تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي 22 %

سنة 2025 يتوقع أن لا تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي 22 %

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.

مؤشر يخرج تفعيله المباشر عن اختصاص الوزارة مما يصعب على الوزارة الترفيع فيه عن طريق مجهوداتها في المجال.

بطاقة مؤشر الأداء عدد 10: نسبة تطور التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن

بمراكز الإيواء

رمز المؤشر: رقم البرنامج 1-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز ضد الفتيات والنساء

و داخل الأسر

تعريف المؤشر: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين من خدمات

مراكز الايواء

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفدات من

خدمات مراكز إيواء النساء والفتيات ضحايا العنف التابعين للوزارة خلال سنة معينة / عدد مراكز

الايواء

2. وحدة المؤشر: عدد النساء والفتيات ضحايا العنف

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير مراكز إيواء للنساء والفتيات ضحايا العنف

4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2024: 1140 امرأة وطفل المرافق لها.

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العملياتية المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
138%	119%	116%	121%	78.13%	النسبة	المؤشر 2-3-1: نسبة تطور التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بمراكز الايواء.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

ينتظر ان تكون سنة 2024 أكثر فاعلية لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق الايواء والاعاشة باعتبار أنه تم إعادة فتح مركز الأمان بولاية أريانة في بداية سنة 2022 بطاقة استعاب تقدر ب30 سرير ومواصلة مركز أمان المهديّة نشاطه في المجال بطاقة استعاب تقدر ب10 سرير، وعليه تم إلى حدود سنة 2023 احداث 11 مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

كما ينتظر إلى حدود سنة 2025، أن يرتفع عدد المنتفعات بخدمات الايواء للنساء ضحايا العنف إلى 1360 وي حدود 2026 إلى 1580 منتفعة

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شي

بطاقة مؤشر الأداء عدد 11: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن

رمز المؤشر: رقم البرنامج 2-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز ضد الفتيات والنساء

وداخل الأسر

تعريف المؤشر: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن مقارنة بعدد

الولايات.

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال

المرافقين لهن = عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن الشاغلة خلال سنة معينة /

24 ولاية .

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة

4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2024: 83.3%.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة العملياتية1: المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الإنجازات		
100%	100%	83.3%	62.5%	%41.66	النسبة	المؤشر 2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

سنة 2023، على اثر احداث 11مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف بنسبة 62.3 %

وينتظر أن يفوق عدد تلك المراكز 15 سنة 2024 و24 مركز سنة 2025 و2026 حيث تتطور على

التوالي نسبة التغطية المذكورة بـ 62.5% و83.3% و100%

3.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة مؤشر الأداء عدد 12: نسبة تطوّر العنف في الفضاء الاسري

رمز المؤشر: رقم البرنامج 3-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز ضد الفتيات والنساء

و داخل الأسر

.تعريف المؤشر: نسبة تطوّر العنف في الفضاء الأسري

استنادا إلى مخرجات التقارير السنوية لمدوبي حماية الطفولة وتقرير المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة تبين أن الفضاء الأسري هو المصدر الأول للعنف والتّهديد وذلك نتيجة انحلال الضوابط الأسريّة سواء لسوء المعاملة بين أفراد الأسرة أو العنف المستمر بين الأبوين وخاصّة العنف الزوجي بأشكاله المختلفة (اللفظي والمادي و النّفسي و الجنسي و الاقتصادي) والذي مثل 76 % من حالات العنف¹⁴.

سيمكّننا هذا المؤشر من قياس نسب العنف وتطوّره حسب عدّة متغيرات

تقديرات المؤشر.

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		
50%	60%	70%	مؤشر جديد	مؤشر جديد	النسبة	المؤشر 3-1-3: نسبة تطوّر العنف في الفضاء الأسري.

يعتبر هذا المؤشر جديد ويشمل العنف في الفضاء الاسري كافة انواع العنف المسلط على النساء والاطفال وكبار السن سواء في اطار الأسرة النواة اي من الزوج أو الاخ أو الابن أو في اطار العائلة الموسعة الجد الخال

¹⁴ - المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة 2022.

العم والمسلط على النساء والفتيات والاطفال وكبار السن (الاصول والفروع) وحيث عملت الوزارة إلى توفير الاليات والبرامج للتصدي لأشكال العنف في الفضاء الأسري وستسعى إلى التخفيض من منسوبه من 70% سنة 2024 إلى 50% سنة 2026 وذلك في اطار تحقيق الهدف الثالث والمتعلق بمناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المرصد الوطني لمقاومة العنف وتقارير مندوبي حماية

الطفولة ومرصد الطفولة والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

4.تاريخ توفر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2024: 70%.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة العملياتية1: الأسرة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	2022	الوحدة	المؤشر
2026	2025	2024		الانجازات		

50%	60%	70%	مؤشر جديد	مؤشر جديد	النسبة	المؤشر 3-1-3: نسبة تطور العنف في الفضاء الأسري.
-----	-----	-----	--------------	--------------	--------	---

بطاقات مؤشرات الأداء برنامج الطفولة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال العمومية والخاصة

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا
2. تعريف المؤشر: نسبة التحاق الأطفال برياض الأطفال العمومية والخاصة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة القانونية مقارنة مع إجمالي عدد الأطفال في سن الروضة 3-5 سنوات
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة المبكرة <http://toufoula.femme.gov.tn> والمعهد الوطني للإحصاء
4. تاريخ توقّر المؤشر: 2023
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 45% سنة 2025
6. مسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
45	44	42	41	39.5	%	نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة

III- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

- تم توظيف 30 روضة أطفال عمومية بطاقة استيعاب 1500 طفل موزعة على مستوى 20 ولاية بمناطق شبه حضرية منخفضه مؤشرات التغطية برياض الأطفال ومرتفعة مؤشرات الفقر لدى الأسر،
- تم العمل على ضمان استمرارية رياض الأطفال البلدية الناشطة والمحافظة عليها باعتبارها مكسب تربوي متجذر في تاريخ بناء تونس الحديثة يضا هي حضور المدرسة الابتدائية والثانوية والجامعية،
- تيسير إجراءات إحداث وتسوية وضعيات رياض الأطفال على ضوء المراجعات الجديدة لأحكام كراس الشروط ساهم في الحد من انتشار الفضاءات الفوضوية والحد من إصدار قرارات الغلق بصفة مكثفة،
- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):
- من المنتظر أن يتم دعم المرفق العمومي بعدد أكبر من مؤسسات التربية المبكرة مما يتيح مناصرة طلب فتح باب الانتدابات للإطارات المختصة لضمان جودة الخدمات المقدمة وخلق المعادلة بين عدد الأطفال في سن الروضة وعدد المؤسسات المراعية لمراحل نمو الطفل والمتطلبات الاجتماعية الجديدة
- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- تتأثر معدلات نسب التغطية برياض الأطفال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة بالبلاد، وتأثيرات ما بعد أزمة انتشار وباء كوفيد والتجاء حوالي 2500 مؤسسة إلى التداين والاقتراس من البنوك، أو الغلق التلقائي نتيجة عدم قدرتها على الصمود،
- تداعي المقدرة الشرائية للأسر المحدودة والمتوسطة الدخل،

- تقلص نسب الولادات وتوجهها نحو الانخفاض على مستوى الهرم السكاني،
- عدم استثمار القطاع الخاص وجود مؤسسات للطفولة المبكرة ببعض المناطق الداخلية والشبه حضرية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال

رمز المؤشر:

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا
2. تعريف المؤشر: نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر يراعي النوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي لأطفال العائلات المحدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال / العدد الجملي للأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة،
1. وحدة المؤشر: نسبة
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ومحاضر جلسات لجان القبول الجهوية الخاصة بتسجيل الأطفال العائلات محدودة الدخل برياض الأطفال العمومية والخاصة / الإحصائيات العامة المدرجة بالمنظومة المعلوماتية [/http://toufoula.femme.gov.tn](http://toufoula.femme.gov.tn)
3. تاريخ توقّر المؤشر: سبتمبر / ديسمبر 2023.
4. لقيمة المستهدفة للمؤشر¹⁵ (Valeur cible de l'indicateur): 12% سنة 2025
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء الماطوسي حيدري

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
14	12	10	6.7	6.7	%	نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 وذلك اعتماداً على إنجازات سنة 2021 حيث تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 1.39% ومن المتوقع تحقيق نسبة ارتفاع في حدود 1.5% سنة 2023، وذلك نظراً لاستئناف العديد من المؤسسات نشاطها بعد أزمة كوفيد بصفة مسترسلة والترفيح في المنحة من 25د إلى 50د أعطى دفع لانخراط عدد أكبر من المؤسسات، كما تم العمل على إعفاء رياض الأطفال المنخرطة من دفع الضرائب على المنحة المسندة وذلك في إطار دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطفولة لما لها من دور فعال في معاضدة مجهودات الدولة في الإحاطة بالأطفال من أبناء العائلات محدودة الدخل وفاقدي السند وضعاف الحال وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص في المجالات المتعلقة بالوقاية والحماية، حيث عملت الوزارة على تشجيع هذه المؤسسات على مواصلة الانخراط في هذا البرنامج، باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المخولة لها وتسهيلها على المنخرطين من خلال التنسيق مع مصالح وزارة المالية حول إدراج فصل بقانون المالية لسنة 2022 يمكن من إعفاء باعثي هذه المؤسسات، المنخرطة في البرنامج، من الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها والمحددة بـ 50 دينار لكل طفل يتم التكفل به، وهو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2022

حيث تم إدراج "الفصل 60 بقانون المالية لسنة 2022 "يمكن من إعفاء باعثي المؤسسات المنخرطة في البرنامج من الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها..."

هذا وتم الترفيع في المعلوم الشهري للطفل الواحد من 50 دينار الى 70 دينار بداية من شهر سبتمبر 2023

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تسجيل صعوبات في تنفيذ البرنامج في بعض الولايات
- صعوبة التنسيق مع السلط المحلية خاصة منها وحدات النهوض الاجتماعي المحلية لضبط قوائم الأطفال المنتفعين في الإبان
- عزوف رياض الأطفال عن المشاركة والإمتثال للإجراءات الإدارية والمالية المعتمدة والمنظمة للبرنامج وذلك بغاية التهرب الجبائي.
- عدم وجود مؤسسات للطفولة المبكرة ببعض المناطق الداخلية.

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان النفاذ دون تمييز لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالمؤسسات العمومية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج) (indicateur des résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الحالية - العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية / العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية
4. تاريخ توقّر المؤشر: ديسمبر 2024
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 19% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء الماطوسي حيدري

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%19	%10	%8	%5	%22-	%	نسبة تطور ارتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 وذلك اعتمادا على انجازات سنة 2022 حيث تم تسجيل نسبة انجاز سلبية تقدر بـ 22% وذلك نظرا لتراجع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة 2022 إلى 333507 طفل بعد أن كان عددهم 430283 طفل سنة 2021 ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز في حدود 5 % سنة 2023 كما تم ضبط نسبة تقديرات بـ 8 % سنة 2024 و 10% سنة 2025 و 19 % سنة 2026 ولتحقيق هذه النسب يجب أن يكون عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي 350 ألف طفل سنة 2023 و 380 ألف طفل سنة 2024 و 420 ألف طفل سنة 2025 و 500 ألف طفل سنة 2026 وفي هذا الإطار ستدخل العديد من المؤسسات الجديدة حيز النشاط بالإضافة للحرص على الترفيع في نسبة التأطير بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي وتنوع الأنشطة المقدمة بها وتركيز الأنشطة التكنولوجية الحديثة مثل الروبوتيك وحث المؤسسات والمندوبيات الجهوية على تنظيم التظاهرات التنشيطية مثل المهرجان الوطني لنوادي الأطفال المتنقلة الذي تنظمه الوزارة سنويا بالشراكة مع إحدى المندوبيات الجهوية وطلب الترفيع التدريجي في منحة مستلزمات التنشيط في مشاريع الميزانيات للسنوات المذكورة أعلاه بالإضافة للعمل

على وضع الإطار القانوني لهذه المؤسسات الذي من شأنه أن يمكنها من اكتساب الشخصية القانونية ومرونة التصرف والترفيع من مردوديتها بهدف استقطاب أكبر عدد من الأطفال المنتفعين بخدمات هذه المؤسسات وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة جمع المعلومات الإحصائية وعدم دقتها في بعض الأحيان.

- عدم وجود قاعدة موحدة لإحصاء عدد الأطفال المستفيدين وسيتم العمل على تجاوز ذلك

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة

رمز المؤشر: 1/2/2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
2. تعريف المؤشر: يمكننا هذا المؤشر من التعرف على مجموع الأطفال المتعهد بهم من مجموع الشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة أي عدد الأطفال المتمتعين بخدمات الحماية سواء كانت اجتماعية أو قضائية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الملفات المتعهد بها / عدد الإشعارات الجملي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة
4. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): % سنة 2024.
6. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج)
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المندوب العام لحماية الطفولة

تقديرات			2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023		2021		
99.8	99.7	99.6	99.5	99	%	المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ترتفع نسبة التعهدات بارتفاع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة كما يرتبط هذا المؤشر كذلك بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

ويعمل مكتب المندوب العام لحماية الطفولة على تحسيس الوزارات المعنية بالطفولة كوزارة التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني بواجب إشعار مندوب حماية الطفولة بوضعيات تهديد الأطفال إلى جانب التعريف بمهامنا من خلال إعدادنا لخارطة نظام حماية الطفولة في تونس وهو ما يسمح بالتعريف بمشمولات كل هيكل وتوجيه تدخلاته.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

غياب منظومة معلوماتية خاصة بنشاط مندوبي حماية الطفولة الأمر الذي يجعل عملية تجميع المعطيات وإعداد التقرير الخاص بنشاط مندوبي حماية الطفولة منقوص وعرضه بعد تاريخه المعتاد (شهر مارس) كذلك يمثل النقص الحاصل في الموارد البشرية في المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة إشكالا على مستوى ارتفاع معدل الإشعارات لكل مندوب في ظل تراجع عدد المندوبين الجهويين لحماية الطفولة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بحماية الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التهديد.
2. تعريف المؤشر: نسبة إدماج الأطفال سواء بالحياة العملية أو الأسرية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: (indicateur des résultats) مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المدمجين / عدد الأطفال المكفولين
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
4. تاريخ توقّر المؤشر: جوان 2022
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 13 % بالنسبة للإناث و 13 % بالنسبة للذكور لسنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة علي بلهادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
13	12	11.5	11	10.5	ذكور%	نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم
13	12	11	10.75	10.5	إناث%	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم وبلوغ نسبة 11.5

للإناث و11 للذكور سنة 2024 سيتم العمل على مواصلة:

- الإحاطة بالأطفال الفاقدة للسند ماديًا ومعنويًا ونفسيًا والعناية بهم.
- تقديم خدمات ذات جودة للأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية.
- مواصلة التعهد بالأطفال والوقوف على متطلباتهم.

إضافة إلى ما سبق ذكره وبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:

- مزيد العمل على توفير أفضل الظروف للأطفال المكفولين من خلال تدعيم الموارد البشرية من إطارات تربوية ومختصة وعمالية.
- تعزيز الروابط الأسرية بين الأطفال وعائلاتهم من خلال تكثيف الزيارات وتشريك الأولياء في التظاهرات الخاصة بالمؤسسة لمزيد توطيد العلاقة بين الأسر وأطفالهم وتسهيل إدماج الطفل.
- العمل على تحسين وضعية المؤسسات من خلال توفير مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي والتي تتماشى مع تغيرات العصر ومتطلبات الطفل لتفادي عدم ترده على المؤسسة.
- التنسيق مع الهياكل المختصة والمؤسسات التربوية (التكوين والتشغيل) لتوفير تكوين مختص لفائدة الأطفال المكفولين بما يتماشى وتطلعاتهم ومتطلبات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تعطل منظومة المعلومات

III- الخصائص العامة للمؤشر

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بحماية الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التهديد.
7. تعريف المؤشر: نسبة عائلات الأطفال المتعهد بهم المنتفعين ببرامج التمكين الاقتصادي للأسر.
8. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
9. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج) (indicateur des résultats)
10. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

IV- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المدمجين بالتشغيل / عدد الأطفال المدمجين
8. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المراكز المندمجة للشباب والطفولة
10. تاريخ توفر المؤشر: جوان 2023
11. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10% بالنسبة للإناث و 10% بالنسبة للذكور لسنة 2026
12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة علي بلهادي.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي

رمز المؤشر: 4.2.2

-VII الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر النهوض بحماية الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التهديد.
2. تعريف المؤشر: متابعة مدى تحقيق الرعاية اللامؤسستية (الإيداع العائلي).
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج) (indicateur des résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

-VIII التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي / عدد الأطفال المقيمين
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
4. تاريخ توفّر المؤشر: جوان 2022
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75% لسنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد علي بلهادي.

-IX قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
76	75	74	73	72	نسبة مئوية	نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسستي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد

اللامؤسستي وبلغت نسبة 74% سنة 2024 سيتم العمل على مواصلة:

- دعم القدرات المادية للعائلات لتسترجع مهامها الطبيعي في تنشئة ورعاية أبنائها.
 - تمكين الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي أو الذين زالت أسباب التهديد الأخرى لديهم (سوء المعاملة، التقصير البين في الرعاية، الاستغلال...)، من العودة للعيش في أسرهم والانتفاع بالمنحة المالية المسندة لكل طفل والمقدرة ب 200 د مع تأمين مراقبة دورية له من قبل المؤسسة المتعهددة به إلى جانب العمل على مرافقة الأسر والإحاطة بها ودعم قدراتها لاحتضان أطفالها.
 - مواصلة تنفيذ المراكز المندمجة للشباب والطفولة لبرنامج الإيداع العائلي وإبلائه الأهمية اللازمة سواء من حيث البرمجة خاصة على مستوى الاعتمادات (أومن حيث التنفيذ والمتابعة)،
 - الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بالإيداع العائلي والتقليص من عدد المقيمين.
- لبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:
- الترفيع في المنحة المسندة للعائلات ذات الدخل الضعيف والتي لديها طفل واحد مكفول بمؤسسات الرعاية.
 - تكثيف الزيارات من طرف الإطارات المختصة لتفادي تعرض الطفل لأي تهديد داخل العائلة مع القيام بتقارير ثلاثية لتسهيل عملية المتابعة.

○ توفير وسائل العمل اللوجيستية: وسائل لنقل الإطارات المختصة قصد مزيد الإحاطة بالأطفال

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- تعطل منظومة المعلومات

بطاقات مؤشرات الأداء لبرنامج كبار السن

X- الخصائص العامة للمؤشر

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.

7. تعريف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة لطلبات الخدمات الرعائية الواردة عليها، وذلك بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية: يسمح هذا المؤشر بتقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفاء للإحاطة بالمقيمين

8. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

9. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

10. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي .

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر: عدد مطالب الإيواء التي تمت الاستجابة لها / العدد الجملي للمطالب

الواردة*100.

8. وحدة المؤشر نسبة.

9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.
- الجمعيات العاملة في مجال المسنين المسيرة لفرق متنقلة.
- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات رعاية مسنين.
- 10. تاريخ توقّر المؤشر: مو في كل سداسية.
- 11. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 72% سنة 2026.
- 12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري

XII - قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
72	70	65	60	44.5	نسبة	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين نساء: 34% رجالا: 66%

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر؛

لم يتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2022 بقيت محدودة مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب غلق مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين لإعادة التهيئة والبناء والترفيح في طاقة استيعابهما كما تم توزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات .

ونتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 65 % سنة 2024 و 70 % سنة 2025 وذلك خاصة بعد استئناف نشاط كل

من مؤسستي رعاية كبار السن بالقبروان والقصرين واستقبالهما للمقيمين مما يسمح بالرفع من طاقة الاستيعاب الجمالية لمؤسسات الرعاية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- توجد صعوبة في متابعة المؤشر بما أن لجان القبول تعقد بمؤسسات الرعاية وفي بعض الأحيان دون حضور رئيس المصلحة الجهوي.
- يرتبط هذا المؤشر بطاقة استيعاب مؤسسات الرعاية وبعدهد الأعوان العاملين بها إذ انه في توفير البنية الأساسية المراعية لحاجيات كبار السن وتوفير العدد الضروري من الأعوان ضمان لجودة الخدمات المقدمة لفائدة المقيمين واستدامتها.

بطاقة مؤشر الأداء: تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن
بالبيت.

رمز المؤشر: 2-1-3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.

2- تعريف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة. ويعكس هذا المؤشر مدى تحسن ظروف عيش كبار السن بمحيطهم الطبيعي واستفادتهم من خدمات القرب.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

4- نوع المؤشر: (مؤشرونائج (indicateur des résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

13. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد المنتفعين للسنة الحالية / عدد المنتفعين للسنة

المنقضية *100

14. وحدة المؤشر: نسبة

15. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

- الجمعيات العاملة في مجال المسنين المسيرة لفرق متنقلة.
- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات رعاية مسنين.
- 16. تاريخ توفر المؤشر: موفي كل سداسي.
- 17. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 80 % سنة 2026 .
- 18. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري

III. قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
80	75	65	60	50	نسبة	تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت نساء: رجالا:

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

فقد تركز عمل الفرق المتنقلة طيلة سنة 2022 على توفير خدمات القرب لمنظورها. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الأعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها.

إن برنامج الفرق المتنقلة متعددة الاختصاصات يُنقذ في إطار مقارنة تشاركية بين الوزارة والجمعيات الجهوية والمحلية العاملة في مجال كبار السن، حيث تسدي هذه الفرق خدمات اجتماعية وصحية للمسنين في بيوتهم تؤمنها إطارات طبية وشبه طبية وأخصائيون اجتماعيون وأعوان إحاطة حياتية وغيرهم، وينتقلون بصفة دورية إلى مقر إقامة كبار السن لتمكينهم من خدمات اجتماعية وصحية ومساعدات عينية، وتُمنح الأولوية للتمتع بخدمات هذه الفرق لكبار السن المعوزين والفاقدين للسند العائلي وللإستقلالية البدنية ومحدودي

الحركة، إلى جانب الحالات الاستعجالية لكبار السن في وضعيات التهديد.

وقد ارتفع عدد الفرق إلى حدود يوم 24 أوت 2023 من 25 (موزعة بين 15 جهوية و 10 محلية) إلى 34 فريقا متنقلا ليرتفع بذلك عدد المستفيدين من كبار السن من 3000 منتفعا (ة) إلى 4000 منتفعا (ة).

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل رغم إصدار وتوجيه المنشور الترتيبي عدد

05 بتاريخ 12 ماي 2015 حول التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال المسنين والمندوبيات

الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وعقد جلسات مرافقة وتأطير على المستويين الجهوي والمركزي.

- اقتصار عمل الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين على تقديم خدمات اجتماعية

كالمساعدات المالية والغذائية والعينية للمسنين في وسطهم الطبيعي.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة

رمز المؤشر: 3-1-3:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن

2. تعريف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 200 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).

4. نوع المؤشر: مؤشر منتج (indicateur de produit)...

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد قرارات إسناد المنحة الجديدة + القرارات القديمة

(- عدد مراسلات إيقاف المنحة.

7. وحدة المؤشر: عدد

8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

9. تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاث أشهر.

10- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 400 سنة 2026.

11- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهدي

III - قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
400	220	210	219	148	كمي/عدد	عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة. نساء: 84% رجال: 16%

8. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى

مقر

بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).

○ نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.

○ تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

وسيتواصل العمل خلال السنوات القادمة على الرفع من هذا المؤشر إلى 400 سنة 2026 وذلك من خلال مزيد التعريف بهذا البرنامج مركزيا وجهويا عبر وسائل الإعلام ومن خلال بث ومضات شهرية ونشر معلقات تعرف بالإيداع العائلي لكبار السن وتبسيط الإجراءات والوثائق في تكوين ملف الكفالة.

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص:

- صعوبة المتابعة الشهرية للمكفولين لدى أسر بديلة بسبب عدم توفر الوسائل اللوجستية لتأمين الزيارات.
- تأخر كبير في إعداد البحوث الاجتماعية من طرف الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي.
- قلة الإقبال على برنامج الإيداع العائلي الذي يعود للتقصير في التعريف به من جهة وكثرة الشروط المعتمدة للانتفاع بمنحة الإيداع من جهة أخرى.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

رمز المؤشر 3-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.

2. تعريف المؤشر:

يهدف الى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ماهو من شأنه ان يشكل تهديدا على حياة كبير السن او المسن من كرامته. كما يعكس مدى تفاعل الإدارة مع الاشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخلها في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها.

4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).

5. نوع المؤشر: (indicateur des résultats) مؤشر نتائج ،

6. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الإشعارات المتعهد بها / عدد الاشعارات الجمالية*

100

8. وحدة المؤشر: نسبة

9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- الإدارة المركزية لكبار السن.

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

10. تاريخ توقّر المؤشر: مؤشّر سداسي.

11. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 91% سنة 2026.

12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري

III - قراءة في نتائج المؤشر

13. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
91%	%90	%97	%96	%70	نسبة	نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

تواصل العمل سنة 2022 مركزيا وجهويا على التحسيس وقاية كبار السن من العنف المسلط على فئة منهم وحمايتهم من تداعياته النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة (90 %) لهذا المؤشر نظرا لـ:

➤ عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:

○ عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،

○ انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،

○ زوال أسباب التهديد،

○ وفاة المعني بالأمر،

○ تعذر الاتصال به.

➤ صعوبة التدخل لفائدة بعض الوضعيات (وخاصة صعوبة التنقل سواء بالنسبة إلى المتدخلين أو

كبير السن نفسه)،

- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وعدم اعتماد منهجية موحد في التعهد بوضعيات التهديد.
- ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية وخاصة عدم توفروسييلة نقل لفائدة رؤساء المصالح الجهوية لكبار السن.

14. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

أمام تنامي ظاهرة العنف المسلط على كبار السن في مجتمعنا والأشعارات الواردة على الوزارة وبوسائل التواصل الاجتماعي بات من الضروري التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد وهو ما دأبت عليه إدارة كبار السن، وستواصل العمل عليه خلال السنة الحالية 2023 والسنوات القادمة بالتنسيق مع الوحدات العملية للبرنامج مع إعداد تقارير سنوية في الغرض وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الموضوع. كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا لبلوغ المؤشر الذي تم ضبطه.

15. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص التي يمكن ذكرها :

- عدم توفر ترسانة تشريعية حمائية لفائدة كبير السن وبذلك عدم توفر الآليات الضرورية للتدخل العاجل والحيني للتعهد بالوضعيات في حالة تهديد.
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وعدم اعتماد منهجية موحد في التعهد بوضعيات التهديد.

بطاقة مؤشر الأداء: معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد

رمز المؤشر: 2-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

01. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.
معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد
02. تعريف المؤشر: وهو مؤشر جديد يعكس مدى سرعة التدخل والاستجابة من قبل الادارة لرفع التهديد على كبير السن وتمكينه من حياة كريم.
03. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
04. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،
05. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير للنوع الاجتماعي .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

06. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع مدة التعهد بالوضعيات / عدد الوضعيات المتعهد بها.
07. وحدة المؤشر: عدد.
08. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - الإدارة المركزية لكبار السن .
 - المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
09. تاريخ توفّر المؤشر: كل سداسية.

10. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) 70: سنة 2026.

11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري.

III-قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
70	72	96	168	540	ساعة	معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد

يقدر معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد لسنة 2022 بـ 336 ساعة وهو ما يعادل أسبوعين يقع خلالها التنسيق مركزيا وجهويا لإيجاد الحلول الممكنة لرفع حالة التهديد على كبر السن وسيقع العمل خلال السنوات القادمة على التخفيض في معدل مدة التدخل لحماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف.

16. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

(مؤشر جديد)

17. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وعدم اعتماد منهجية موحدة في التعهد بوضعيات التهديد.
- صعوبة إيجاد مؤوى لضحايا العنف.
- عدم توفر آليات للتدخل السريع والتعهد بكبار السن في وضعيات التهديد.

رمز المؤشر: 1-3-3:

I- الخصائص العامة للمؤشر

01. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية

02. تعريف المؤشر:

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قياس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنها أثناء فترات تغيها للعمل أو للدراسة

03. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

04. نوع المؤشر: مؤشر منتج (indicateur de produit)

05. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

06. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كبار السن والمتقاعدين المنخرطين بالنوادي النهارية

للسنة الحالية / عدد المنخرطين للسنة السابقة * 100

07. وحدة المؤشر نسبة

08. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير النوادي النهارية

09. تاريخ توقّر المؤشر: كل سداسي.

10. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 30% سنة 2026

11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهدي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

12. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
30	25	20	17	6%	نسبة	نسبة تطوّر عدد المنخرطين بالنوادي النهارية

13. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع ارتفاع نسبة المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن باعتبار تطور معدل أمل الحياة وارتفاع عدد كبار السن وذلك للحفاظ على اندماج فئة كبار السن في المجتمع ومحافظة على حركيتها ونشاطها حتى تبلغ 30% سنة 2026.

14. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2021 نظرا للعودة التدريجية لاستئناف أنشطة النوادي النهارية حيث بلغ عدد رواد النوادي النهارية 1002 منخرط وذلك مع مراعاة البروتوكول الصحي.

ويتوقع خلال سنة 2023 والسنتين القادمتين ارتفاع نسبة تطوّر عدد المنخرطين خاصة بعد امضاء اتفاقية الشراكة مع الجمعية التونسية للمتقاعدين التي تشرف بدورها على قرابة 60 نادي نهارية لكبار السن.

بطاقات مؤشرات الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

XIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية effience
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي حيث يمكن أن يبرز نسبة القرارات والتوصيات والتي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق المساواة بين النساء والرجال .

1. التفاصيل الفنية للمؤشر

19. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد القرارات والتوصيات التي تم إنجازها/عدد القرارات والتوصيات التي تم إصدارها من قبل لجان القيادة
20. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
21. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الجلسات المنبثقة عن اجتماعات لجان القيادة وجداول المتابعات الدورية.
22. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر
23. القيمة المستهدفة: 75 % سنة 2026

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
75	75	65	55	55	20	%	المؤشر: النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر إن تعادل النسب المنشودة التقديرات وذلك باعتبار أن المصالح المعنية أحرزت تقدّم في عملية تجميع وتنظيم المعطيات المنبثقة عن لجان القيادة إلى جانب تنفيذ التوصيات المنبثقة على ندوات المديرين بمتابعة تنفيذ المشاريع المتواصلة وإحداث مشاريع جديدة من ذلك إحداث مؤسسات الطفولة المبكرة وكبار السن وتهيئة وصيانة المؤسسات الجاهزة والغير المستغلة وإعادة توظيفها بما يتلاءم مع حاجيات الفئات الهشة من كبار السن والنساء ضحايا العنف والأطفال ذوي الوضعيات الخاصة... بالإضافة إلى تحسن في إعداد تقارير الأداء ومشاريع القدرة على الأداء وإحكام التصرف في الاعتمادات المرصودة بفضل الحرص على تنفيذ توصيات وقرارات لجان حوار التصرف في الميزانية

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رغم بلوغ النسب المرجوة 55% سنة 2022 إلا أن التقديرات لا تتجاوز تحقيق 75% خلال السنوات الثلاث القادمة وذلك باعتبار عدم تركيز لجنة قيادة لإرساء نظام للرقابة الداخلية وهو هدف يسعى لتحقيقه برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، هذا إضافة إلى محدودية الإطار البشري المكلفة بمتابعة تنفيذ ودعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف)، إلى جانب ضعف التنسيق وذلك

باعتبار عدم وجود آليات ومنظومات اتصالية متطورة تسهل عملية الولوج إلى مختلف القرارات والتوصيات ومتابعة تنفيذها.

بطاقة المؤشر: نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

رمز المؤشر: 02.01.09

2. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية / مؤشر نتائج (ind de résultats)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي حيث يمكن أن تبرز التقارير التي يتم نشرها الإحصائيات (إناث-ذكور) والمعطيات حسب النوع الاجتماعي.

3. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة الموضوعة للعموم / عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة أو التي تكون وجوبا موضوعة ومنشورة للعموم.
 2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة / عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة والتي تكون وجوبا موضوعة ومنشورة للعموم.
 4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر
 5. القيمة المستهدفة: 90 % سنة 2026
 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لإدارة الحوكمة الرشيدة
- III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحد ة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
90	80	80	80	80	60	%	المؤشر : نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم بلوغ النسبة المرجوة 80% بفضل اعتماد سياسة اتصالية للوزارة منفتحة على جميع المتعاملين معها من خلال نشر التقارير الدورية على موقع واب الوزارة بالإضافة إلى وضع مختلف الوثائق الإدارية على ذمة العموم، هذا إلى جانب الحرص على توفير المعلومة الإحصائية للعموم سواء عن طريق نشر نتائج الدراسات التي تهتم جميع القطاعات الراجعة بالنظر للوزارة أو عن طريق الانفتاح والتواصل مع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية وذلك تكريساً لمبدأ الشفافية وضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتستقر النتائج المرجوة في حدود 80 بالمائة خلال الثلاث السنوات القادمة وتصل إلى 90 بالمائة سنة 2026 نتيجة اهتمام العموم بمناشير الوزارة خلال السنوات الأخيرة.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

توجد العديد من النقائص التي تحول دون بلوغ نسبة 100% ولعل أهمها محدودية الإمكانيات اللوجستية والبشرية وذلك مع غياب معدات تكنولوجية متطورة بالإضافة إلى نقص في الإطارات المختصة في الإحصاء والاتصال والإعلام.

4. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية / efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي حيث يمكن أن يعكس مدى تقريب الخدمات من المواطنين في الارتقاء بأوضاع المرأة وتسهيل ولوجها إلى الخدمات الإدارية وخاصة بالنسبة لباعثات المشاريع كما يساهم من خلال توفير سبل العمل عن بعد لفائدة الإطارات على نجاح الإطارات من النساء في التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية وتوفير المناخ الملائم للصعود إلى مواقع القرار.

5. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة: 80% سنة 2025-2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لإدارة الحوكمة الرشيدة

7. III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
80	80	75	70	70	60	%	المؤشر:نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن تتلاءم النتائج مع التقديرات رغم ما عرفه هذا المؤشر تطورا متوسط في نسب الإنجاز حيث ارتفع من 60 % سنة 2021 إلى 70 % سنة 2022 ونأمل تحقيق نسبة 75 % سنة 2024 وهي نسبة تطوّر معقولة في مقابل الإمكانيات اللوجستية المحدودة والغير مواكبة للتطوّرات التكنولوجية ، ولكن رغم ذلك من المتوقع أن تصل إلى 80 % في موفى سنة 2025 وذلك بفضل انطلاق الوزارة في انتهاج سياسة اتصالية منفتحة على المتعاملين معها من خلال توفير المعلومة لطالبيها وتقريب الخدمات للمواطن تكريسا لمبدأ الشفافية والنجاعة في العمل وما يدل على ذلك التطوّر الكبير الحاصل في ما يتعلق باهتمام العموم بمناشير الوزارة وبالمشاريع المحدثة لفائدة الأسرة والنساء والأطفال وكبار السن

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

-التأخر في صيانة وتجديد معدّات الشبكة المعلوماتية الذي من شأنه أن يعيق مواكبة التطوّرات التكنولوجية

-نقص التكوين في مجال الإعلامية والتقنيات الحديثة لإطارات وأعوان المهمة.

-عدم تفعيل إجراءات العمل عن بعد لفائدة الإطارات وذلك باعتبار نقص الموارد البشرية وتعدد

الملفات الموكولة للإطار الواحد بما يلزمه بالحضور الضروري في مكان العمل.

بطاقة المؤشر: نسبة انجاز كتلة الأجور

رمز المؤشر: 01.02.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية لضمان ملائمة الاختصاصات للحاجيات مع تدعيم المهمة بالموارد البشرية الكفؤة وضمانا للمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات.
2. تعريف المؤشر: الاعتمادات المنجزة مقارنة بالاعتمادات المرصودة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة / مؤشر قياس الأداء
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي يعكس تحقيق المساواة في الأجور من خلال المساواة في الترقيات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة: 100% سنة 2026

III-قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات				انجازات 2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023		2021		
100	98	97	96	%92	92	%	المؤشر:نسبة إنجاز كتلة الأجور

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالاعتماد على ما تم تنفيذه سنة 2022 من استهلاك لاعتمادات التأجير مقارنة بالمفتوح، تم ضبط التقديرات للسنوات القادمة 2024 - 2026 حيث من المتوقع إن تتلائم التقديرات مع الإنجازات خلال السنوات المالية القادمة وبلوغ نسبة إنجاز تقدر بـ 100% سنة 2026، وذلك بفضل الحرص على التحكم في الأجور مع السعي إلى إنجاز النفقات الإلزامية الفعلية وفق التقديرات الخاصة بالحاجيات الحقيقية للبرنامج، والتعهد بمستحقات المهمة في آجالها وتجنب تراكمها لسنوات مالية لاحقة من خلال النجاح في استيعاب مختلف الترقيات في الخطط الوظيفية والانتدابات الجديدة، حيث تمت الموافقة على 100 خطة موزعة كما يلي: 50 مربى طفولة و6 متصرفين و20 أخصائي اجتماعي مستشار و24 أخصائي نفسي يتم انتدابهم في الثلاثية الأخيرة دون انعكاس مالي على ميزانية سنة 2024.

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

في ظل غلق باب الانتدابات وعدم إقرار إجراءات جديدة في خصوص تدعيم المهمة بالموارد البشرية أو المصادقة على منحة التسيير ستشهد المهمة مغادرة متواصلة للأعوان الذين يتم استقطابهم عن طريق مهمات أخرى تقدم منحاً إضافية ومغرية مما يجعل عدد الأعوان في نقص من سنة إلى أخرى وهو ما من شأنه أن يؤثر على نسبة إنجاز كتلة الأجور في حالة عدم إقرار إجراءات ناجعة لتحفيز الموارد البشرية وتمكين المهمة من المحافظة على رصيدها من الموارد البشرية واستقطاب كفاءات مختصة لتطوير سير العمل.

بطاقة المؤشر: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين

رمز المؤشر: 02.02.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص
2. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي وفق منهجية النوع الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ((efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

3- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي يبرز مدى تحقيق المساواة في الاستفادة بخدمات التكوين والترفيه من حظوظ الإطارات والأعوان من النساء في المشاركة في الدورات التكوينية سواء المضمنة بالمخطط التكويني والمنعقدة في إطار التعاون مع الشركاء.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء من المشاركين في التكوين / العدد الجملي للمشاركين في التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور

1. تاريخ توقّر المؤشر: 31 ديسمبر

2. القيمة المستهدفة للمؤشر: 85% سنة 2026

3. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
85	80	75	70	70	55	%	المؤشر: نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن تتلائم التقديرات مع الإنجازات خلال السنوات المالية القادمة بفضل العمل على الترفيع في نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين حيث من المأمول تحقيق 75% وذلك خلال سنة 2024، على أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال سنتي 2025-2026 بالمقارنة مع النسبة المقدّرة لسنة 2024 لتصل إلى 85 بالمائة سنة 2026 وذلك باعتبار ارتفاع عدد الأعوان والإطارات من النساء بالوزارة مقارنة بالذكور، إلى جانب الحرص على دعم الكفاءات النسائية باعتبار أهمية التكوين في إعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلّد مناصب ومهام عليا وذلك في إطار التفاعل الإيجابي مع مقاربة النوع الاجتماعي.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للتكوين
- التأخر في تنفيذ روزنامة مخطط التكوين نتيجة التأخر في المصادقة عليه

- عدم توفيق الإطارات بين الزمن المهني والزمن المخصص للتكوين باعتبار كثرة الملفات امام ضعف الموارد البشرية
- عدم ملائمة برنامج التكوين مع الحاجيات الحقيقية للإدارة خاصة في ما يتعلق بادراج مقارنة النوع الاجتماعي في التصرف في الموارد البشرية والمالية.

بطاقة المؤشر: نسبة انجاز ميزانية المهمة

رمز المؤشر: 01.03.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف وتجنب تسجيل متخلدات وديون .
2. تعريف المؤشر: متابعة انجاز الميزانية بجميع برامجها وأقسامها وتقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة / مؤشر نتائج
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: تنفيذ الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين النساء والرجال في توزيع الاعتمادات المدرجة بالميزانية

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : النسبة المئوية لانجاز ميزانية المهمة بمختلف برامجها (طفولة و امرأة وأسرة وتكافؤ الفرص وكبار السن وقيادة ومساندة) ومختلف أقسامها (تأجير وتسيير وتدخّل واستثمار) مع المتابعة الدورية للنسب المذكورة (الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة)
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023	2022	2021		
99	98	97	96	96	95	%	المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المؤمل أن يشهد تنفيذ اعتمادات الميزانية ملائمة مع النتائج المقدرة وذلك من خلال تحقيق تطورا بنقطة واحدة في النتائج لكل سنة خلال الفترة (2026-2024) مقارنة بنسبة تنفيذ سنة 2022 وتنبني هذه التقديرات على نسق استهلاك الاعتمادات لسنتي 2021-2022-2023 بالإضافة لمواصلة الإدارة لعملية تركيز أسس الرقابة الداخلية وتدعيم الموارد البشرية في الاختصاصات التي تشهد نقص في الأعوان وخصوصا في مجال الصفقات والشراءات وشؤون الإدارية والمالية بإعتماد آليات النقلة أو الإلحاق أو إعادة التوظيف بهدف تحسين تنفيذ المخططات السنوية للتكوين وللشراءات و خلاص الديون والمتخلدات ضمانا لديمومة الميزانية وترشيدا للتصرف فيها.

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن تحقيق تنفيذ الميزانية يصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عدم احترام البرمجة السنوية للنفقات وما ينجر عنها من تعطيل على مستوى تنفيذ الميزانية
- طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عدم احترام أجال الفرز الفني والمالي وإصدار تقارير المشتري العمومي.
- عدم التحكم في إجراءات التوصل بقرار الرقابة المعدلة باعتبار تدخل مصالح خارجية عن المهمة.
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة إدارة الشؤون المالية ومغادرة العديد من أعوانها مما يعيق

التنفيذ الجيد للميزانية في ظل تكليف عدد قليل من الأعوان بمهام عديدة.

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف
2. تعريف المؤشر: تطوّر حجم برنامج القيادة والمساندة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية / مؤشر نتائج
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: المساواة في التصرف في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة خاصة من حيث مستوى الأجور والتمتع بالمنح بالإضافة إلى التصرف في اعتمادات التسيير من خلال توفير فضاء عمل ملائم من حيث التوزيع للتجهيزات المكتبية والامتيازات الوظيفية بين النساء والرجال.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: ميزانية البرنامج مقارنة بميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توقّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: قيمة الميزانية المتوقع بلوغها على المدى المتوسط
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				2022	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023		2021		
11	10.70	10.60	9.75	10	9	%	المؤشر 2.2.2 نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة

من الصعب خلال هذا المؤشر الملائمة بين الإنجازات والتقديرات في نتائج هذا المؤشر وذلك باعتبار الحاجة الملحة إلى بناء وكفاءات جديدة سواء لفائدة المندوبيات أو على مستوى الإدارات المركزية، ومن المنتظر أن تشهد الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة ارتفاع طفيف في نسب التطور مقارنة بسنة 2023 حيث من المتوقع ان تبلغ سنة 2024 حوالي 10.60 بالمائة وهي نتائج تبقى مستقرة ومن الضروري أن تتطور في السنوات القادمة باعتبار حاجة البرنامج إلى اعتمادات إضافية نظرا لكون المهمة تفتقد إلى مقدرات خاصة بمندوبياتها حديثة الإنشاء (2014) وهو ما يفسر تطور ميزانية البرنامج على المدى المتوسط إذ يتوقع ارتفاع في اعتمادات التسيير بكفاءة مقرر جديد للوزارة إلى جانب تنفيذ ميزانية الاستثمار (بناء مقدرات للمندوبيات الجهوية-اقتناء وسائل نقل وتجهيزات-تهيئة شاملة لمقر الوزارة...) بالإضافة لمنحة التسيير للأعوان المنتظر المصادقة عليها وللزيادة المحتملة في عدد الأعوان وللبرامج التكوينية ويعود هذا الارتفاع الضعيف خاصة لتقيدنا بمخطط النفقات متوسط المدى وللمناشير التوجيهية في إعداد الميزانيات.

هذا بالإضافة إلى دعم المندوبيات الجهوية والتي تقدم الدعم اللوجستي لبقية البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالجهات من خلال التعهد بنفقات الأكرية وخلص الشركات الوطنية (كهرباء، ماء، وقود) مع دعمهم المتواصل في التعهد بوسائل التصرف الإداري وصيانة وسائل النقل وتعهده وصيانة البناءات.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تعتبر ضعيفة نوعا ما مقارنة بميزانية

المهمة ودعمها يواجه صعوبات ميدانية ويصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- استثنائاً ميزانية برنامج الطفولة بالنسبة الأعلى من ميزانية المهمة باعتبار أن البرنامج يشغل أغلبية الإطارات التربوية والعملية على المستويين المركزي والجهوي إذ يشغل قرابة 85 بالمائة من أعوان المهمة إضافة إلى أهمية الاعتمادات المرصودة بعنوان التدخل والخاصة بنفقات الرعاية ودعم الجمعيات والوحدات العملية الراجعة بالنظر إليه (معهد إطارات الطفولة بدرمش والمرصد الوطني لحقوق الطفل ومركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات).
- ضعف نفقات التسيير والتي يطمح البرنامج إلى الترفيع فيها باعتبار الإشكاليات الكبيرة المتعلقة بصيانة المباني ووسائل النقل وتوفير المواد الإعلامية.
- نقص كبير في الإطارات البشرية الموضوعية على ذمة البرنامج والذي يعود بالأساس إلى قلة الانتدابات والمغادرة الكبيرة للإطارات وطالب النقل المتسارعة في ظل غياب أي تحفيزات، بالإضافة إلى عزوف الإطارات عن الالتحاق به نظراً لغياب الحوافز المالية،
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة
- ضعف الموارد البشرية الموضوعية على ذمة الإدارة العامة للمصالح المشتركة وبقيّة الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج.

بطاقة المؤشر: كلفة التسيير حسب الأعوان

1. المؤشر: 03.03.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في نفقات التسيير
2. تعريف المؤشر: كلفة العون من نفقات التسيير
3. نوع المؤشر: مؤشر قياس أداء
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: المساواة في التصرف في اعتمادات التسيير من خلال توفير فضاء ومناخ عمل ملائم من حيث التوزيع للتجهيزات المكتبية والامتيازات الوظيفية بين النساء والرجال.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

2. طريقة احتساب المؤشر: كمي
 3. وحدة المؤشر: ألف دينار (عدد)
 4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
 5. تاريخ توقّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
 6. القيمة المستهدفة للمؤشر :
- تطوّر النفقات المدعمة لتحسين ظروف العمل مقابل التقليل من النفقات المتعلقة باستهلاك الطاقة وترشيد استعمال معدات التصرف واستعمال التراسل الالكتروني
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات				إنجازات 2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024	2023				
2.760	2.500	2.652	2314	1787.631	2301	أد	المؤشر 2.3.3 كلفة التسيير حسب الأعوان

من المتوقع تحقيق إنجازات ملائمة للتقديرات أو أكثر بقليل من التقديرات وذلك مرتبط أساساً بالترفيغ في

كلفة العون من سنة إلى أخرى لإعتمادها على فرضيات أهمها:

- ارتفاع النفقات الخاصة بالأكرية وذلك بقرار مقرر جديد للوزارة.

- تطوّر الاعتمادات المخصصة للتعمد والصيانة

- ارتفاع أسعار الطاقة

- برمجة كراء مكاتب جديدة سواء على المستوى المركزي أو بعض المندوبيات الجهوية،

- الرفع من نسبة التأطير عن طريق التسميات في الخطط الوظيفية العليا ت هي نسبة عالية وتؤثر

هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير حيث تطلب الترفيع في كلفة إسناد مقتطعات

الوقود وإسناد السيارات وصيانتها علاوة على تكلفة البرنامج التكويني المزمع تنفيذه والذي بدوره

شهد ارتفاعاً في التكلفة

لذلك من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر ارتفاع خلال الثلاث سنوات القادمة ليصل إلى 2760 أ.د سنة

2026.

وتعود تطلعات البرنامج للترفيغ في كلفة التسيير حسب الأعوان إلى التالي:

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال صيانة البناءات والمعدات وتوفير وسائل العمل اللائقة

(الحواسيب والآلات الطابعة والأثاث)

- الترفيع في الاعتمادات المرصودة لصيانة الأسطول لان الاعتمادات الحالية غير كافية بالتعهد بالإصلاحات الدورية للسيارات.
- تجديد الأثاث الموضوع على ذمة الإطارات خاصة في ظل تقادمه وتهالكه.
- تعميم الحواسيب والآلات الطابعة على الإطارات والأعوان خاصة في ظل استعمال المنظومات الإعلامية للتصرف في الميزانية .

1. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التوجه العام لترشيد نفقات التسيير
 - الارتفاع المستمر لنفقات الطاقة
 - تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة بما يكبد الوزارة رصد اعتمادات إضافية لاستهلاك الكهرباء والماء والهاتف إضافة إلى ارتفاع

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ
الفرص

التعريف :

1.النشاط الرئيسي: انجاز بحوث ودراسات وتكوين وتوثيق وإعلام حول المرأة باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي

2.مرجع النشاط: القانون عدد 78 المؤرخ في 7 أوت 1990

مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 1205 المؤرخ في 31 ماي 1999

سنة :

II الإستراتيجية والأهداف : يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كآلية علمية لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن وفق البرامج الوطنية للبلاد التونسية وتماشيا مع الإستراتيجية الوطنية التي رسمتها الوزارة للسنوات القادمة 2024-2026 والتي تتلخص بالنسبة للمركز في

1اهداف الإستراتيجية-

*تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في الوسط الحضري والريفي ،

*تدعيم التمكين الاجتماعي وتكافؤ الفرص

* مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي

2 تدخلات الفاعل العمومي: فبوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع

الاجتماعي، يتولى مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، دعم الوزارة عند مساهمتها في

تصور السياسات ووضعها للخطط والبرامج والأنشطة مما يضفي أكثر نجاعة في محتواها وفي آليات تنفيذها

ومتابعتها وتقييمها، وذلك على ضوء مخرجات الدراسات والبحوث التي يعدها المركز حول الوضع الحقوقي

للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة،

III الميزانية على المدى المتوسط

اتقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2026-2024)

التقديرات			2023	إنجاز 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف منها:
2100	1900	1550	1500	1523 %100	منحة بعنوان التأجير
265	260	260	250	257 100%	منحة بعنوان التسيير
690	680	624	639	580 100%	ميزانية الإستثمار/التجهيز: منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي
3055	2840	2434	2389	2337	المجموع

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج الطفولة

بطاقة الفاعل العمومي: "س وس"

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: حماية الأطفال فاقدى السند العائلي والمهددين وذلك بكفالتهم داخل قرى الأطفال س وس أوفي كنف أسرهم الطبيعية والسهر على تربيتهم ورعايتهم إلى غاية الاندماج في المجتمع.

2. مرجع الإحداث: عدد 4989 المؤرخة في 22 ديسمبر 1981

سنة 1981 بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والمنظمة الدولية لقرى الأطفال س.و.س بتاريخ 26 مارس 1981 والمصادق عليها بالقانون عدد 83-34 بتاريخ 2 أفريل 1981

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: 2 فيفري 2023.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: تنصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد الأهداف مع الجمعية التونسية لقرى الأطفال س.و.س ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة كما سيأخذ هذا العقد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للمخطط التنموي في مجال النهوض بالطفولة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

الهدف 1: رعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع وبندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها وقدرتها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية.

الهدف 2: حماية الطفولة ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الطفولة من

كافة المخاطر التي تهددها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- قبول الأطفال بالمنازل العائلية
- تقوية مهارات وقدرات الأطفال
- الإدماج العائلي للأطفال
- توفير خدمات الدعم المدرسي
- الرعاية الشاملة للأطفال
- دعم العائلات لبعث المشاريع المدرة للدخل.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2021	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها:
-	-	-	1360000000	1170000000	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
					ميزانية الاستثمار أو/التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
-	-	-	-	-	
			1170000000	1170000000	المجموع

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج كبار السن

1. النشاط الرئيسي: ن1: التعهد بكبار السن في مؤسسات الإيواء.

2. مرجع الأحداث:

- المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات.
- أمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- أمر حكومي عدد 568 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ماي 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- قرار رئيس الحكومة مؤرخ في 26 مارس 2018 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- القانون عدد 114 لسنة المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين.
- أمر عدد 1017 لسنة 1996 مؤرخ في 27 ماي 1996 يتعلق بضبط شروط الإيواء بمؤسسات رعاية المسنين.
- تأسس الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في 06 جوان 1964 وتحصل على تأشيرة كاتب الدولة للداخلية تحت عدد 3645 بتاريخ 9 اوت 1964.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

- عقد القدرة على الأداء : غرة جانفي 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2021 ممضى بتاريخ 10 جويلية 2019

- 09 عقد القدرة على الأداء : جانفي 2023.

V- الإستراتيجية والأهداف:

4. الإستراتيجية: المحاور الإستراتيجية الخاصة بالفاعل العمومي والتي تنزل في إطار إستراتيجية

البرنامج:

المحور الأول:

تمتيع كلّ المسنّين دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعية و بما يضمن لهم العيش الكريم.

المحور الثاني:

تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية بما يستجيب لخصوصياتهم.

5. الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بمؤسسات

الرعاية.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تحسين ظروف عيش المقيمين بمؤسسات رعاية كبار السن.

6. تدخلات الفاعل العمومي:

- النشاط الرئيس : تقديم خدمات اجتماعية للنهوض بالفئات الهشة لمعاودة مجهودات الدولة في المجال

الاجتماعي والتنموي: إذ يشرف الاتحاد يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 13

مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان-

القصرين- سوسة- صفاقس- قفصة- قمرت سيدي بوزيد).

- تتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعاية الشاملة للمقيمين بها من مأكّل و مشرب و ملبس و علاج تنشيط و ترفيه و كل ما من شأنه تهيئة المناخ النفسي المناسب و توفير سبل الراحة الممكنة.

المساهمة في أهداف البرنامج :

- ❖ إيواء المسنين و تأمين الإقامة اللائقة من مأكّل و ملبس بالإضافة الى تقديم اوجه الرعاية الاجتماعية و الثقافية و الصحية و الترفيهية التي تتيح لكبار السن التوافق النفسي و تساعدهم على التكيف الاجتماعي مما يوفر لهم الراحة و الطمأنينة
- ❖ تدعيم نشاط الجمعيات العاملة في هذا الميدان و تنمية مواردها
- ❖ وضع مشروع حياة إفرادي لكل مقيم عبر تامين دوره و الاستفادة من خبرته و تجاربه.
- ❖ تحسين الخدمات الرعاية المطلوب توفيرها.

VI- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

		التقديرات		2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024				
21.773.400	19.296.000	17500.000	16000.000	14035,813	ميزانية التصرف:	
16.273.400	15.296.000	14300.000	13700.000	11748.428	منها: - منحة بعنوان التأجير	
5.500.000	4.000.000	3200.000	2300.000	2287.385	- منحة بعنوان التسيير	

1.500.000	1.000.000	3.241.000	2500	2500	<p>ميزانية الاستثمار أو/التجيز:</p> <p>(منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).</p>
-----------	-----------	-----------	------	------	---

بطاقات إدراج مقارنة النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1/ الإطار العام

لطالما احتلت مسألة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين مكانة بارزة ضمن المشروع الحداثي لتونس انطلاقاً من إطار تشريعي هام وهيكل ومؤسسات

مختصة ومجتمع مدني منخرط واستراتيجيات وخطط عمل ، غير أن تحليل الوضع الراهن يعكس:

- تواجد محتشم و دون المامول للنساء و الفتيات في سوق الشغل وفي بعث المشاريع زيادة الاعمال
- مشاركة ضعيفة للنساء و الفتيات في ادارة الشان العام و في الوصول الى مواقع صنع القرار
- تواصل وجود مظاهر التهميش و الفقر في الوسط الريفي و تأثيره على النساء و الفتيات خاصة
- تفاقم مظاهر العنف و التمييز القائم على النوع الاجتماعي و تعمقه زمن الاوبئة و الازمات و التغييرات المناخية.
- اتساع الفارق بين القانون و واقع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية رغم المصادقة ، على العديد من الالتزامات الدولية والوطنية وانخراط وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ضمن أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز من أجل دفع التنمية الشاملة.

ومن اهم التحديات و الفوارق بين الجنسين و التي مازالت مرتبطة سلبا باوضاع المرأة نخص بالذكر منها:

■ ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأسر والنساء والأطفال وكبار السن

حيث يتوزع العنف المسلط على النساء بين 84% عنف معنوي و72% عنف مادي و10% عنف جنسي و42% عنف اقتصادي فيما لم تتجاوز نسبة العنف السياسي 0.6%، في حين تجاوز العنف الزوجي 75% حسب الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة حول محددات العنف الزوجي سنة 2021،

■ ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء والفتيات في الوسط الريفي وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية و ضعف التّفاذ المنصف والعادل

إلى الخدمات والموارد

- تمثل المرأة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء وتحتل الدور الريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي وحماية هذه المناطق من التصحر البيئي والسكاني، لكنها تعاني العديد من الصعوبات لعل من أهمها:

✓ ضعف توفر مورد رزق خاص بها مقارنة بالرجل حيث إنّ نسبة النساء والفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19.3% مقابل 55.9% بالنسبة إلى الرجال.

✓ صعوبة النفاذ إلى الخدمات والموارد ومسالك التوزيع.

✓ عدم ارتقاء ظروف عملهنّ إلى معايير العمل اللائق .

✓ عدم احتساب مشاركتهنّ في القطاع الفلاحي بصفتهمّ معينات للعائلة بما أنه عمل غير مؤجّر إذ يمثلن 78.9 % من مجموع اليد العاملة الموسمية

و71.42% من مجموع اليد العاملة القارة، في حين ترتفع مساهمتهن يدا عاملة معينات للعائلة وبدون أجر إلى حدود 78.5%.

- كما ارتفع عدد المعينات المنزليات الى 40000 معضمهن فتيات %17.5 منهن تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، و60.8% تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة، و31% لم يلتحقوا بالتعليم و31% منهن قد أجبروا على الانقطاع على التعليم،

■ تواضع التواجد النشط والفاعل للمرأة في ريادة الاعمال وفي سوق الشغل وفي مواقع صنع القرار

✓ لم تتجاوز نسبة النساء الناشطات خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 34.7% حسب احصائيات المعهد الوطني للاحصاء كما لا تزال تمثيلية النساء في

ريادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن نسبة 27 %، المصدر الخطة

الوطنية للاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات 2022-2025

✓ كما لم تتجاوز نسبة النساء المنتفعات بقروض لبعث المشاريع 46.3% سنة 2015 المصدر الخطة الوطنية لماسسة النوع الاجتماعي،

✓ أمّا على مستوى نفاذ النساء الى مواقع صنع القرار فلا تزال متواضعة ومتذبذبة رغم المجهودات المبذولة حيث بلغت نسب مشاركة النساء بالحكومة

(32% سنة 2021) وبالبرلمان (26.3% سنة 2019) وبالمجالس المحلية المنتخبة (48.49% سنة 2018)، هذا فضلا عن نسب مشاركتها المتواضعة في

الوظائف العليا بالوزارات (37% سنة 2022) والقطاع الخاص (10.40% من الأدوار القيادية المتقدمة بالمؤسسات سنة 2019) وفي القضاء (48.8% سنة 2021) وفي السلك الدبلوماسي (10% سنة 2021) بالإضافة إلى مشاركتها في التجديد والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (55% نسبة النساء في البحث العلمي، و12.8% كرئيسات للمجالس العلمية للجامعات)، (المصدر الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية)،

تطور نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والمهن غير المهيكلة لدى الأسر والنساء والأطفال وكبار السن وتفاقمها زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء بـ 20.9٪ مقابل 14.1٪ لدى الرجال خلال الثلاثية الأولى من سنة 2022 وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة ترتفع إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة بنظرائهم من الذكور،

✓ ارتفاع نسبة الفقر لدى الأطفال زمن الأوبئة والأزمات حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الفقر من 19% إلى 25% اثر شهرين من الحجر الصحي الشامل اي ما يقارب 216.000 طفل فقير جديد وارتفع عدد الاطفال الفقراء إثر الجائحة من 685.000 طفل إلى 900.000 طفل، "المصدر الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة"

✓ تطور نسبة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي حيث بلغت حوالي 37,5%، ومثلت نسبة الإناث 17.3% مقابل 20.2% بالنسبة إلى الذكور. "المصدر الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن أكتوبر 2022"

✓ تفاقم الآثار السلبية للأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو في مهن تتسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النفاذ إلى التكنولوجيا و الخدمات،

■ ارتفاع نسبة الإعاقة وتزايد الاحتياجات الصحية والاجتماعية للأسرة وكبار السن

✓ أدى ارتفاع مستوى مؤشر أمل الحياة لدى النساء 78,1 سنة مقابل 74,5 للرجال سنة 2017 الى اتساع الفجوة بين الجنسين على مستوى الخدمات اثر ظهور فئة من المسنات يعشن فرادى (دون عائل أو أرامل أو مطلقات)،

✓ تسجيل نسبة ارتفاع كبار السن المتعهد بهم من طرف أحد أفراد العائلة 23.5%، والذين لا يتمتعون بتغطية صحية (13.4%)، وكبار السن المعوقين 18.5% والذين يعانون من عجز كلي 37.2% "وفق احصائيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات"

■ تكريس الصور النمطية للدور الرعائي للمرأة وعدم التوازن في تقاسم الأدوار داخل الأسرة

✓ وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الام والطفل في تونس/2018 فان نسبة الأمهات اللاتي يشاركن أبناؤهن في أنشطة التعلم والاستعدادات المدرسية تساوي 64.4% كما تفيد الدراسات ان المرأة تخصص 08 اضعاف الوقت الذي يخصصه الرجل للعمل المنزلي والاعتناء بالأطفال ورعاية كبار السن مما يحول دون تمتعهن بوقت كاف للراحة النفسية و الجسدية او المشاركة في الحياة الجمعياتية او السياسية او الثقافية او

الرياضية

▪ ضعف نفاذ الأطفال والاطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في سن 03-05 سنوات الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز وعلى قدم

المساواة بين الجنسين وبين الجهات

✓ بلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي 27.6% مقابل 62.7% بالوسط الحضري وتسجل نسب ارتفاع بالتربية ما قبل

المدرسية تغيرا بفارق 5 نقاط مئوية لصالح الذكور (39,7% للذكور و34,3% للإناث)

✓ كما بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2022/2021 مقابل 207 طفل مصابين بطيف

التوحد لسنة 2020/2021، و كما اشارت المؤشرات لسنة 2016-2017 الى ارتفاع معدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من

ثماني سنوات الى 1.4% مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

▪ عدم ملائمة الاطار التشريعي المنظم للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن مع مقتضيات تطوير المنظومة التشريعية لهذه الفئات

وامام واقع مختلف الفئات في وضعية الهشاشة وخاصة منها النساء والفتيات، حرصت المهمة بالنظر للدور الافقي المناط بعهدتها من خلال مجلس النظراء

للمساواة وتكافؤ الفرص لدفع جميع السياسات العمومية كما حددت تدخلاتها ذات الاولوية لسد فجوة الفوارق بين الجنسين مع الأخذ بعين الاعتبار

لعنصر تأثير الأزمات على مختلف الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة

وفي هذا الإطار يتجه النظر إلى العمل بالتوجهات الاستراتيجية التالية :

التوجه الاستراتيجي 1: القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز داخل الاسرة وخاصة ضد النساء والفتيات والاطفال وكبار السن وتعزيز مشاركة

التوجه الاستراتيجي 2: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة وكبار السن في الوسطين الحضري والريفي

التوجه الاستراتيجي 3: الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والطفل والأسرة وكبار السن زمن الاوبئة والازمات والتغيرات المناخية

وذلك للحدّ من الفوارق بين الجنسين لتنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي :

✓ الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

✓ الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهم الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار

على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

✓ الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

✓ الأثر عدد 6: تعزيز صمود النساء والفتيات زمن الأزمات والتغيرات المناخية.

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
<p>محدودية الوعي والتحسيس بمناهضة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي</p> <p>التطبيع مع العنف و تبني الوالدين وأفراد العائلة الهيمنة الذكورية على الإناث داخل العائلة المصغرة والكبيرة.</p> <p>عدم الدراية بحقوقها القانونية وبقانون 58 المتعلق بمناهضة العنف</p>	<p>عزوف النساء على التبليغ عن تعرضهن للعنف خوفاً من التشهير</p>	<p>الهدف العملي 1: رفع الوعي والتحسيس بمناهضة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي</p>
<p>غياب خطة اتصالية تشمل كل الشرائح الاجتماعية والعمرية والثقافية والمهنية (الأطفال- الكهول ذات المستويات التعليمية والمهنية مختلفة وتعتمد الطريقة التفاعلية و المسرحية في الطرح للموضوع ولقاءات بالمدارس والجامعات والمعامل والمؤسسات العمومية والخاصة والوضيعة والمقاهي والشارع).</p> <p>اقتصار القيام بحملات التحسيس فقط في المواعيد الاحتفائية بموضوع مناهضة العنف ضد المرأة</p> <p>عدم انخراط البرامج الإعلامية والأعمال الفنية في رفع الوعي المجتمعي والتحسيس بمناهضة العنف ضد المرأة</p>	<p>موسمية وعدم تنوع الحملات والبرامج التوعوية التي تمكن من جذب انتباه الجمهور والحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وعواقبها.</p>	
<p>عدم توفر الفضاءات المناسبة لجعلها مراكز إيواء للنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن:محدودية المخزون العقاري المخصصة لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف/ طول إجراءات تخصيص العقارات لفائدة الوزارة</p> <p>طول المسار القانوني لإنجاز أشغال البناء والتهيئة</p> <p>محدودية الفضاءات التي تستجيب للبرنامج الوظيفي خاص بالتعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف</p> <p>غياب ثقافة تبرع الخواص بعقارات لإحداث مراكز إيواء للنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.</p> <p>ضعف الموارد المالية المخصصة لبناء مراكز الإيواء</p> <p>غياب وعي المسؤولين على المستوى الجهوي بأهمية الاستثمار في مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف</p>	<p>صعوبة احداث مراكز للتعهد بالنساء والفتيات والأطفال ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن خاصة عند احداث مراكز ايواء</p>	<p>الهدف العملي 2 : تحسين النفاذ وجودة خدمات التعهد للفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن</p>

ثقافة اجتماعية تعتبر أن أحداث مراكز إيواء للمرأة المعنفة مصدر لتفكك العائلة		
غياب خطة لتركيز وتعميم مراكز الإيواء		
غياب تصنيف قانوني لمراكز إيواء للنساء والفتيات ضحايا العنف		
محدودية الإطارات المختصة في التسيير والتعهد بالنساء ضحايا العنف على مستوى الجمعيات	عزوف الجمعيات الناشطة في مجال العنف على تقديم ترشحاتهم لتسيير مراكز إيواء النساء ضحايا العنف	
عدم تمتع الجمعيات المسيرة لمراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف بالاستثناء المتعلق بخلاص أجور العاملين بتلك المراكز		
صعوبة توفير اغلب الجمعيات المترشحة للوثائق المكونة للملف للحصول على التمويل العمومي طبقا للأمر 5183 لسنة 2013 المتعلق بضبط شروط ومعايير اسناد منحة التمويل العمومي)		
خط أخضر للإشعار حول العنف لا يغطي 24 ساعة عمل	ضعف في آليات الإشعار عن العنف	
نقص في عدد أعوان الإنصات الذي يخول التداول بنسق 5 ساعات لكل فريق انصات يوميا خلال 24 ساعة		
عدم وجود قانون أساسي خاص بأعوان الإنصات بقطاع الوظيفة العمومية (يُضبط شروط الانتداب وعدد ساعات العمل اليومية وإجراءات التحفيز للعمل بالخط الأخضر...)		
غياب الإطارات المختصة في الإحاطة الصحية والنفسية بالإطارات المكلفة بالإنصات عزوف العمل بالخط الأخضر لغياب التحفيز		
صعوبة تأمين العمل بالليل بصفة منتظمة		
نقص تكوين الإطارات المختصة لتأمين الإنصات		
خط أخضر لا يستوعب أكثر من 2 اشعارات		
محدودية الدراية بوجود خط أخضر/ غياب خطة اتصالية للتعريف بالخط الأخضر والخدمات التعهد التي يسديها		
الخوف من الوصم الاجتماعي / الخوف من نظرة المجتمع ومن انتقام القائم بالعنف	ضعف اقبال النساء على خدمات مراكز التعهد	

<p>محدودية خدمات القرب للتعهد بالنساء ضحايا العنف على المستوى الأرياف والمناطق المحلية والداخلية للولايات (توفير مراكز انصات و إيواء – توفير فرق متنقلة للاستقبال و توجيه النساء والفتيات) : عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية لتأمين خدمات القرب للنساء والفتيات ضحايا / عدم برمجة المشروع ضمن مشاريع الوزارة ذات الأولوية</p> <p>عدم دراية المرأة بوجود مراكز للتعهد بالنساء ضحايا العنف وبخدمات الخط الأخضر 1899</p>	<p>بالنساء</p>	
<p>محدودية الدورات التكوينية لفائدة إطارات مراكز الإيواء</p> <p>نقص في الإطارات المختصة في التعهد النفسي للنساء (إختصاص النفسيين الاجتماعيين)</p> <p>غياب دليل إجراءات موحد للتعهد بالمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها انطلاقا من القبول إلى مغادرة مركز الاستقبال والتوجيه أو مركز الإيواء</p>	<p>محدودية جودة خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف</p>	
<p>غياب تواتر الزيارات الميدانية الى مراكز التعهد من قبل هيكل الإشراف لمتابعة وتقييم ظروف التعهد وجدوى تدخلات المركز لفائدة المقيمين</p> <p>غياب نموذج موحد لتقارير المتابعة والتقييم لتسيير مراكز الإيواء الواجب عرضها على اللجان المشتركة للمتابعة والتقييم</p>	<p>ضعف في آليات متابعة وتقييم حالات العنف ضد المرأة</p>	
<p>عدم وجود نظام احصائي لتجميع البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ضحايا العنف ضد المرأة وبالقائمين به على مستوى كامل التراب التونسي</p> <p>غياب منظومة إعلامية تشرك كل القطاعات المتدخلة و شاملة لمسار التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن من الاستقبال إلى حين إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الكلي لهن</p> <p>محدودية الدراسات في مجال العنف ضد المرأة</p>	<p>غياب البيانات حول ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والقائمين به على المستوى الوطني</p>	<p>الهدف 3: تدعيم حوكمة مسار التعهد بالفتيات و النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن</p>
<p>عدم دورية الاجتماعات مع المتدخلين في الوزارات على المستوى المركزي</p> <p>عدم دورية عقد اجتماعات اللجان القطاعية على المستوى الجهوي</p>	<p>ضعف في آليات التنسيق مع الوزارات المتدخلة في المجال (وزارة التربية - وزارة الداخلية – وزارة الصحة...)</p>	

مثال:مراجعة مختلف البرامج التعليمية (في المدارس ومراكز التكوين والجامعات) لتخليصهم من الصور النمطية عن الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمساواة والاحترام المتبادل والحل السلمي للنزاعات -

قوانين / تشريعات / قرارات داخلية غير مراعية للنوع الاجتماعي

غياب جرد للنصوص القانونية التمييزية في علاقة بمناهضة العنف في إطار لجنة قيادة خاصة بالوزارة

ضعف آليات التنسيق مع الوزارات المعنية لتحسين النصوص القانونية في علاقة بمناهضة العنف

طول إجراءات إصدار النصوص القانونية في علاقة بمناهضة العنف ضد المرأة

خطة العمل الخاصة بالأثر 01

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					بيان المؤشر	الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن) 2024**	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
%25	%20	%15	عدد الحملات التحسيسية والأيام الاعلامية المنجزة في السنة الحالية / عدد الحملات التحسيسية والأيام الاعلامية المنجزة في السنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور الحملات التحسيسية والأيام الإعلامية	الهدف العملي1: رفع الوعي والتحسيس بمناهضة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي.	مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي	البرنامج عدد1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

%25	%20	%15	عدد تدخلات الوزارة ببرامج إعلامية، بصرية ومسموعة حول ظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي في السنة الحالية / عدد تدخلات الوزارة ببرامج إعلامية، بصرية ومسموعة حول ظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي في السنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور تدخل الوزارة بالبرامج الإعلامية، البصرية والمسموعة حول ظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي			
%100	%80	%50	عدد مراكز ايواء النساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن في السنة الحالية / عدد مراكز ايواء النساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن في السنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور عدد مراكز ايواء النساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن	الهدف العملياتي 2 : تحسين النفاذ وجودة خدمات التعهد للفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن		
%20-	%15-	%10-	عدد الاشعارات في السنة الحالية / عدد الاشعارات في السنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور الإشعارات			
%100	%80	%70	عدد النساء أو الفتيات المتعهد بهن بمراكز الإيواء واللاتي تم إدماجهن اجتماعيا أو اقتصاديا/ عدد النساء أو الفتيات المتعهد بهن بمراكز الإيواء*100	نجاحة	نسبة النساء أو الفتيات المتعهد بهن بمراكز الإيواء واللاتي تم إدماجهن اجتماعيا أو اقتصاديا			
%25	%20	%15	عدد الاجتماعات القطاعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في السنة	جودة	نسبة تطور الاجتماعات القطاعية حول العنف القائم على النوع	الهدف 3: تدعيم حوكمة مسار التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف		

			الحالية/ عدد الاجتماعات القطاعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في السنة الفارطة*100		الاجتماعي	والأطفال المرافقين لهم		
%25	%20	%15	عدد القوانين التمييزية المحيطة السنة الحالية / عدد القوانين التمييزية المحيطة السنة الفارطة*100	نجاعة	نسبة تطور تحيين القوانين التمييزية			

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					بيان المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقدير ت (3+ن)	تقدير ت (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر					
ميزانية الدولة + مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	5	4	3	عدد الأيام التوعوية والتحسيسية	نجاعة	عدد الأيام التوعوية والتحسيسية	تنظيم أيام توعوية وتحسيسية للقضاء على الصورة النمطية للمرأة	الهدف العملياتي1: رفع الوعي والتحسيس بمناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي	مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
				2000	1500	1000	عدد المنتفعين	نجاعة	عدد المنتفعين				

تمويل أجنبي	أد25	أد25	أد25	%100	%70	%40	المنجز من الخطة / المأمول انجازه 100*	جودة	نسبة التقدم في انجاز الخطة	خطة اتصالية وخطة مناصرة لمزيد التعريف بقانون 58 على المستوى الجهوي ورفع الوعي حول مخاطر العنف(بالتنس يق مع المرصد الوطني ومركز البحوث والدراسات)		
وزارة أملالك الدولة	-	-	-	%10	%7	%5	عدد الأراضي المخصصة لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف بالسنة الحالية / عدد الأراضي	نجاعة	نسبة تطور الأراضي والعقارات المخصصة لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف	دعوة الولاية ورؤساء البلديات لتوفير وتخصيص عقارات لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف	الهدف العملياتي 2 : تحسين النفاذ وجودة خدمات التعهد للفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن	

							المخصصة لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف بالسنة الفارطة 100*						
ميزانية الدولة	3 م د لكل مركز	3 م د لكل مركز	3 م د لكل مركز	24 مركز	24 مركز	20 مركز	عدد المراكز المحدثة	نجاعة	عدد المراكز المحدثة	تعميم إحداث مراكز دامجة للتعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن			
ميزانية الدولة	20 أ د	20 أ د	10 أ د	2	2	1	عدد خلايا الإنصات والتوجيه والتعهد والإحاطة مختصة بالنساء والفتيات ضحايا	نجاعة	عدد خلايا الإنصات والتوجيه والتعهد والإحاطة مختصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف	تعميم خلايا الإنصات والتوجيه والتعهد والإحاطة مختصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف			

								العنف			على مستوى مركزي وجهوي			
-	-	-	-	%100	%70	%40	المنجز من القانون/ المأمول انجازه 100*	جودة	نسبة التقدم في انجاز القانون	إعداد نص قانوني لتنظيم العمل بالخط الأخضر				
ميزانية الدولة تمويل اجنبي	10أد	10اد	10أد	4	4	4	عدد الدورات التكوينية النجزة في السنة الحالية/ عدد الدورات التكوينية النجزة في السنة الماضية* 100	جودة	عدد الدورات التكوينية	تنظيم دورات تكوينية للإطارات المختصة				

ميزانية الدولة	25أد	25أد	25أد	12	12	12	عدد الزيارات الدورية في السنة الحالية/عدد الزيارات الدورية في السنة الماضية* 100	جودة	عدد زيارات الدورية	التعاقد مع طبيب الشغل			
ميزانية الدولة	40أد	35أد	30أد	2300	2100	2000	عدد الاشعارات للسنة الحالية/عدد اشعارات السنة الماضية* 100	جودة	عدد الاشعارات دون اقتطاع	التنسيق مع مشغلين شبكات الهاتف والانترنات لضمان استمرارية قبول الاشعارات			
ميزانية الدولة	-	-	40أد	100%	80%	70%	المنجز/ المأمول انجازة*100	جودة	نسبة التقدم في تحسين جودة الخدمات	التنسيق مع مشغلين شبكات الهاتف والانترنات لضمان			

										تحسين جودة الخدمات			
ميزانية الدولة + مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	5	4	3	عدد الحملات التحسيسية وحالات المناصرة في السنة الحال ية/عدد الحملات التحسيسية وحملات المناصرة في السنة الماض ية*100	نجاعة	عدد الحملات التحسيسية وحملات المناصرة	القيام بحملات تحسيسية ومناصرة وخدمات الجوار لتعريف بمسار التعهد بالنساء			
ميزانية الدولة + مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	5	4	3	عدد الأيام المفتوحة في السنة الحال ية/عدد الأيام المفتوحة في السنة الماض ية*100		عدد الأيام المفتوحة	تنظيم أيام مفتوحة للتعريف بخدمات مراكز النساء ضحايا العنف بالجهات			

ميزانية الدولة + مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	24	24	20	عدد الجمعيات المتكونة في السنة الحال ية/عدد الجمعيات المتكونة في السنة الماضية* 100	نجاعة	عدد الجمعيات المتكونة	تكوين الجمعيات الناشطة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف			
-	-	-	-	100%	100%	%70	المنجز / المأمول 100*		نسبة التقدم في مراجعة كراس الشروط الخاصة بتسيير مراكز النساء ضحايا العنف	مراجعة كراس الشروط الخاصة بتسيير مراكز النساء ضحايا العنف			
-	-	-	-	100%	%100	%70	المنجز / المأمول 100*		عدد جلسات العمل مع الأطراف المتدخلة	التنسيق مع رئاسة الحكومة لتمتع الجمعيات الناشطة في مجال التعهد بالنساء			

										ضحايا العنف باستثناء في التأجير			
-	-	-	-	4	4	4	عدد اجتماعات لجان المتابعة والتقييم في السنة الحالية/ عدد اجتماعات لجان المتابعة والتقييم في السنة الماضية* 100	جودة	عدد اجتماعات لجان المتابعة والتقييم	دورية لجان المتابعة و تقييم الإتفاقيات مع الجمعيات			
-	-	-	-	4	4	4	عدد زيارات المتابعة والتقييم في السنة الحالية/ عدد زيارات المتابعة	جودة	عدد زيارات الميدانية لمتابعة وتقييم	تكثيف الزيارات الميدانية لمتابعة وتقييم أداء مراكز إيواء النساء			

								والتقييم في السنة الماضية* 100						
-	-	-	-	24	20	15	عدد المراكز التي استندت الى بطاقة التقييم/عدد الجملي للمراكز* 100	جودة	نسبة تفعيل بطاقة التقييم	إعداد بطاقة تقييم مقيسة لتقييم الخدمات داخل المراكز التعهد				
-	-	-	-	100%	100%	80%	المنجز/الممام ول*100	جودة	نسبة التقدم في اعداد التقرير الموحد لتقييم تسيير مراكز الإيواء	إعداد أنموذج موحد لتقارير المتابعة والتقييم لتسيير مراكز الإيواء				
-	-	-	-	100%	100%	80%	المنجز/الممام ول*100	جودة	نسبة التقدم في اعداد دليل الاجراءات	إعداد دليل إجراءات موحد للتعهد بالمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها				

										انطلاقاً من القبول إلى مغادرة مركز الاستقبال والتوجيه أو مركز الإيواء			
ميزانية الدولة+ تمويل اجنبي	-	أد50	أد50	100%	100%	80%	المنجز/الممام ول*100	جودة	نسبة التقدم في احداث المنصة	إحداث منصة الالكترونية لتجميع البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات ضحايا العنف ضد المرأة وبالقائمين به على مستوى كامل التراب التونسي	الهدف 3: تدعيم حوكمة مسار التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن		
ميزانية الدولة+ تمويل اجنبي	-	أد50	أد50	100%	100%	80%	المنجز/الممام ول*100	جودة	مدى التقدم في تركيز المنظومة الإعلامية	مراسلة المركز الوطني للاعلامية حول إحداث منظومة إعلامية			

										تشرك كل القطاعات المتدخلة و شاملة لمسار التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن من الاستقبال إلى حين إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الكلي لهن			
ميزانية الدولة +تمويل اجني	30أد	30أد	30أد	100%	80%	70%	عدد الدراسات المنجزة في السنة الحال ية/المبرمج إنجازة* 100	جودة	عدد الدراسات المنجزة	التنسيق مع الكريديف والمرصد الوطني لمنهضة العنف حول اعداد دراسات في المجال			

					100%	80%	70%	عدد الاجتماعات المنجزة في السنة الحالية/عدد الاجتماعات التي تم ضبطها في الروزنامة* 100	جودة	عدد الاجتماعات الدورية	اعداد روزنامة عمل لضبط دورية الاجتماعات مع المتدخلين في الوزارات على المستوى المركزي والجهوي			
	-	-	-	-	70%	60%	%50	عدد النصوص القانوني التمييزية التي تم جردها في السنة الحالية/العدد الجملي للنصوص القانونية* 100	جودة	عدد النصوص القانوني التمييزية التي تم جردها	احداث لجنة صلب الوزارة تعنى بجرد النصوص القانونية التمييزية في علاقة بمناهضة العنف			

نظرا لارتفاع نسب العنف الأسري وخاصة الزوجي منه على اعتبار أننا أصبحنا نتحدث عن ظاهرة اجتماعية تستدعي في مرحلة أولى الدراسة للوقوف على أسبابها وفي مرحلة ثانية ضمان نجاعة التدخل في هذا الإطار، تفيد المعطيات الإحصائية أن العنف المسلط على الفتيات والنساء بلغ حدوده القصوى الى حد أننا أصبحنا نتحدث في السنوات الأخيرة عن ارتكاب جرائم قتل النساء والفتيات وتبين الإحصائيات الصادرة عن الخط الأخضر 1899 لسنة 2021 أن العنف الزوجي أصبح يمثل أكبر نسبة حيث تبلغ ضحاياه 78 % وأن الفئة العمرية الأكثر تعرضا للعنف هي ما بين 30 و40 سنة بنسبة 40% تليها الفئة العمرية ما بين 41 و50 سنة، وعلى اعتبار أن هذه الفئة التي توجد تحت خط الضغط هي الفئة القادرة على الفعل في المجال التنموي اذا ما توفرت الفرص يعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وفق رؤية منهجية دقيقة على تحقيق هدفه الإستراتيجي المتمثل في مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي من خلال اختيار أهداف عملية بطريقة مدروسة تراعي الإشكاليات المطروحة وانحصرت هذه الأهداف العمليّة في ثلاث مسارات الأول يعمل على رفع الوعي والتحسيس بمناهضة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي وذلك للحد من هيمنة الثقافة التمييزية وعليه ينتظر ان تنخفض نسب العنف خلال سنوات القادمة و في تفاعل مع الهدف العملياتي الأول يعمل الهدف العملياتي الثاني على تحسين النفاذ وجودة خدمات التعهد للفتيات و النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقة لهن في مجال توفير الحماية للمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها بهدف تأمين سلامتهم الجسدية والمعنوية والتكفل بهم من حيث الايواء والاعاشة والعلاج الجسدي والنفسي كما تتولى مراكز الايواء مرافقة المرأة المعنفة في مسارها القانوني ضد القائم بالعنف ومساعدتها على استرجاع ثقمتها في ذاتها علاوة على تمكينها اقتصاديا ليسهل اندماجها مجددا في المجتمع دون أن ننسى تحسين الخدمات المسداة للنساء والفتيات حاملات الاعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. ويتوقع أن يكون هناك أثر إيجابي على الفئة المستهدفة فتتعزيز ثقمتن بهذه المراكز ويمكن لهن أن يحققن ذواتهن ويدخلن في الدورة الاقتصادية من خلال بعث موارد رزق أو الإستثمار وينتظر من الهدف العملياتي الثالث تدعيم حوكمة مسار التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف

والأطفال المرافقين لهم من خلال جرد القوانين التمييزية وتحسينها بما يضمن مراعاة النوع الاجتماعي وتوفير بيانات ومعطيات احصائية حول نسب النساء والفتيات والأطفال المرافقين لهم المتعهد بهم.

البرنامج عدد2: برنامج الطفولة

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تيسير النفاذ لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بين الجنسين وبين الفئات		
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: الحد من التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبين الجهات في النفاذ لخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة	نقص في عدد مؤسسات الطفولة العمومية التي تقدم خدمات جوار وذات جودة تربوية والمراعية للمقدرة الشرائية للعائلات متوسطة وضعيفة الدخل	ارتفاع كلفة إحداث مؤسسات طفولة عمومية ونقص انتداب الإطارات التربوية المختصة
الهدف العملي 2: الترفيع في عدد الأطفال فتيات وفتيانا المنتفعين ببرنامج دعم العائلات المعوزة	ارتفاع نسب الفقر لدى الأطفال الى 25 %	محدودية الاعتمادات المرصودة لتغطية التحاق الاطفال في وضعية هشاشة اجتماعية
الهدف الاستراتيجي عدد2 النهوض بحماية الأطفال فتيات وفتيانا من جميع أشكال التهديد		
الهدف العملي 1: تطوير مهارات الأطفال فتيات وفتيانا للوقاية من جميع اشكال العنف	نقص في كفاءة الإطارات التربوية بالقطاعين العمومي والخاص في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والطفل	عدم برمجة دورات تكوين الإطارات التربوية في مجال اليات مناهضة العنف ضد المرأة والطفل
	محدودية برامج التنشيط التربوي الاجتماعي الموجهة للأطفال فتيانا وفتيات في مجال الوقاية من العنف	البرامج الرسمية للتنشيط التربوي الاجتماعي غير مواكبة للمستجدات المجتمعية وغير مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي والوقاية من العنف
الهدف العملي 2: رفع الوعي والتحسيس بواجب الإشعار	عدم دراية العموم بواجب الإشعار المحمول على كل مواطنة ومواطن	محدودية اشعاع الخطة الاتصالية ضعف التحسيس والتوعية

<p>محدودية التكوين في مجال الصفقات لاعوان المرصد الوطني لحقوق الطفل و عدم الامام بمنظومة الشراءات على الخط Tuneps</p>	<p>محدودية الدراسات والبحوث حول مظاهر العنف المسلط على الاطفال</p>	<p>الهدف العملياتي 3: تدعيم حوكمة مسار التعهد بالأطفال فتياتا وفتيانا ضحايا العنف (دراسات-احصائيات-منظومة قانونية-منظومة معلوماتية-قيادة وتنسيق ومتابعة</p>
<p>عدم وعي المتدخلين في مجال الطفولة بأهمية ادراج الاحصائيات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في المشاريع و التقارير</p>	<p>احصائيات حول العنف لا تراعي النوع الاجتماعي</p>	
<p>غياب التنسيق و المتابعة لتحقيق التكامل بين المنظومات المعلوماتية الخاصة بمتابعة وضعيات الطفولة</p>	<p>منظومات معلوماتية غير متكاملة ولا تراعي النوع الاجتماعي +Child info+toufoula .tn</p>	
<p>ضعف متابعة توصيات اعمال اللجان</p>	<p>عدم دورية اجتماع لجان القيادة</p>	
<p>-نقص في دورات تكوين الاطارات المتعده بالأطفال في مجال اليات مناهضة العنف ضد المرأة والطفل -الاهتمام بالمسائل البيداغوجية حجب الرؤية على النصوص و التراتيب القانونية وخاصة قانون 58 و مجلة حماية الطفولة</p>	<p>-نقص في كفاءة الإطارات المتعده بالأطفال بالقطاعين العمومي والخاص في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والطفل - عدم ادراج محاور التكوين في مجال اليات مناهضة العنف ضد المرأة والطفل الموجه للإطارات التربوية ببرنامج التكوين السنوي - التكوين الاساسي لا يحتوي على محاور تدريس في قوانين مناهضة العنف ضد المرأة والطفل</p>	<p>الهدف العملياتي 4: تدعيم قدرات الإطارات المختصة بالتعهد بالأطفال ضحايا العنف) أعوان الاستقبال - أعوان الإحاطة و الأخصائيين النفسيين- الإخصائيين الاجتماعيين - لجان القيادة - اللجان التنسيقية - بقية الأطراف المتدخلة</p>
<p>معايير الجودة في الخدمات غيرمصنفة ذات اولوية. نقص في عدد المؤسسات والاطارات المختصة للتعهد بالأطفال ضحايا العنف - نقض في المعدات</p>	<p>غياب معيار قيس الجودة يراعي حاجيات الاطفال حسب الجنس للمراكز المندمجة للشباب و الطفولة -عدم وجود تصنيف للمؤسسات حسب طبيعة التهديد وخاصة منه العنف - نقص في وسائل العمل للإطارات المختصة</p>	<p>الهدف العملياتي 5: الرفع من جودة خدمات المراكز المندمجة للشباب والطفولة للأطفال المهديين بالعنف المتعهد بهم فتيانا وفتيات</p>

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					طبيعة المؤشر	بيان المشروع	الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة					
(ن+3)	(ن+2)	(ن+1)**		المؤشر					
47	45.5	44	احتساب مجموع الأطفال المنتفعين بخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة العمومية والخاصة من مجموع الأطفال دون 05 سنوات	نجاحة	تطور نسبة نفاذ الاطفال من الجنسين	الهدف العملياتي 1: الحد من التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبين الجهات في النفاذ لخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة	1: تيسير النفاذ لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بين الجنسين وبين الفئات	الطفولة	
42	40	8-2	احتساب نسبة الأطفال المنتفعين بالبرنامج دعم العائلات المعوزة من مجموع عدد الأطفال المسجلين بمؤسسات الطفولة المبكرة	نجاحة	نسبة تطور الاطفال من الجنسين المنتفعين ببرنامج دعم العائلات المعوزة	الهدف العملياتي 2: الترفيح في عدد الأطفال فتيات وفتيانا المنتفعين ببرنامج دعم العائلات المعوزة			

30	25	20	نسبة الأطفال فتيانا وفتياتا الذين تمت تنمية مهاراتهم للوقاية من كل اشكال العنف من مجموع الأطفال المتعهد بهم بمؤسسات الرعاية	نجاعة	نسبة الأطفال فتيانا وفتياتا الذين تمت تنمية مهاراتهم للوقاية من جميع اشكال العنف	1: تطوير مهارات الأطفال فتيات وفتيانا للوقاية من جميع اشكال العنف	2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	
تطور بـ 15%	تطور بـ 10%	تطور بـ 5%	تطور عدد الإشعارات الواردة بالمقارنة بالسنة الفارطة	نجاعة	نسبة تطور الاشعارات حول الاطفال من الجنسين في وضعية تهديد	2: رفع الوعي والتحسيس بواجب الإشعار		
3	2	1	احتساب عدد الدراسات المنجزة	جودة	نسبة انجاز الدراسات نسبة المنظومة المحينة و المراعية للنوع الاجتماعي	3: تدعيم حوكمة مسار التعهد بالأطفال فتيانا وفتيانا ضحايا العنف (دراسات- احصائيات-منظومة قانونية-منظومة معلوماتية-قيادة وتنسيق ومتابعة)		
30	25	20	نسبة الإطارات المنتفعة من التكوين من مجموع عدد الإطارات المتعده بالأطفال	جودة	نسبة تطور الاطارات المنتفعة بالتكوين في مجال التعهد بالاطفال في وضعية تهديد	4: تدعيم قدرات الإطارات المختصة بالتعهد بالأطفال ضحايا العنف (أعوان الاستقبال - أعوان الإحاطة والأخصائيين		

						النفسيين - الأخصائيين الاجتماعيين - لجان القيادة - اللجان التنسيقية - بقية الأطراف المتدخلة)	
30	25	20	نسبة المؤسسات المستجيبة لمعايير الجودة من مجموع عدد المراكز المندمجة للشباب والطفولة	جودة	نسبة المراكز المندمجة للشباب والطفولة المستجيبة لمعايير الجودة للتعهد بالأطفال في وضعية تهديد	5: الرفع من جودة خدمات المراكز المندمجة للشباب والطفولة للأطفال المهددين بالعنف المتعهد بهم فتيانا وفتيات	

مركبات: مركبات ومراكز الشباب والطفولة

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
ميزانية الدولة	1 مليار	3 مليار	2 مليار	5	25	25	عدد رياض الأطفال	نجاعة	احداث وتجهيز رياض أطفال	الهدف العملياتي 1: الحد من التمييز وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبين	1: تيسير النفاذ	الطفولة

منظمة اليونسيف							العمومية		عمومية	الجهات في النفاذ لخدمات مؤسسات الطفولة المبكرة	لخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بين الجنسين وبين الفئات
ميزانية الدولة	18.9 م.د	15.750 م.د	12.6 م.د	30 الف	25 الف	20 الف	عدد الأطفال المنتفعين	نجاحة	التطوير من عدد الأطفال المنتفعين - الرفع من مقدار المنحة المخصصة للطفل الواحد من 50 الى 70 د* 9 أشهر	الهدف العملياتي 2: الترفيع في عدد الأطفال فتيات وفتيانا المنتفعين ببرنامج دعم العائلات المعوزة	
ميزانية الدولة / منظمة اليونسيف	50 ألف دينار	40 ألف دينار	30 ألف دينار	10	8	5	عدد دورات التكوين	جودة	تنظيم دورات تكوين لفائدة الأطفال	1: تطوير مهارات الأطفال فتيات وفتيانا للوقاية من جميع اشكال العنف	2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
المؤسسات الإعلامية العمومية و الخاصة /	100 الف دينار	80 الف دينار	50 ألف دينار	8	5	3	عدد الومضات المنشورة (عبر الوسائل المسموعة	جودة	انتاج حملة اتصالية	2: رفع الوعي والتحسيس بواجب الإشعار	

الوزارة							والمكتوبة و المريئية)					
الوزارة												
برنامج الطفولة / ميزانية الوزارة	60 الف دينار	40 الف دينار	20 الف دينار	3	2	1	احتساب عدد الدراسات المصادق عليها	جودة	عدد الدراسات المنجزة	3:تدعيم حوكمة مسار التعهد بالأطفال فتياتا وفتيانا ضحايا العنف (دراسات-احصائيات- منظومة قانونية-منظومة معلوماتية-قيادة وتنسيق ومتابعة)		
ميزانية الدولة / منظمة اليونسيف/ داعمين دوليين	80 الف دينار	60 الف دينار	30 الف دينار	10	8	4	عدد دورات التكوين لفائدة الاطارات التربوية المختصة بالتعهد	جودة	تنظيم دورات تكوين لفائدة الإطارات المختصة بالتعهد بالأطفال	4:تدعيم قدرات الإطارات المختصة بالتعهد بالأطفال ضحايا العنف (أعوان الاستقبال - أعوان الإحاطة و الأخصائيين النفسيين - الأخصائيين الاجتماعيين - لجان القيادة - اللجان التنسيقية - بقية الأطراف المتدخلة)		
ميزانية الدولة / الجمعية التونسية لجودة التعليم	40 ألف دينار	30 ألف دينار	20 ألف دينار	40	30	20	عدد المؤسسات المستجيبة لمعايير الجودة	جودة	انتاج منظومة قياس نظم الجودة بمؤسسات الرعاية	5: الرفع من جودة خدمات مراكز الشباب والطفولة للأطفال المهددين بالعنف المتعهد بهم فتيانا وفتيات		

يعتبر حرمان الأطفال وفتيانا وفتياتنا من حقهم في التعليم شكلا من أشكال العنف حيث اثبتت الدراسات ان نسبة الأطفال المهددين من الانقطاع المدرسي المبكر في اطار عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجهات وبين الفئات هم الأطفال الذين تم حرمانهم من الولوج الى خدمات الطفولة المبكرة وخاصة منهم الأطفال المنحدرين من عائلات معوزة القاطنين في المناطق الريفية والجبلية والحدودية والأحياء ذات كثافة السكانية العالية. وفي هذا الاطار تم العمل على الترفيع في نسب التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة من 41 % سنة 2022 الى 45.5% سنة 2025 والعمل على تمكين عائلات الأطفال المعوزين بالتمتع بخدمات الطفولة المبكرة لفائدة منظورهم من الجنسين بمنحة قدرها 70د لمدة 10 أشهر تسند لفائدة رياض الأطفال كما تم احداث برنامج الروضة العمومية وتمتيع الأطفال الفقراء منهم بمجانبة التكوين بنسبة 50 بالمائة من طاقة الاستيعاب.

-أما بالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بالنهوض بحماية الأطفال وفتيانا وفتياتنا من جميع أشكال التهديد فسيتم قياسه من خلال:

- نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والاطفال في خلاف مع القانون من بين مجموع الإشعارات الواردة، والتي من مؤمل أن تشهد تطور وذلك نتيجة العمل على احداث خدمات قرب للمواطن في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من خلال تركيز مكاتب جهوية ثنائية بكل من ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدينين و اعداد حملة للتعريف بواجب الإشعار موجهة للعموم حيث ما نفكت عدد الإشعارات في تزايد من سنة الى أخرى حيث انقل من 5783 إشعارا سنة 2013 الى 17507 سنة 2019 الى 15202 سنة 2020 و 17069 سنة 2021 غير انه تجدر الملاحظة ان عدد الإشعارات لا يعبر عن العدد الحقيقي للأطفال المهددين في تونس فهذه الأرقام لا تعكس حقيقة الظاهرة بل تعكس حجم عمليات الإشعار و حجم العمل المنجز من قبل مندوبي

حماية الطفولة بما يعني وجود حالات عديدة لم يتم التفطن اليها لعدم الإشعار بها و التي هي أكبر عددا من الحالات التي تم اكتشافها، فأفلتت من عمليات الإحصاء والمتابعة مما يستوجب وضع حملة اتصالية متعددة المصادر والوسائل للتحسيس بأهمية الاشعار والتبليغ عن وضعيات التهديد.

● نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا ترتبط أساسا بمدى إدماجهم سواء بالعائلة أو الشغل أو الزواج، وحيث أنه بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية وتنامي ظاهرة الفقر فان الادماج بالعائلة لن يشهد تطورا كبيرا كما أن الادماج بالتشغيل ويبقى الإدماج بالزواج من أقل النسب تطورا مقارنة بالإدماج بالعائلة أو بالتشغيل لارتفاع مصاريف الزواج ورغبة الأطفال في مواصلة الدراسة أو دخول سوق الشغل وهو ما يفسر بلوغ نسبة تطور ضعيفة تقدر ب 13% في غضون سنة 2025 مقارنة ب 11.5% في سنة 2022

● نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسسي حيث يعمل البرنامج على الترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسسي خلال السنوات القادمة لما للأسرة من دور كبير في التعهد بأبنائها خاصة أطفال الأسر التي تشكو عجزا ماديا بالأساس ومزيد تأهيلها للتعهد بأبنائها من خلال تطوير الروابط الأسرية والتكثيف من زيارات المتابعة. وحيث بلغ نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسسي 76% خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2022 بنسبة 72%.

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

الهدف الاستراتيجي عدد 1		حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: النهوض بالتعهد بكبيرات السن في وضعية تهديد	غياب مؤسسات مختصة لإيواء كبيرات السن في وضعية تهديد	غياب إطارات مختصة للتعهد بكبار السن في وضعية تهديد.
	غياب خطة مندوب حماية كبار السن للتعهد بكبار السن في وضعية تهديد.	غياب خطة مندوب حماية كبار السن للتعهد بكبار السن في وضعية تهديد.
	عدم تخصيص اعتمادات للتعهد بكبيرات السن ضحايا العنف.	عدم تخصيص اعتمادات للتعهد بكبيرات السن ضحايا العنف.
الهدف العملياتي 2: ضمان حماية أفضل للنساء كبيرات السن.	عدم وجود خط أخضر للإشعار حول العنف المسلط على كبيرات السن	ضعف الاعتمادات وعدم توفر الإطارات المختصة
		عدم وجود وسائل لوجستية
الهدف العملياتي 2: ضمان حماية أفضل للنساء كبيرات السن.	ضعف إستقبال والتوجيه و الإحاطة النفسية	ضعف في تكوين إطارات المختصة لتعهد نقص في الإطارات
	قوانين لا تأخذ بعين الاعتبار العنف و التهديد المسلط على كبيرات السن.	غياب تشريعات تراعي العنف والتهديد المسلط على كبار السن
		غياب التحسيس والتوعية بالعنف والتهديد المسلط على كبار السن

منظومة احصائية لمتابعة مؤشرات العنف لا تأخذ بعين الاعتبار الشريحة العمرية 60 سنة فما فوق	عدم توفر إحصائيات دقيقة وتحليلها بالمرصد الوطني لمناهضة العنف
غياب خطط تحسيسية لمناهضة ظاهرة العنف وتغيير العقلية	عدم تنظيم حملات تحسيسية لحماية كيبيرات السن.

خطة العمل الخاصة بالأثر 1

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					بيان المؤشر	الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)**	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
85%	80%	75%	عدد الاشعارات المتعهد بها/ عدد الاشعارات الجمالية*100	نجاحة	نسبة التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كيبيرات (السن)	النهوض بالتعهد بكيبيرات السن في وضعية تهديد	حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد	كبار السن
60	80	120	مجموع مدة التعهد بالوضعيات/ عدد الوضعيات المتعهد	نجاحة	معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد كيبيرات السن			

			بها					
70%	66	60%	الحملة التحسيسية المبرمجة سنويا / الحملة المنجزة 100*	جودة	نسبة انجاز الحملة التحسيسية	ضمان حماية أفضل للنساء كبيرات السن.		
				نجاحة	نسبة تطور المستفيدين من الحملة			

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية باعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					بيان المؤشر	الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقدير (3+ن)	تقدير (2+ن)	تقدير (1+ن)	تقدير (3+ن)	تقدير (2+ن)	تقدير (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر					
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إدراج محور العنف في برامج التكوين	الهوض بالتعهد بكبيرات	حماية كبار السن نساء ورجالا من	كبار السن

	-	-	-	30	20	10	عدد	جودة	عدد الإطارات المختصة المتكونة في التعهد بكبيرات السن.	تكوين الإطارات المختصة في مجال التعهد بكبار السن ضحايا العنف والتهديد	السن في وضعية تهديد	كل أشكال العنف والتهديد	
منظمة دولية				25	25	-		جودة	نسبة إنجاز الخطة	إعداد خطة تنفيذية للإستراتيجية الوطنية لكبار السن تأخذ بعين الاعتبار العنف			
						-	-	-جودة	-	إحداث خطة مندوب حماية كبار السن			
	-	-	-	4 %	%3	%2	عدد كبيرات السن بمؤسسات الرعاية/العدد الجملي للنساء* 100	فاعلية	نسبة كبيرات السن بمؤسسات إيواء النساء ضحايا العنف	تضمين وجوب إيواء كبار السن بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف			

إن الزيادة السريعة في عدد السكان من كبار السن والمرور بجائحة كوفيد 19 أديا حتما ارتفاع ظاهرة سوء المعاملة لدى كبار السن حيث تعهدت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن منذ سنة 2021 إلى موفى شهر ماي 2022 بـ 258 حالة مسن تعرضوا لحالات عنف. ولئن تعتبر مظاهر الهشاشة لدى كبار السن قاسما مشتركا بين النساء والرجال المنتمين للفئات الاجتماعية الهشة، فإنها تبدو أكثر حدة لدى النساء كبيرات السن وتجعلهن أكثر عرضة من الرجال لمختلف أنواع ومخاطر العنف.

بالنسبة للهدف الثاني "التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن" والذي من المامول ان تصل نسبته الى 97 % سنة 2025، وهذا يستوجب مزيد العمل خلال السنوات القادمة على مناهضة كل أشكال سوء معاملة كبار السن مع الالتزام الكامل بمقاومة جميع أشكال العنف المسلط ضدهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة ومزيد الحرص على تجسيد أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وذلك في إطار اعتماد مقارنة قائمة على النوع الاجتماعي تولي اهتماما خاصا بالمرأة كبيرة السن التي قد تعاني إضافة إلى ظاهرة العنف المسلط عليها من حالات العيش فرادى دون عائل ومن المعاناة من عديد الأمراض.

وقد تلقى الخط الأخضر 1833 الذي تم إطلاقه يوم 15 جوان 2023 إلى حدود 12 سبتمبر الجاري حوالي 1089 رسالة صوتية. وقد بلغ عدد الرسائل المتعلقة بطلب تدخل لفائدة المسنين/ ات 563 رسالة حيث احتلت ولاية تونس المرتبة الأولى بـ 157 رسالة صوتية.

كما تلقى الخط الأخضر، خلال الفترة ذاتها، في إطار خدمات الرعاية والتوجيه والإرشاد حوالي 22 طلبا للانتفاع ببرنامج الإيداع العائلي لكبار السن و 41 حالة تم توجيهها للانتفاع بخدمات الفريق المتنقل لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت و69 طلبا واردا من فئة كبار السن للانتفاع بآليات وبرامج مختلفة للوزارة تم توجيهها إلى مصالح المندوبيات الجهوية، إلى جانب حوالي 249 طلبا للانتفاع بخدمات العلاج المجاني وتوفير المنحة القارة وتحسين مسكن تمت إحالتها على السلط المحلية والمصالح المختصة للشؤون الاجتماعية.

كما تلقى الخط الأخضر، خلال الفترة ذاتها، 65 إشعارا حول العنف المسلط على المسنين (نساء:69.25% ، رجالا 30.75%) تتوزع بين:

- 51 حالة عنف مادي ولفظي واقتصادي (نساء:72.5% ، رجالا 27.5%)

- 14 حالة إهمال وتقصير في الرعاية (نساء:57% ، رجالا 43%).

وتستهدف الأنشطة المزمع تنظيمها جميع فئات المجتمع وخاصة منهم العاملين في مجال رعاية كبار السن بهدف مزيد رفع الوعي بأهمية مقاومة العنف ضد كبيرات السن وإيجاد أفضل السبل للتعهد بهن.

ومن المتوقع أن يكون لهذه الأنشطة المزمع تنفيذها أثرا ايجابيا في التعهد بكبيرات السن في وضعية تهديد والتحسيس بقضايا مناهضة العنف تجاههن من خلال الحملات التحسيسية ونشر ثقافة السلم والمساواة.

أما بخصوص تقديرات الميزانية، فإنه من المتوقع أن يقع برمجة اعتمادات في السنوات القادمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على

المستوى الوطني والجهوي والمحلي

البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 2: تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: تدعيم مشاركة المرأة في الشأن العام ووصولها إلى مواقع القرار	ضعف مبادرة النساء لتقلد مواقع صنع القرار	صعوبة التوفيق بين التزاماتها الأسرية والمهنية
		صورة نمطية لدور المرأة الذي ينحصر في الرعاية

غياب التحسيس بدور النساء القياديات		
غياب برامج تكوينية موجهة للنساء وصعوبة في التقلد العادل لمواقع صنع القرار		
غياب خطة إتصالية للمناصرة	غياب خطة عمل لتدعيم مشاركة المرأة في الشأن العام ووصولها إلى مواقع القرار	
غياب بنك معلومات حول النساء القياديات		
عدم دورية التكوين		

خطة العمل الخاصة بالأثر 2

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					بيان المؤشر	الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
(ن+3)	(ن+2)	(ن+1) **						
%30	%20	%10	عدد دورات التكوين ودعم قدرات النساء في مجال القيادة للسنة الحالية/ عدد دورات التكوين ودعم قدرات النساء في مجال القيادة للسنة الفارطة 100*	نجاحة	نسبة تطور دورات التكوين ودعم قدرات النساء في مجال القيادة	الهدف العملي 1: تدعيم مشاركة المرأة في الشأن العام ووصولها إلى مواقع القرار	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

%30	%20	%10	عدد النساء المنتفعات بدعم القدرات للسنة الحالية/ عدد النساء المنتفعات بدعم القدرات للسنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور النساء المنتفعات بدعم القدرات			

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الإستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				
ميزانية الدولة + تمويل اجنبي	أد50	أد50	أد100	100	100	100	عدد المنتفعين من دورات التكوين	نجاعة	عدد المنتفعين من دورات التكوين	التنسيق مع الكريديف للقيام بدورات تكوينية لتعزيز قدرات النساء في مجال القيادة	الهدف العملياتي 1: تدعيم مشاركة المرأة في الشأن العام ووصولها إلى مواقع القرار	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
ميزانية الدولة + تمويل اجنبي	أد10	أد20	أد30	100%	80%	70%	المنجز من الدراسة / المأمول انجازه 100*	جودة	نسبة التقدم في انجاز الدراسة	التنسيق مع الكريديف لإعداد دراسة حول النساء في مواقع صنع القرار			
ميزانية الدولة + تمويل اجنبي	-	أد20	أد30	100%	100%	70%	المنجز من الدراسة / المأمول انجازه 100*	جودة	التقدم في انجاز الخطة	التنسيق مع الكريديف لإعداد خطة اتصالية حول أهمية تقلد النساء لمواقع صنع القرار والتعريف بدور النساء القياديات			

										spot publicitaire) تلفزية وأفلام ثقافية - تظاهرات وطنية (والدولية)			
ميزانية الدولة	-	أد20	أد30	100%	100%	70%	المنجز من الدراسة / المأمول انجازه 100*	نجاحة	نسبة التقدم في تركيز المنظومة المعلوماتية	إعداد بنك للمعلومات حول النساء القياديات			

● التحليل

يعمل البرنامج من خلال هدفه العملياتي على تدعيم مشاركة المرأة في الشأن العام ووصولها إلى مواقع القرار وذلك للحد من الإشكاليات المطروحة والمتعلقة أساساً بعدم التناسف و تكافؤ الفرص بين الجنسين تبعاً لوجود قوانين تمييزية وتمثلات اجتماعية نمطية لا تعتمد مبدأ تكافؤ الفرص تتمظهر في ضعف تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي حيث لا تتجاوز نسبة تواجدها في مختلف الخطط الوظيفية 29.7%. ولتجاوز هذه الإشكاليات ضماناً لمبدأ التناسف سيعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص من خلال الأنشطة المبرمجة على تكثيف عدد الدورات التكوينية التي تعنى بالقيادات النسوية للتمكن من احتساب نسبة النساء المستفيدات من سنة إلى أخرى من البرامج التكوينية تهدف إلى صقل كفاءاتهن في مجال القيادة وتمكينهن من تقنيات حسن التصرف والتحاوور وتعزيز ثقتهن بأنفسهن إلى حدود 2026 ،

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
		الهدف الاستراتيجي 2:الهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
نقص في مهارات القيادة	غياب روح المبادرة	الهدف العملياتي 1: دعم تمثيلية النساء لإدارة المراكز المندمجة للشباب والطفولة
عدم توفر محور القيادة وإدارة الازمات ضمن مخطط التكوين السنوي	صعوبة أداء المهمة	
عدم وجود شبكة تقييم حسب الكفاءة	عدم تفعيل مبدأ التناصف على مستوى إجراءات التعيين لادارة المراكز	

خطة العمل الخاصة بالأثر 2

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية		الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
------------------	--	------------------	----------------------	----------

تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)**	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر			
12	10	5	عدد النساء المعينات لإدارة المراكز المندمجة للشباب والطفولة للسنة الحالية/ عدد النساء معينات لإدارة المراكز المندمجة للشباب والطفولة للسنة الفارطة*100	جودة	نسبة تطور تمثيلية النساء لإدارة المراكز المندمجة للشباب و الطفولة	1:دعم تمثيلية النساء لإدارة المراكز المندمجة للشباب و الطفولة	2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	الطفولة

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				
	0	0	0	6	4	2	احتساب عدد محاور التكوين	جودة	عدد محاور التكوين	ادراج محور القيادة ببرنامج التكوين السني	1:دعم تمثيلية النساء لإدارة المراكز المندمجة للشباب و الطفولة	2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	الطفولة
ميزانية الدولة / الداعمين	45 الف دينار	30 الف دينار	15 الف دينار	150	100	50	احتساب عدد	جودة	عدد المنتفعات	تنظيم دورات تكوين في			

الدوليين								المنتفعات بالتكوين		بالتكوين	القيادة			
ميزانية الدولة / الداعمين الدوليين	-	أد10	أد10	-	50	50		جودة	نسبة التقدم في انجاز الأشغال	اعداد شبكة تقييم حسب الكفاءة لدعم تمثيلية النساء				

التحليل

المراكز المندمجة للشباب و الطفولة هي فضاءات رعاية تتكفل بشريحة الأطفال من فاقد السند العائلي و الذين يعيشون ظروفًا عائلية و إجتماعية صعبة تعيق إندماجهم في المجتمع ، كما تقوم بإيواء الأطفال المهددين (طلاق الابوين ، عجز الابوين ، او فقدانها ..) قصد رعايتهم و تربيتهم الى غاية زوال حالة التهديد ، وهي توفر لهم نصف إقامة بالتوازي مع خدمات تربوية إجتماعية في نطاق الوسط الطبيعي بالإعتماد على مشروع إدماج لكل طفل ،

بلغ عدد هذه المراكز 22 مركزا يشرف عليها 681 إطارا من أخصائيين اجتماعيين و نفسانيين و غيرهم وقد استفاد من خدماتها 2023 طفلا خلال سنة 2020

و يمكك بإدارة هذه المؤسسات 7 مديرات من مجموع 22 مؤسسة حيث نظرا لطبيعة التعامل مع الأطفال في وضعية تهديد و خصوصية العمل الإداري و التقني للمراكز المندمجة للشباب و الطفولة وظروف العمل التي تتطلب التفرغ الكلي لمتابعة وضيعيات الأطفال فإن هذا القطاع يشهد عزوف السيدات عن تقديم ترشحاتهم لسد الشغورات الحاصلة في بعض المراكز مما يستوجب العمل على تنمية قدراتهم أكثر في مجال القيادة و التصرف المالي و الإداري و في مجال التصرف في الازمات و إرساء مبدا المناصفة على مستوى لجان التقييم .

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد 9.2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا:		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي1: تيسيرولوج النساء الى مواقع صنع القرار	- نقص في تكوين الإطارات النسائية وتنمية مهارتهن (في مجال القيادة الإستراتيجية (leadership)، الاتصال والتفاوض، التصرف في المشاريع (gestion des projets)	- مخطط سنوي للتكوين لا يأخذ بعين الاعتبار وحدات التكوين في مجال القيادة الإستراتيجية (leadership)، الاتصال والتفاوض، التصرف في المشاريع (gestion des projets). - محدودية الاعتمادات المخصصة للتكوين في مقابل التكلفة الباهضة للتكوين في مجالات القيادة - حصص تكوينية لا تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التناسف
	- ضعف المبادرة لتقلد مواقع صنع القرار بالنسبة للنساء	- عدم التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية - ضعف الثقة في القدرات وعدم تحمل المسؤولية

• الأهداف والمؤشرات العملية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية *	بيان المؤشر (الوسائل والمنتوج)	المؤشرات العملية				
				طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)
القيادة والمساندة	ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا	الهدف العملي1: تيسيرولوج النساء الى مواقع صنع القرار (المناصب العليا والمديرين العاميين والمندوبين المؤسسات تحت الإشراف)	نسبة النساء في مواقع صنع القرار	نجاعة	عدد النساء في مواقع القرار / العدد الجملي للمتقلدين لمواقع قرار *100	45	47	50

* المراعية للنوع الاجتماعي

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
تمويل عمومي	أد8	أد5	أد4	5	3	2	- عدد الوحدات التكوينة في مجال القيــــــــــــادة الإستراتيجية (leadership) ، الاتصال و التفاوض ، التصرف في المشاريع (gestion des projets).	جودة	- تحيين مخطط التكوين للوزارة بادراج وحدات التكوين في مجال القيادة الإستراتيجية (leadership) ، الاتصال والتفاوض ، التصرف في المشاريع (gestion des projets).	الهدف العملياتي1: تيسير ولوج النساء الى مواقع صنع القرار	ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساء ورجالا	القيادة والمساندة
تمويل خارجي:تمويل عمومي ONUF - UNICEF - KAWTA R-	أد.10	أد.7	أد.5	%80	%70	%50	نسبة التمويل الخارجي مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتكوين بالميزانية	جودة	عقد اتفاقيات شراكة مع الكريديف والمنظمات الدولية لتأمين التكوين في القيادة النسائية			

PNUD- BIT- COOPE RATIO N –INT ITALIEN NE - ESPAG NOLE													
-	-	-	-	7	5	3	عدد الاطارات المنتفعات بالعمل عن بعد/ العدد الجملي للنساء في مواقع القرار	جودة	- تفعيل العمل عن بعد للنساء				

● التحليل

- تم اختيار الأهداف العملية باعتبار النسبة الضعيفة للنساء في مواقع القرار مقارنة بالمنشود ، حيث تم طرح الإشكالية التالية:
- صعوبة ولوج النساء الى مواقع القرار وذلك يعود بالأساس الى:
- نقص في تكوين الإطارات النسائية و تنمية مهارتهن (في مجال القيادة الإستراتيجية (leadership) ، الاتصال و التفاوض ، التصرف في المشاريع (gestion des projets) ،
- ضعف المبادرة لتقلد مواقع صنع القرار بالنسبة للنساء

- وبناءا عليه تم اقتراح تنفيذ مجموعة من الأنشطة تستهدف الإطارات العليا النسائية (المديرات العامات والمندوبات الجهويات والمشرفات على المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة)
 - الأثر المتوقع للأنشطة المبرمجة في التقليل من الفوارق المتعلقة بالأثر عدد 2 الخطة الوطنية " الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي"
 - التقليل من التفاوت في القدرات وتنمية المهارات في مجال القيادة الاستراتيجية (leadership)، الاتصال و التفاوض ، التصرف في المشاريع (gestion des projets).
 - التقليل من تكلفة الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة النسائية عن طريق الدعم المادي المتأتي من مساهمات المنظمات الدولية الناشطة في المجال المؤسسات الوطنية ذات الاختصاص.
 - التوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية وتنمية الثقة في القدرات الذاتية وكسب المهارات والمعارف وتبادل الخبرات عن طريق التكوين والعمل عن بعد باعتماد التقنيات الحديثة،
 - تفعيل مبدأ التناسف في تقلد مواقع القرار .
 - زرع الثقة في النفس والرفع من روح المبادرة لدى النساء للرفع من نسبة تقلدها المناصب القيادية.
- هذا وقد تم تحديد تقديرات بزيادة سنوية طفيفة بمعدل ب 2.5% في نسبة النساء في مواقع القرار وذلك باعتبار قلة المؤسسات تحت اشراف الوزارة والتي يمكن أن يشرف عليها اطار نسائي برتبة مدير عام، بالإضافة عدم القيام بمراجعة للنظام الهيكلي للوزارة والذي من شأنه أن يتيح فرص أمام النساء لتقلد منصب مدير عام لإدارة مركزية أو مؤسسة تحت الاشراف، هذا الى جانب ضعف الاعتمادات المرصودة.
- تم تحديد تقديرات الميزانية باعتبار تكلفة الدورات التكوينية من حيث خلاص المكونين وتوفير فضاءات التكوين والاعاشة لفائدة المنتفعين بالتكوين

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل:

البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي: التمكين الاقتصادي

الهدف الاستراتيجي عدد 1		تدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسط الريفي والحضري
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1: تمكين النساء والفتيات والأمهات في مجال الإستثمار وريادة الأعمال والحفاظ على ديمومتها في الوسط الحضري والريفي	ضعف المبادرة الاقتصادية لدى النساء والفتيات والأسر في مجال الإستثمار وريادة الأعمال	الخوف من الفشل
		طغيان العقلية المجتمعية القائمة على الفرادية والمنفعة الشخصية
		محدودية التحسيس والتوعية / خطة اتصالية
صعوبة النفاذ للتكوين في مجال بعث المشاريع و الإستثمار وريادة الأعمال	صعوبة النفاذ للتكوين في	بيئة تحتية غير ملائمة
		محدودية قرب مراكز التكوين و الفضاءات المبادرة
		تمركز فضاءات التكوين بمراكز الولايات
		مجاور التكوين لا تغطي كامل احتياجات الفئة المعنية (مراحل بعث المشروع/ تثقيف مالي/ طرق الحفاظ على المشروع)

عدم وعي البنوك بأهمية التمويل لتشجيع المبادرة النسائية	محدودية خطوط تمويل المشاريع النسائية	
غياب الاتفاقية بين البنوك و الوزارات لتشجيع النساء للولوج للتمويل بشروط تمييزية		
ضعف ومحدودية التحسيس في مجال الرقمنة	صعوبة ترويج المنتج	
محدودية الدراية بالهياكل التي تعنى بتسويق المنتج		
تكلفة مالية باهضة للتكوين في مجال التسويق		
غياب قوانين تضبط شروط التمتع بقرض لبعث مشروع وطرق متابعته	محدودية حوكمة المشروع	
ضعف حملات التحسيس والتوعية للتعريف ببرامج التمكين الاقتصادي	صعوبة النفاذ الى امتلاك وسائل الانتاج لبعث مورد رزق خاص لفائدة النساء والفتيات والأمهات في وضعيات خاصة (عاملات فلاحيات/أمهات التلاميذ المهديين بالإنقطاع المدرسي/أمهات عازبات/أمهات في وضعيات خاصة/ أمهات الهجرة الغير نظامية /مسرحات من السجن...)	الهدف العملياتي 2: تشجيع النساء والفتيات والأمهات في وضعيات هشة وخاصة لامتلاك وسائل الانتاج لبعث مورد رزق والحفاظ على ديمومتها في الوسط الحضري والريفي
تنشئة اجتماعية نمطية للنساء	تفشي سياسة التواكل لدى النساء في وضعية هشاشة	
الخوف من المبادرة		
غياب ثقافة بعث مشروع		
محدودية الدراية بالهياكل التي تعنى بتسويق المنتج	صعوبة ترويج المنتج	
تكلفة مالية باهضة للتكوين في مجال التسويق		

ضعف ومحدودية التحسيس في مجال الرقمنة		
غياب قوانين تضبط شروط التمتع بوسائل الانتاج لبعث موارد الرزق وطرق متابعتها	محدودية حوكمة المشروع	
محدودية الوعي بوجود مجامع نسائية	الخوف من تحمل مسؤولية فشل المشروع الجماعي	الهدف العملياتي 3: تشجيع النساء والفتيات والأمهات في وضعيات هشة وخاصة لبعث مجامع مهيكله في الوسط الحضري والريفي
التخوف من العمل داخل المجموعة وغلبة النزعة الفردانية		
ضعف المهارات القيادية لدى المرأة لقيادة المجمع		
غياب قوانين تنظم احداث المجمع النسائية وطرق متابعتها	محدودية حوكمة المشروع	

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر			
(3+ن)	(2+ن)	(1+ن)						
%30	%20	%10	عدد النساء المنتفعات بدعم القدرات في مجال الإستثمار وريادة الأعمال في السنة الحالية / عدد النساء المنتفعات بدعم القدرات في مجال الإستثمار وريادة الأعمال في السنة الفارطة*100	نجاحة	نسبة تطور المنتفعات بدعم القدرات في مجال الإستثمار وريادة الأعمال	الهدف العملياتي 1: تمكين النساء والفتيات والأمهات في مجال الإستثمار وريادة الأعمال والحفاظ على ديمومتها في الوسط الحضري والريفي	تدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسط	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				
	---	-	-	3	2	1	عدد اتفاقيات المنجزة/المأمول انجازه*100	جودة	عدد اتفاقيات الشركاء المبرمة	إتفاقيات شراكة مع الهياكل المتدخلة (وزارة الفلاحة والتشغيل والسياحة) في المجال لتسهيل ولوج للتكوين حسب الخصوصية	الهدف العملياتي1 : تمكين النساء و الفتيات و الأمهات في مجال الإستثمار و ريادة الأعمال والحفاظ على	تدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسط الريفي والحضري	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
	-	-	-	100%	70%	50%	فقاقيات المنجزة/المأمول انجازه*		عدد اتفاقيات الشركاء المبرمة	توسيع قاعدة اتفاقيات الشراكة وتنوع الامتيازات (3 بنوك و 7 خطوط تمويل)	ديمومتها في الوسط الحضري والريفي		

ميزانية الدولة	أد25	أد25	أد25	4	4	4	عدد الدورات التكوينية في السنة الحالية/عدد الدورات التكوينية في السنة الماضية*100	جودة	عدد الدورات التكوينية عن قرب	تنظيم دورات تكوينية عن قرب لفائدة النساء والفتيات والأمهات في مجال بعث وريادة المشاريع والتثقيف المالي			
ميزانية الدولة	أد300	أد30	أد30	100%	80%	70%	المنجز/المأمول انجازه*100	جودة	نسبة التقدم في انجاز الخطة الاتصالية	خطة اتصالية و حملات تحسيسية و توعوية حول برامج التمكين الاقتصادي			
	-	-	-	100%	80%	70%	المنجز/المأمول انجازه*100	جودة	نسبة التقدم في احداث النص القانوني	احداث نص قانوني يظبط شروط التمتع بقرض لبعث مشروع وطرق متابعتة			

	-	-	-	3000	2500	1000	عدد النساء التي تم حصرهن في السنة الحالية/عدد النساء التي تم حصرهن في السنة الماضية*100	جودة	عدد النساء التي تم حصرهن	حصر النساء والفتيات والأمهات في وضعية هشّة وخاصة لبعث مورد رزق مع المصالح الجهوية للشؤون الاجتماعية	الهدف العملياتي 2: تشجيع النساء والفتيات والأمهات في وضعيات هشّة وخاصة لامتلاك وسائل الانتاج لبعث مورد رزق والحفاظ على ديمومتها في الوسط الحضري والريفي		
	-	-	-	40	30	20	عدد الدورات التكوينية المجانية في السنة الحالية/عدد الدورات التكوينية المجانية في السنة الفارطة*100	جودة	عدد الدورات التكوينية المجانية	التنسيق مع الإدارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل لتوفير تكوين مجاني لفائدة النساء في وضعيات هشّة			
	-	-	-	250	200	150	عدد النساء المنتفعات بمنحة في السنة الحالية/عدد النساء	فاعلية	عدد النساء المنتفعات بمنحة	توفير منحة تكوين لفائدة المنتفعين بالتكوين			

								المنتفعات بمنحة في السنة الفارطة*100							
ميزانية الدولة+ مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	4	4	4	عدد الحملات التوعوية في السنة الحالية/عدد الحملات التوعوية في السنة الفارطة*100	جودة	عدد الحملا ت التوعوي ة	حملات توعوية لتغيير عقلية التواكل					
	-	-	-	100%	80%	%60	المنجز/المامو ل انجازه*100	جودة	نسبة التقدم في احداث القانو ن	إحداث نص قانوني يظبط شروط التمتع بوسائل الانتاج لبعث موارد الرزق وطرق متابعته					
ميزانية الدولة+ مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	4	4	4	عدد الحلقاتالتوعو ية في السنة الحالية/عدد الحلقات التوعوية في السنة	جودة	عدد الحلقا ت التوعوي ة	تنظيم حلقات توعية لفائدة النساء حول التعريف بالمجتمع و أهميتها	الهدف العملياتي 3: تشجيع النساء والفتيات والأمهات في وضعيات هشة وخاصة لبعث				

								الفارطة				مجامع مهيكلية في الوسط الحضري والريفي		
ميزانية الدولة+ مجتمع مدني	أد25	أد25	أد25	4	4	4	عدد الدورات التكوينية في السنة الحالية/عدد الدورات التكوينية في السنة الفارطة	جودة	عدد الدورا ت التكوين ية	تنظيم تكوين لفائدة النساء المنخرطات في المجامع				
	-	-	-	100%	80%	%60	المنجز/المامو ل انجازه*100	جودة	نسبة التقدم في احداث القانو ن	إحداث قانون ينظم إحداث المجامع النسائية وطرق متابعتها				

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي: التمكين الاجتماعي

الهدف الاستراتيجي عدد2		تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص
الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العمالياتي1: تدعيم الادماج الاجتماعي للنساء والفتيات والأمهات	صعوبة نفاذ النساء و الفتيات والأمهات للخدمات الاجتماعية	ضعف التغطية بمراكز الاستقبال والتوجيه الاجتماعي على مستوى الجهوي والمحلي
		ضعف التغطية بمراكز الفتاة الريفية على مستوى الجهوي والمحلي

ضعف التغطية بوحدة الخاصة باضطرابات التعلم على مستوى الجهوي والمحلي (تدعم قدرات الأمهات للتعامل مع أطفالهن من ذوي اضطرابات التعلم)

نقص وعي النساء بأهمية دعم قدرتهن في المجال الاجتماعي (التربية الوليدية- التأهيل للحياة الزوجية.....)

عزوف المختصين للترشح للمشاركة في البرامج المتعلقة بالتمكين الاجتماعي نظرا لطول الإجراءات

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر			
%10	%10	%0	عدد مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري المحدثة في السنة الحالية/ عدد مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري المحدثة في السنة الفارطة 100*	فاعلية المؤشر	نسبة تطور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري	الهدف العمالياتي1: تدعيم الادماج الاجتماعي للنساء والفتيات	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

%10	%10	%0	عدد الوحدات الخاصة باضطرابات التعلم في السنة الحالية/ عدد الوحدات الخاصة باضطرابات التعلم في السنة الفاصلة*100	فاعلية	نسبة تطور الوحدات الخاصة باضطرابات التعلم		الفرص	
%40	%30	%20	عدد المنتفعات بخدمات الارشاد والتوجيه الأسري في السنة الحالية/ عدد المنتفعات بخدمات الارشاد والتوجيه الأسري في السنة الفاصلة*100	نجاحة	نسبة تطور المنتفعات بخدمات الارشاد والتوجيه الأسري			

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				
ميزانية الدولة	1.5 م د	1.5 م د		5	5	-	عدد مراكز الارشاد وحدات التعب بالأولياء	نجاحة	عدد مراكز الارشاد ووحدا ت	إحداث مراكز إرشاد وتوجيه اسري ووحدة التعب بالأولياء وبنائهم ذوي اضطرابات التعلم على كامل الجمهورية	الهدف العمالياتي1: تدعيم الإدماج الاجتماعي للنساء و	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات و الأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

								وبنائهم ذوي اضطرابات التعلم في السنة الحالية/ ما تم انجازه في السنة الفارطة*100	التعهد بالأوليا ء وبنائهم ذوي اضطرا بات التعلم		الفتيات		
ميزانية الدولة	أد 25أ25	أد 25	أد 25	4	4	4	عدد الحملات التوعوية في السنة الحالية/ ما تم انجازه في السنة الفارطة*100	جودة	عدد الحملا ت التوعوي ة	حملات توعوية حول أهمية دعم قدرات النساء في المجال الاجتماعي (التربية الوليديّة- التأهيل للحياة الزوجية.....)			
				100%	100%	%70	ما تم إنجازه/ المامو	جودة	نسبة التقدم في تحسين كراس الشرو ط	تحسين كراس الشروط الخاصة ببرنامج التمكين الاجتماعي لتحفيز المختصين للترشح للمشاركة في البرامج المتعلقة بالتمكين الاجتماعي			

تم الإشتغال على 02 أهداف عملياتية خاصة بالهدف الإستراتيجي المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسط الريفي والحضري وتمحورت حول (تدعيم قدرات النساء و الفتيات و الأسر في مجال الإستثمار و زيادة الأعمال/ تدعيم قدرات النساء والفتيات والأسر في بعث موارد رزق والحفاظ على ديمومتها) نظرا لتواضع التواجد النشط والفاعل والعاقل والعاقل للمرأة في زيادة الأعمال وفي سوق الشغل والكسب الإقتصادي حيث لم تتجاوز حسب المعهد الوطني للإحصاء 13.1 % مقابل 20.5 % بالنسبة للرجال خلال الثلاثي الثاني لسنة 2022 الى جانب ارتفاع نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا 17.6% لدى الذكور مقابل 40.7% لدى الإناث مما يدفع المرأة للعمل بالقطاع غير المنظم وبالمهن الهشة دون أن ننسى عدم تمتع المرأة في الوسط الريفي بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية وبحقها في العمل الآمن والأجر العادل 85% من العاملات في الفلاحة لا يتمتعن بأجر باعتبار أنهن يعملن بالضيعة العائلية كما أن نسبة الانقطاع المتزايد للتلاميذ عن الوسط المدرسي استوجب التدخل من خلال تمكين أمهاتهن اقتصاديا، وعلى اعتبار الأنشطة المتوقع برمجتها للفئة المستهدفة طوال السنوات 2024/2025/2026 سنتمكن من حل عديد الإشكاليات لعل من أبرزها إشكالية الوصول إلى الخدمات والمرافقة القبلية والبعدية والتكوين المرحلي والتثقيف المالي لدى النساء والفتيات في الوسطين الحضري و الريفي،

وفيما يتعلق بالهدف الإستراتيجي بدعم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات و الأسر وتكافؤ الفرص تم الإشتغال على الهدف العملي المتعلق بتدعيم الإدماج الاجتماعي للنساء و الفتيات وذلك لضمان رفع الوعي بأهمية التمكين الاجتماعي خاصة أمام تفاقم عديد الظواهر الإجتماعية التي تهدد التماسك الأسري لاسيما (الطلاق، السلوكات المحفوفة بالمخاطر، العنف الأسري.....)

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي : التمكين الاقتصادي

الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد		
برنامج التكوين لا يأخذ بعين الاعتبار محور الاعداد للإدماج الاقتصادي	الاطارات المختصة غير متكونة في الإدماج الاقتصادي	الهدف العملي1: تطوير المهارات الحياتية وآليات المرافقة والمساندة الأطفال فتيات وفتيانا في مجال المبادرة الاقتصادية بمؤسسات الطفولة
عدم ادراج دعم المهارات الذاتية والمبادرة للأطفال ضمن مشروع الحياة	مشاريع الحياة للأطفال المتعهد بهم لا تأخذ بعين الإعتبار للإعداد للإدماج في الحياة الاقتصادية	
برامج بيداغوجية لا تأخذ بعين الاعتبار دعم المهارات الحياتية والمبادرة	نقص الحوكمة في تنفيذ البرامج و إيجاد نقاط ربط بينها وبين ماهو اجتماعي و اقتصادي	

خطة العمل الخاصة بالأثر3

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (ن+1)**	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+3)	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
15	10	5	عدد الأطفال المتففين / عدد الأطفال المتعهد بهم* 100	نجاحة	نسبة الأطفال المنتففين ببرامج التكوين في مجال المبادرة الاقتصادية	1: تطوير المهارات الحياتية وآليات المرافقة والمساندة للأطفال فتيات وفتيانا في مجال المبادرة الاقتصادية بمؤسسات الطفولة	2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	الطفولة				

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الأهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				
ميزانية الوزارة	*	*	*	1	1	1	احتساب عدد المحاور	جودة	عدد محاور التكوين	ادراج محور الاعداد للإدماج الاقتصادي	1: تطوير المهارات الحياتية وآليات المرافقة	2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع	الطفولة

											برنامج التكوين السنوي للإطارات	والمساندة الأطفال فتيات وفتيانا في مجال المبادرة الاقتصادية بمؤسسات الطفولة	أشكال التهديد	
ميزانية الوزارة / الداعمين الدوليين	20 ا د	20 ا . د	20 ا د	50	50	50	احتساب عدد الإطارات المنتفعة بالتكوين	جودة	عدد المنتفعين بالتكوين	تنظيم دورات تكوين للإطارات				
ميزانية الوزارة / الداعمين الدوليين	20 ا د	20 ا . د	20 ا د	100	100	100	احتساب عدد الأطفال المنتفعة بالتكوين	جودة	عدد الأطفال المنتفعين بالتكوين	ادراج دعم المهارات الذاتية والمبادرة للأطفال ضمن مشروع الحياة للأطفال				
ميزانية الوزارة	*	*	*	1	1	1	احتساب عدد المحاور	جودة	عدد محاور التكوين	ادراج محور المهارات الحياتية والمبادرة بالبرامج بيداغوجية				
ميزانية الوزارة / الداعمين الدوليين	20 ا د	20 ا د	20 ا د	50	50	50	احتساب عدد الإطارات المنتفعة بالتكوين	جودة	عدد الأطفال المنتفعين بالتكوين	تنظيم دورات تكوين للأطفال حول دعم المهارات الذاتية				

تسجل التقارير الوطنية و الدولية حول وضعية فقر الأطفال في تونس ، وفي علاقة بهدف التنمية المستدامة الأول ، ان نسبة فقر هذه الفئة قد بلغت في 2015 نسبة 21.2% (منها 5.2%) مقابل 24.8% سنة 2010 وهي نسبة تفوق نسبة فقر الكهول المقدرة ب 12.8% فقط

إضافة الى الفوارق الكبيرة بين الجهات اذ تبلغ نسبة الفقر في الوسط الغربي والشمال الغربي 40% أي 5 اضعاف النسبة المسجلة في تونس الكبرى. علما و ان انتشار جائحة كوفيد 19 رفع حسب دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية و منظمة اليونسيف عدد الأطفال الفقراء من 688000 قبل الوباء الى 900000 بعده مما استوجب إقرار صيغ تفعيل دور الدولة بكافة مؤسساتها و المجموعة الوطنية في التقليل من حدة هذا الواقع و تقليص الفوارق بين الفئات العمرية و بين الجهات و العمل على الغاءها تماما في افاق 2030 انسجاما مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة %، و المقترح في الغرض ان يتم العمل على تنمية مهارات الأطفال و معارفهم في مجالات المعاملات المالية و التصرف الاقتصادي و تنمية قدراتهم في مجال المبادرة الخاصة سعيا الى تمكينهم من اليات التحسين الذاتي للخروج من بوتقة الفقر المتواصل ، و توقر الوزارة في الغرض حزمة من البرامج للتمكين الاقتصادي للنساء يمكن أن تتيح فرصة للأطفال و أسرهم لتقليص الفوارق الاقتصادية و الاعتماد على الموارد الذاتية لمشاريعهم الخاصة لذا وجب العمل على تكوين الأطفال المعرضين للتهديد بمختلف انواعه وخاصة منهم الفتيات و المقيمين أساسا بالمراكز المندمجة للشباب و الطفولة المهارات المستوجبة في الغرض.

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي : التمكين الاجتماعي

الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
الهدف الاستراتيجي: الهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتيانا من جميع أشكال التهديد		
عدم الوعي بأهمية التفتح على المحيط و محدودية الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات ذات البعد الاجتماعي	غياب التفتح على المحيط الاجتماعي للمؤسسة	الهدف العملي 1: تدعيم الادماج والمشاركة في الحياة الاجتماعية للأطفال فتيانا وفتيانا المتعهد بهم
محدودية الوسائل والاعتمادات المخصصة لدعم عائلات للأطفال المتعهد بهم	ارتفاع نسب الفقر لدى أسر الأطفال المتعهد بهم	الهدف العملي 2: تدعيم الادماج الاجتماعي للأطفال فتيانا وفتيانا بالأسر
غياب بنك المعلومات عن الأسر البديلة	غياب حوكمة البرنامج التعهد اللامؤسسي للأطفال	
غياب دورية تقارير المراقبة والمتابعة		

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر			

(ن+3)	(ن+2)	(ن+1)**						
10	8	5	احتساب عدد الأنشطة الاجتماعية ونسبة تطورها بالنسبة للسنة الفارطة	جودة	نسبة تطور عدد الأنشطة الاجتماعية	الهدف العملياتي 1: تدعيم الادماج والمشاركة في الحياة الاجتماعية للأطفال فتياتا وفتيانا المتعهد بهم	النهوض بحماية الأطفال وفتيانا من جميع أشكال التهديد	الطفولة
15	10	5	احتساب نسبة تطور عدد الأطفال المتعهد بهم لدى الاسر	نجاحة	نسبة تطور الأطفال المتعهد بهم لدى الأسر	الهدف العملياتي 2: تدعيم الادماج الاجتماعي للأطفال فتياتا وفتيانا بالأسر		

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الأهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	تقديرات (ن+3)	تقديرات (ن+2)	تقديرات (ن+1)	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر				
ميزانية الوزارة/ الداعمين الدوليين	30 اد	20 اد	10 اد	3	2	1	عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات	نجاحة	دعم شبكة العلاقات لمؤسسات الرعاية مع	الهدف 1: تدعيم الادماج والمشاركة في	النهوض بحماية الأطفال فتياتا	الطفولة

									الجمعيات والمجتمع المدني	الحياة الاجتماعية للأطفال فتياتا وفتيانا المتعهد ٣٤	وفتيانا من جميع أشكال التهديد	
ميزانية الوزارة/ الداعمين الدوليين	200اد	150اد	100 اد	20	15	10	عدد الأنشطة المنجزة	جودة	اثراء أنشطة مؤسسات الرعاية بالأنشطة الاجتماعية			
ميزانية الوزارة	122.5000اد	105.0000اد	100.1000اد	350*350د	350*300د	350*286د		نجاعة	تدعيم الميزانية المخصصة لرفع من منحة الأطفال	الهدف 2: تدعيم الادمج الاجتماعي للأطفال فتياتا وفتيانا بالأسر		
ميزانية الوزارة/ الداعمين الدوليين	50	50	50				منصة معلوماتية محيته	جودة	انتداب خبير لوضع منصة معلوماتية حول الأسر البديلة			
الوزارة	*	*	*	*	*	*	امضاء وتفعيل المذكرة	جودة	اعداد مذكرة حول دورية والزامية المراقبة والمتابعة			

- نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا ترتبط أساسا بمدى إدماجهم سواء بالعائلة أو الشغل أو الزواج، وحيث أنه بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية وتنامي ظاهرة الفقر فإن الإدماج بالعائلة و الإدماج بالتشغيل لم يتطور ويبقى الإدماج بالزواج من أقل النسب تطورا مقارنة بالإدماج بالعائلة أو بالتشغيل لارتفاع مصاريف الزواج ورغبة الأطفال في مواصلة الدراسة أو دخول سوق الشغل وهو ما يفسر بلوغ نسبة تطور ضعيفة تقدر بـ 13% في غضون سنة 2025 مقارنة بـ 11.5% في سنة 2022،

- نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسسياتي حيث يعمل البرنامج على الترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسسياتي خلال السنوات القادمة لما للأسرة من دور كبير في التعهد بأبنائها خاصة أطفال الأسر التي تشكو عجزا ماديا بالأساس ومزيد تأهيلها للتعهد بأبنائها من خلال تطوير الروابط الأسرية والتكثيف من زيارات المتابعة. وحيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج التعهد اللامؤسسياتي بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة 284 طفلا منهم 136 طفلة و 148 طفلا ما يمثل اقل من 20% من عدد الأطفال المتعهد بهم بمؤسسات الرعاية ، و حيث سيتم السعي الى الترفيع في المنحة المسندة للعائلة البلدية من 200د الى 350 د و تضمينها بمشروع الميزانية لسنة 2024 ومراجعة الامر المنظم للمنحة .

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي : التمكين الاجتماعي

تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والاقتصادية		الهدف الاستراتيجي عدد 1
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
غياب التحسيس بضرورة المشاركة في الأنشطة الثقافية والفكرية	عدم إقبال كبار السن على المشاركة في الأنشطة الثقافية	الهدف العملي 1: تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الثقافية
صورة نمطية لكبار السن تكرس بقاءهن بالبيت.		
أنشطة غير متنوعة و موجهة عامة لرجال		
عدم تخصيص امتيازات لفائدة الجمعيات	محدودية فضاءات لممارسة الأنشطة الثقافية	
لبعث نوادي نهائية لفائدة كبار السن		
عدم صدور كراس الشروط إحداث نوادي نهائية		
تمويل عمومي ضعيف		

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					بيان المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات (1+ن)**	تقديرات (2+ن)	تقديرات (3+ن)	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية*	البرنامج
30	25	20	عدد كبار السن المتقاعدين المنخرطين بالنوادي النهارية للسنة الحالية / عدد المنخرطين للسنة السابقة 100*	نجاحة	نسبة المنخرطات في النوادي النهارية لكبار السن	تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الثقافية	تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والاقتصادية	كبار السن					

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
	30 أد	20 أد	10 أد	6	4	2	عدد الحملات المنجزة	جودة	انجاز حملات تحسيسية وتوعوية حول مشاركة كبار السن بالأنشطة الثقافية	دعم إدماج كبار السن في الحياة الثقافية	تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية والاقتصادية	كبار السن
								-جودة	إعداد خطة اتصالية			
								-نجاعة	إعداد خطة تقاعد نشيط وشيخوخة آمنة			
								-جودة	مراسلة المعهد العالي لإحداث اختصاص جديد يعنى بالتنشيط لكبار السن			
								-فاعلية	الرفع من منحة تسيير النوادي النهارية			
								-جودة	إعداد كراس شروط لإحداث وتسيير النوادي النهارية			
								جودة	إعداد مطلب لإسناد امتيازات لفائدة الجمعيات لبعث النوادي النهارية			
								جودة	دعم الإدارة بالموارد البشرية اللازمة			
								جودة	إعداد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن			

									جودة	إمضاء اتفاقيات شراكة مع الجمعيات تنص على التنوع في الأنشطة الملائمة لحاجيات كبار السن			
--	--	--	--	--	--	--	--	--	------	---	--	--	--

● التحليل

تشجيعاً لخلق أنماط حياة صحية لكبار السن ولمكافحة العزلة والتهميش التي يعانون منها، كان من ضمن أولويات برنامج كبار السن الإدماج الاجتماعي والشيخوخة النشيطة،

وتتعدد أوجه الإدماج الاجتماعي لكبار السن ما بين توفير فرص تعلم مدى الحياة إلى المساهمة في سوق العمل وتوفير فرص التطوع والمشاركة الثقافية والمجتمعية. إذ ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم وتمكينهم من العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم.

ولعل من الملحوظ عدم إقبال كبار السن على المشاركة في الحياة الاجتماعية وخاصة المشاركة في أنشطة النوادي النهارية لكبار السن وذلك نتيجة للعقليات النمطية التي تشجع بقاء كبار السن والمتقاعدات في المنزل لرعاية العائلة والأحفاد. علاوة على أن الأنشطة المقدمة في أغلبها تستهدف الرجال ولا تأخذ بعين الاعتبار مشاركة النساء .

الأثر عدد 6: صمود النساء والفتيات زمن الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية

البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

الهدف الاستراتيجي عدد 1		تدعيم التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في الوسط الريفي والحضري
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
تدعيم صمود النساء زمن الوبئة و الازمات والتغيرات المناخية	عدم تفعيل الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية	غياب خطة اتصالية
		غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ الخطة
		غياب خطة تنفيذية لتأقلم و صمود النساء أمام التغيرات المناخية
		غياب تنزيل الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية على المستوى القطاعي
		عدم إدراج التغيرات المناخية في السياسات العمومية
		غياب التحسيس والتكوين
	نقص الوعي بخطورة التغيرات المناخية وتأثيرها على النساء لدى أصحاب القرار	

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية						الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر			
%80	%50	%30	عدد الخطط القطاعية للمرأة والتغيرات المناخية المنجزة / عدد الوزارات المتدخلة*100	نجاحة	نسبة تنزيل الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية على المستوى القطاعي	تدعيم صمود النساء زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط						الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	بيان المؤشر				

ميزانية الدولة + تمويل اجنبي + م جتمع مدني	أد20	أد20	أد20	100%	80%	70%	ما تم انجازه/لمامول 100*	جودة	نسبة التقدم في انجاز الخطة	إعداد خطة اتصالية للتعريف بالخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية	تدعيم صمود النساء زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية	تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص	البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
	-	-	-	100%	80%	70%	ما تم انجازه/لمامول 100*	جودة	نسبة التقدم في تفعيل اعمال اللجنة	تفعيل أعمال اللجنة الوطنية للتنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية صلب وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تضم ممثلين من مختلف الهيئات والوزارات المتدخلة			
				100%	80%	70%	ما تم ما تم انجازه/لمامول 100*	جودة	نسبة التقدم في تنزيل الخطة الوطنية الى خطط	التنسيق مع مختلف المتدخلين لمتابعة مدى التقدم في تنزيل الخطة الوطنية إلى خطط قطاعية			

									قطاعية				
	-	-	-	100%	100%	70%	ما تم ما تم انجازه/للممول 100*	جودة	نسبة التقدم في اعداد الدليل	إعداد دليل لاعداد خطة تنفيذية لتأقلم وصمود النساء أمام التغيرات المناخية			
ميزانية الدولة	20أد	20أد	20أد	4	4	4	عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة الحالية/ما تم إنجازه السنة الفاصلة*100	جودة	عدد الدورات التكوينية	تنظيم دورات تكوين لفائدة مختلف المتدخلين حول سبل التخفيف من التغيرات المناخية على المرأة			
ميزانية الدولة+م جتمع مدني	10أد	10أد	10أد	10	10	10	عدد عدد الحمالات التحسيسية المنجزة في السنة الحالية/ما تم إنجازه السنة الفاصلة*	جودة	عدد الحمالات التحسيسية	تنظيم حملات تحسيسية لفائدة العموم حول تأثير التغيرات المناخية على المرأة			

لتعزيز أمن و صمود النساء أمام الأزمات والأوبئة والتغيرات المناخية تم الرجوع الى الهدف الإستراتيجي المتمثل في تدعيم التمكين الاجتماعي للنساء والفتيات والأسر وتكافؤ الفرص وتنزيله الى هدف عملياتي يأخذ بعين الإعتبار اليات تدعيم هذا الصمود من خلال العمل على تنزيل الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية على المستوى القطاعي كما سيتم إعداد خطة اتصاليّة لرفع الوعي لدى أصحاب القرار بخطورة التغيرات المناخية وتأثيرها على النساء الى جانب تنظيم دورات تكوينيّة لكافة المتدخلين وتكثيف الأيام التوعوية والتحسيسيّة في المجال .

وعملا على ضمان تأقلم و صمود النساء أمام التغيرات المناخية سيتم إعداد دليل للخطة التنفيذية في إطار متوسط المدى.

البرنامج عدد2: برنامج الطفولة

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي :

الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف الاستراتيجي: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد		

غياب استراتيجيات وخطة عمل وطنية حول الطفل والتأثيرات المناخية	غياب الوعي حول التأثيرات المناخية على حقوق الطفل	الهدف العملياتي 1: تعزيز صمود الأطفال فتيات وفتيانا أمام التغيرات المناخية
غياب مناهج ومحايل بيداغوجية حول التأثيرات المناخية والتنمية المستدامة		
انعدام التكوين في مجال الأنشطة البيئية و التأثيرات المناخية بالنسبة للإطارات التربوية والأطفال		

العمل الخاصة بالأثر6

• الأهداف والمؤشرات العملياتيية

المؤشرات العملياتيية					الأهداف العملياتيية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر			
(ن+3)	(ن+2)	(ن+1)**					
5	5	5	عدد دورات التكوين	نجاحة	تعزيز صمود الأطفال فتيات وفتيانا أمام التغيرات المناخية	الهدف الاستراتيجي: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	الطفولة

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
	ميزانية الوزارة / الداعميين الدوليين	20 اد	20 اد	20 اد	تقدم في الإنجاز %100	تقدم في الإنجاز %70	تقدم في الإنجاز %30	انجاز				
ميزانية الوزارة / الداعميين الدوليين	10 اد	10 اد	10 اد	تقدم في الإنجاز %100	تقدم في الإنجاز %70	تقدم في الإنجاز %30	انجاز	جودة	صياغة مناهج ومعامل بيداغوجية حول التأثيرات المناخية والتنمية			

									المستدامة			
ميزانية الوزارة / الداعميين الدوليين	15 اد	15 اد	15 اد	2	2	2	عدد دورات التكوين وعدد المتفعين بالتكوين	جودة	تنظيم دورات التكوين في مجال الأنشطة البيئية والتأثيرات المناخية بالنسبة للإطارات التربوية			

● التحليل

كوكب الأرض لم يعد آمنًا على الجميع، الكل يدفع ثمن التغيرات المناخية والتي تزداد قسوتها على الأطفال الذين لم يكونوا أبدًا سببًا في التلوث البيئي والتغير المناخي الذي صنعه لهم الأجداد ويجدون أنفسهم أمام مرارة المواجهة، فأزمة المناخ عرضت بشكل أكبر بالفعل كل طفل تقريبًا في كل قارة لمخاطر مناخية متكررة وأكثر شدة وتدميرًا، من موجات الحر والجفاف إلى الأعاصير والفيضانات، من تلوث الهواء إلى الأمراض المحمولة بالنواقل، فبالنسبة لبعض الأطفال، فإن أزمة المناخ هي أكثر من مجرد خطر متزايد، إنها حقيقة تهدد الحياة وتؤثر على هؤلاء الأطفال وعائلاتهم ومستقبلهم وبالتالي على مجتمعاتهم.

حيث أشارت التقارير إلى أن الأطفال هم الفئة الأقل مسؤولية عن تغير المناخ، إلا أنهم يتحملون العبء الأكبر، موضحًا أن تغير المناخ يشكل تهديدًا مباشرًا لقدرة الطفل على البقاء والنماء والازدهار، حيث أخذت الظواهر الجوية القسوى، من قبيل الأعاصير وموجات الحر، تتزايد في تواترها وشدها، وهي تهدد

حياة الأطفال وتدمر الهياكل الأساسية الحيوية لعافيتهم، كما تتسبب الفيضانات بإضعاف مرافق المياه والصرف الصحي، ما يؤدي إلى انتشار أمراض من قبيل الكوليرا، وهي تمثل خطرًا داهمًا على الأطفال بصفة خاصة.

وأشار التقرير إلى أن مسببات تلوث الهواء هي نفسها ما يتسبب بتغير المناخ، ويعيش حوالي مليوني طفل في مناطق تتجاوز فيها مستويات تلوث الهواء المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، ما يجبرهم على تنفس هواء سامّ ويعرّض صحتهم وتطور أدمغتهم للخطر، ويتوفى أكثر من نصف مليون طفل دون سن الخامسة سنويًا جراء أسباب متعلقة بتلوث الهواء، وسيعاني عدد أكبر منهم من أضرار دائمة تلحق بنماء عقولهم وورثاتهم.

وذكر التقرير أن الأطفال المستضعفين يواجهون أصلًا خطرًا أكبر، إذ تواجه الأسر الأشد فقرًا صعوبة أكبر في تحمل الصدمات، وقد أخذ الأطفال الأشد ضعفًا يخسرون منازلهم وصحتهم وتعليمهم، وبما أن تغير المناخ يجعل الأزمات أكثر شيوعًا، فإن ذلك يجعل التعافي منها أكثر صعوبة، فمن المتوقع أن يعيش 600 مليون طفل في مناطق يتجاوز الطلب على المياه فيها كمية الموارد المتوفرة، وبدون القيام بإجراءات حاليًا، سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم انعدام المساواة التي يواجهها الأطفال أصلًا، وستعاني أجيال المستقبل.

مما يستوجب العمل على رفع وعي المجتمع بتأثيرات ظاهرة تغير المناخ على الأطفال وحقوقهم بإعتبار أن قضية تغير المناخ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية بل والمشاركة أيضًا، وفي إطار إنفاذ مصلحة الطفل الفضلى التي تلتزم بها مصر في كل إجراءاتها وتدابيرها حيث يعتبر الأطفال أكثر الفئات تأثرًا بظاهرة التغير المناخي سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل لأنهم يمثلون الجيل المستهدف من التنمية المستدامة وعليهم يقع التأثير والدور الأكبر لأنهم جيل المستقبل.

ويعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضًا للمخاطر البيئية، فوفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية عام 2018 يتنفس كل يوم حوالي 93% من الأطفال في العالم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (1.8 مليار طفل) هواءً ملوثًا إلى درجة أنه يعرض صحتهم ونموهم لخطر شديد.. و العديد منهم يفقدون حياتهم بصورة مأساوية وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 600.000 طفل ماتوا في عام 2016 بسبب إصابات حادة في الجهاز التنفسي السفلي ناجمة عن تنفس هواء ملوث حيث يشكل تلوث الهواء أحد التهديدات الرئيسية لصحة الطفل، حيث يتسبب في 1 من كل 10 حالات وفاة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات.

ووجب العمل انطلاقًا من أن هناك حقوقًا للطفل في المعرفة والإعلام والتي تحقق مصلحته الفضلى فقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حق الطفل في الإعلام وتلزم المادة 17 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الدول الأطراف بضمان وصول الطفل للمعلومات التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته النفسية والبدنية والعقلية، كما أن للأطفال حقًا في المشاركة من خلال الإعلام حيث تضمنت المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل في حق الطفل في المشاركة والاستماع لأرائه وإبلائها ما تستحق من أهمية وعلى وسائل الإعلام أن تكون متاحة للطفل لممارسة هذه الحقوق ولا يجب اعتبارهم مستهلكين فقط للمواد وإنما يجب أن يسهموا في وسائل الإعلام كمنتجين ومقدمين برامج التي تستهدفهم.

وتم الإشارة إلى أن لوسائل الإعلام دور في الترويج لحقوق الطفل حيث ترتبط الفقرة الأولى من المادة 17 من الاتفاقية بالاستراتيجيات الخاصة بدور وسائل الإعلام في المساعدة على أعمال حق الطفل في النماء، والحق في الصحة، وتحقيق أهداف التربية والتعليم والحق في الترفيه و: "من هذا المنطلق فإنه لزامًا علينا النظر إلى الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لدور وسائل الإعلام في مجال حقوق الطفل وأن تضطلع وسائل الإعلام الجماهيرية بدور أساسي في زيادة التوعية بحالة الطفل والتحديات التي يواجهونها وبدورها في تزويد الأطفال والآباء والأسر والرأي العام بمعلومات عن المبادرات والنماذج التي تحتذى والتي

تهدف إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها وينبغي أن تسهم في البرامج التربوية للطفل وأن تولي اهتمامًا بتأثيرها على الطفل."

و يتوجه العمل على تكثيف التعبئة المجتمعية على جميع المستويات وتشجيع المشاركة الفعالة في الإجراءات من أجل حماية حقوق الأطفال، حيث وجب العمل على تحقيق تقدم للحد من آثار الظاهرة وتأثيراتها السلبية على الأطفال بصفة خاصة تناغما مع أهداف التنمية المستدامة والتي تركز على الارتقاء بجودة الحياة وتحسين مختلف نواحي الحياة وأولها البقاء ومن خلال إطار مؤسسي يقوم على الشراكة والتنسيق الجيد ويستهدف كافة الأطراف المعنية بالقضية يكون فيها الطفل قلب الاهتمام ، وتمثل الوقاية محورًا مهمًا في تطبيق تلك الرؤية ومن منظور حقوقي لضمان حماية الطفل.

كما يتطلب التدخل لحل المشكلة إعداد بحوث ودراسات عن تأثيرات تغير المناخ على صحة الأطفال البدنية ومدى تأثيرها على الجهاز التنفسي وأيضًا الوضع الغذائي للأطفال وتأثيرها والتوعية بها وتأثيراتها على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل النمو لديهم وصحتهم النفسية ويستدعي ذلك المزيد من الأبحاث العلمية في مجالات الطبية والاجتماعية والإعلامية.

من وأشارت نتائج بحث حديث أصدرته هيئة إنقاذ الطفولة الدولية بعنوان "ولدت في قلب أزمة المناخ"، بالتعاون مع فريق دولي من الباحثين في المناخ ، إلى أنه بموجب تعهدات خفض الانبعاثات الأصلية لاتفاقية باريس، فإن الطفل المولود في عام 2020 سيشهد زيادة كبيرة في التعرض لظواهر الطقس المتطرفة مقارنة بشخص ولد في عام 1960 من بينها ضعف عدد حرائق الغابات، وتعرضه لما يقرب من ثلاثة أضعاف فيضانات الأنهار، وزيادة في موجات الحر بمعدل سبعة أضعاف.

و في نفس السياق يتوجه اعتماد أجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي ما بعد 2015-2030 والتي أكدت في المحور المعني بالتصدي لتغير المناخ وآثاره على الأطفال إلى تبني مخرجات تسهم في تحسين كفاءة استخدام الطاقة للحد من ارتفاع درجات الحرارة، وتعزيز التثقيف في مجال غير المناخ،

وجعل الأطفال فاعلين في سياسات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وذلك بالتعاون مع الآليات المعنية بالطفولة والمنظمات الإقليمية والدولية لوضع هذه المخرجات موضع التنفيذ.

ووفقاً لآخر الأبحاث ، أمامنا أقل من 11 سنة لإجراء التحوّل الضروري لتجنب أسوأ تأثيرات تغير المناخ، ويلزم تخفيض مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو بمقدار 45 في المئة بحلول عام 2030 لمنع تجاوز الاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية، وهذه هي المرة الأولى التي سينشأ فيها جيل عالمي من الأطفال في عالم أكثر خطورة بكثير وأقل يقيناً، فالتصدي لتغير المناخ والحد من تأثيراته أمران ضروريان لحماية أطفال العالم.

البرنامج عدد 3: كبار السن

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي :

الهدف الاستراتيجي عدد 1		ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
ارتفاع نسبة الفقر لدى كبار السن	هشاشة فئة كهبات السن أمام التغيرات المناخية	الهدف العملياتي 1: تعزيز صمود كهبات السن أمام الأزمات والتغيرات المناخية
ضعف البنية الجسدية لكهبات السن		
عدم الوعي بخطورة التغيرات المناخية لدى أصحاب القرار	عدم إدراج التغيرات المناخية في السياسات العمومية	
غياب التحسيس والتكوين		
عدم وتجهيز مؤسسات رعاية كبار السن بالطاقات المتجددة	عدم توفر بيئة صديقة لكبار السن نراعي تأثير التغيرات المناخية على المسنين	
عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كبار السن في هندسة البنية التحتية لمؤسسات الرعاية		

عدم وجود أبار (ماجل) لمناهضة انقطاع المياه المستمر بمؤسسات كبار السن		
عدم إعتبار التغيرات المناخية كأولوية / نقص الوعي		

خطة العمل الخاصة بالأثر 06

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية					البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملية*
تقديرات	تقديرات	تقديرات	طريقة الاحتساب	بيان المؤشر			
(ن+3)	(ن+2)	(ن+1)**					
				جودة	توفير بيئة صديقة لكبيرات السن	كبار السن	تعزيز صمود كبيرات السن
				جودة	تعزيز التوعية بمخاطر التفيرات المناخية على كبيرات السن	كبار السن	السن أمام الأزمات و التغيرات المناخية

* المراعية للنوع الاجتماعي

** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	تقديرات (3+ن)	تقديرات (2+ن)	تقديرات (1+ن)	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
									جودة	اعداد استراتيجية وطنية حول كبار السن والتغيرات المناخية	الهوض بالتعهد بكبيرات السن في وضعية تهديد	كبار السن حماية كبار السن نساء ورجالاً من كل اشكال العنف والتهديد
									- فاعلية	تجهيز مؤسسات كبار السن بالطاقات المتجددة		
									- فاعلية	تجهيز مؤسسات كبار السن بالمآجل		
									- جودة	تحسين كراس الشروط المتعلق بأحداث مؤسسات الرعاية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كبار السن لتصبح مراعية لتغيرات المناخية		

➤ توفير بيئة صديقة ملائمة لخصوصيات كبار السن وداعمة لشيخوخة نشيطة

إن من أكبر تحديات عصرنا تغيّر المناخ وشيخوخة السكان. ولتغير المناخ على وجه التحديد تأثير غير متناسب على مجموعات معينة من السكان، بسبب سنهم وعدم قدرتهم على التنقل واعتمادهم على الآخرين، فضلاً عن حالتهم الجسدية والعاطفية والعقلية. وغالبًا ما تتفاقم هذه المشاكل بسبب الفقر ومكان الإقامة، مثل المناطق الريفية النائية أو المناطق الساحلية.

وكبار السن معرضون للخطر أكثر من غيرهم في حالات الكوارث. إذ يؤدي ضعف السمع أو النظر إلى تقييد وصولهم إلى المعلومات عن حالات الطوارئ وإدراك خطورة الموقف. وتؤدي مشاكلهم الصحية المزمنة أو الاحتياجات الخاصة بهم إلى تأخير الهروب والإجلاء أو منعهم.

بينما تتأثر جميعًا إلى حد ما بالطقس القاسي، فإن كبار السن، وخاصة النساء الأكبر سنًا وذوي الإعاقة، هم الأكثر عرضة للخطر، ومع ازدياد تواتر الظواهر الجوية الشديدة وشدها بسبب تغير المناخ، يتقدم سكان العالم في السن، هذا يشكل تحديًا عالميًا كبيرًا، في عام 2030، سيكون واحد من كل ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم 60 عامًا أو أكثر، بحلول ذلك الوقت، من المتوقع أن يصل عدد هذه الفئة العمرية إلى 1.4 مليار وسترتفع إلى 2.1 مليار بحلول عام 2050.

كما أقرت الأمم المتحدة بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ على حقوق الإنسان لكبار السن، الشيخوخة، التي يمكن أن تتسبب في إهمال كبار السن أو تجاهلهم، تجعل تأثير تغير المناخ أسوأ، يتم تعزيز تهديد كبار السن من خلال الافتراضات المتحيزة بأنهم ضعفاء ومرضى ومعاليين، مما يبرر ممارسات الإقصاء.

من المهم الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نصل إلى الشيخوخة بصحة جيدة لتكون لدينا المرونة للتعامل مع الظواهر الجوية القاسية، وهذا لا يتطلب فقط مدناً مقاومة للمناخ والمجتمعات الأخرى، بل يتطلب أيضاً الاعتراف بالمعرفة والخبرة القيّمة لكبار السن واستخدامها في معالجة أزمة المناخ.